

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٦

الثلاثاء، ٧ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيدة دلوفو (موزامبيق) . . . . .

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد كاشايف

إكوادور . . . . . السيد مينديس غريسو

ألبانيا . . . . . السيد ستاستولي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة آل رحمة

البرازيل . . . . . السيد مونيس بينتو سلوبودا

سويسرا . . . . . السيد هوري

الصين . . . . . السيدة هانغ سو

غابون . . . . . السيد نانغا

غانا . . . . . السيدة كيسي أنتوي

فرنسا . . . . . السيدة تشاسو

مالطة . . . . . السيد سيسكالدي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة أو كيلبي

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ترينه

اليابان . . . . . السيدة شينو

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق

لدى الأمم المتحدة (S/2023/146)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601) ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-06827 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالآلا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا.

**السيدة زولو** (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بموزامبيق على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عشية اليوم الدولي للمرأة.

إننا نجتمع في وقت يقف فيه المجتمع الدولي عند مفترق طرق، ويتصدى لعدد من التحديات العالمية، بما في ذلك النزاعات المسلحة المستمرة والتخلف الدائم في أجزاء كثيرة من العالم. ولسوء الطالع، فإن لتلك التحديات أثرا مزعزا للاستقرار على المرأة وتتطوي على إمكانية عكس اتجاه بعض المكاسب التي تحققت في النهوض بحقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن تقدما كبيرا قد أحرز في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قبل أكثر من ٢٢ عاما، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونتيجة لتلك القرارات والتركيز العالمي على المرأة والسلام والأمن، بذلت جهود ومبادرات متنوعة في شكل استراتيجيات جنسانية، وحصص جنسانية، وتدابير للعدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة، ومبعوثين خاصين دوليين وإقليميين للمرأة والسلام والأمن، وشبكات عالمية وخطط عمل وطنية - وكلها تهدف إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد أدت تلك المبادرات الهامة إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات السلام وبناء السلام وحفظه. كما يسرت بعض الجهود وصول ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والناجين منه إلى العدالة. لكننا نسلم بأنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتنفيذ الخطة برمتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أبين بعض المجالات التي نعتقد أنها تتطلب مزيدا من الاهتمام ونحن نفكر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لما بعد عام ٢٠٢٥.

أولا، نعتقد أن الخطة الجديدة للسلام التي اقترحها الأمين العام تتيح فرصة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وذلك لأن الطابع المتغير للنزاعات والتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين قد تتطلب منا إعادة التفكير في كيفية النهوض بالخطة.

ثانيا، يتعين علينا تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة. وفي ذلك الصدد، نعتقد جنوب أفريقيا أن هناك مجالا للتحسين لتعزيز علاقات أوثق بين المجموعات الإقليمية والأمم المتحدة.

ثالثا، سيكون من المفيد تقييم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ التي ستتزامن ذكرها السنوية العاشرة مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أخيرا، إن التنفيذ الكامل وغير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن أمر حيوي لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما وجهت دعوة مماثلة في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي أيدته جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٩.

ستواصل جنوب أفريقيا، بصفتها الوطنية، تعزيز آيتها الوطنية القائمة التي تركز على تدريب المرأة وبناء قدراتها في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات ونشر المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام وتعزيز حقوق المرأة. وسنواصل أيضا حفز النساء على تبادل الأفكار بشأن مسائل السلام والأمن. لقد استمر تنامي منتدى جيرترود شوب للحوار السنوي - بوصفه أحد الأحداث الرئيسية في جنوب أفريقيا بشأن المرأة والسلام والأمن ومنبرا لتبادل الأفكار - منذ إنشائه. وستشرع جنوب أفريقيا قريبا في عملية استعراض وتطوير خطة عملها الوطنية الثانية. ونأمل أن تسهم مناقشاتنا الثرية اليوم في عملية استعراضنا الوطنية من خلال تبادل الخبرات والأفكار.

ختاما، فلنكن واضحين تماما. ولئن كان من المفيد التعهد بالتزامات جديدة، يجب أن نركز اهتمامنا أولا على تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها بالفعل.

كما نكرر التشديد على ضرورة إدماج المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن في عمليات السلام والهياكل العسكرية والأمنية للدول وقد حظي بالأولوية باعتماد خطة العمل لعنصر الدفاع في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في الاجتماع العشرين لوزراء دفاع الجماعة البلدان المعقود في ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوزيرة في مكتب رئيس الوزراء المسؤولة عن الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل في ترينيداد وتوباغو.

**السيدة ويبستر - روي (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):** تغتتم ترينيداد وتوباغو فرصة الإسهام في هذه المناقشة المفتوحة وتود أن تهنيئ موزامبيق على انتخابها لعضوية مجلس الأمن.

إن عقد هذه المناقشة الهامة عشية اليوم الدولي للمرأة يسلم الضوء على الحاجة الملحة إلى أن يسرع المجتمع الدولي جهوده لتمكين المرأة بوصفها شريكا على قدم المساواة مع الرجل في مسائل السلام والأمن. نعتقد أن مشاركة المرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتيح لها فرصة للإسهام بشكل بناء وابتكاري في سلامة واستقرار مجتمعاتها، بوصفه مطلبا لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام. وانطلاقا من إيمانها بأهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال السلام والأمن في الأمم المتحدة، قدمت ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٠ أول قرار للجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة (القرار ٦٥/٦٩). لقد قدم القرار في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعزم استراتيجي لحفز المجتمع الدولي على اعتماد صيغة التمثيل العادل للمرأة على جميع المستويات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بما فيها عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن.

بيد أن مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن تتجاوز مجرد تحقيق التكافؤ العددي الرمزي. وبالتالي من الضروري التدخل بشكل

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوزيرة المساعدة الاجتماعية والأسرة وتمكين المرأة في أنغولا.

**السيدة دا سيلفا دو ساكرامنتو نيتو (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية)** وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أهنيئ موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس عشية احتفالنا باليوم الدولي للمرأة.

تنوه جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بقدر كبير من الارتياح بأن اثنتين من دولها الأعضاء - البرازيل وموزامبيق - تضطلعان بواجباتهما في مجلس الأمن بعد عضويتي أنغولا وغينيا الاستوائية مؤخرا. ونأمل في استمرار هذه المساهمات مع ترشيح البرتغال الناجح لولاية في المجلس لعامي ٢٠٢٧-٢٠٢٨. ترحب جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالمناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري في مجلس الأمن بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: نحو الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)" التي تأتي في الوقت المناسب وتكتسي أهمية خاصة في هذا المنعطف الحرج الذي تمر به البشرية الذي يواجهه فيه العالم نزاعات متعددة ولها تأثير مباشر على الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات.

كما نؤكد مجددا تصميمنا على التصدي والتغلب على التحديات المتعلقة بتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة - "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". وبينما نناقش هذا الموضوع تواجه آلاف النساء والفتيات يوميا أشكالاً مختلفة من العنف نتيجة للنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تعصف بمناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم.

امثالاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اعتمدت غالبية الدول الأعضاء في الجماعة ونفذت خطط عمل وطنية ذات صلة. ويجب أن تكفل عدم النظر إلى المرأة بعد الآن على أنها مجرد ضحية بل إنها عنصر فاعل رئيسي في حل النزاعات وحفظ السلام والتنمية المستدامة. لذلك نسلم بأهمية التعليم والتدريب الأكاديمي والمهني بوصفه وسيلة لكسر القوالب النمطية الجنسانية، بما في ذلك إشراك الرجال والفتيان بوصفهم عوامل تغيير ومستفيدين منه في ذات الوقت.

قائمة، وفتح الطريق أمام مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام والأمن. ويجب على المجلس أن يحمي ويدعم المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلاً عن حيزهن المادي، حتى يتسنى لهن الاضطلاع بعملهن الحاسم دون خوف من الانتقام.

ومن دواعي الأسف الشديد للجمهورية الدومينيكية أن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيات للنزاع والعنف الجنسي - وهو ضرر غير مقبول يجب أن نعمل بلا كلل لمعالجته. ونحن بحاجة إلى مواصلة تركيز جهودنا على تعزيز حماية النساء والفتيات من تلك الآفة من خلال تجهيز بعثات حفظ السلام على أفضل وجه ممكن وتمكين النساء أنفسهن، فضلاً عن مجتمعاتهن المحلية، من وضع آليات يمكن أن تساعد، بدعم من الدول، على القضاء نهائياً على ذلك التهديد لسلامة المرأة وكرامتها ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب. وعلى الرغم من أن انتهاكات حقوق المرأة متجذرة بعمق في انتشار عدم المساواة والتمييز الذي تواجهه المرأة، فإنها غالباً ما يتم تجاهلها. ولا يمكننا أن نتجاهل الترابط في ذلك الصدد مع الالتزامات التي قطعت بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصيتها العامة رقم ٣٠.

ومن أولويات الجمهورية الدومينيكية أن تسهم في بناء هيكل للسلام يعالج المسائل التي ذكرتها، بما في ذلك تأثير التهديدات غير التقليدية مثل تغير المناخ والتكنولوجيات الجديدة في العصر الرقمي. ويجب علينا أيضاً أن نعمق جهودنا لتعزيز بناء السلام الإيجابي، وأن نؤكد من جديد مطالبنا من أجل حقوق المرأة ولأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، أينما كانوا. ولهذا السبب فإن بلدي، بعد أن أظهر قيادته بشأن تلك المسألة خلال فترة عضويته في مجلس الأمن، بما في ذلك بصفته رئيساً مشاركاً لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، قدم لأول مرة ترشيحه ليصبح عضواً في مجلس حقوق الإنسان، الذي نلتزم فيه بمواصلة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجميع الإجراءات اللازمة لتحقيق تنفيذها الكامل.

متعمد لكفالة إنشاء مجموعة من صانعات السياسات والممارسات الموهوبات مع تزويدهن بالمهارات المطلوبة بمرور الوقت بوصفه وسيلة لضمان الاستدامة. وفي ذلك الصدد تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً التزامها الذي لا يتزعزع بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن كفالة المساواة في الحقوق لجميع مواطنينا على أساس غير تمييزي مكرس في دستورنا فضلاً عن هدف المساواة بين الجنسين تعد جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الإنمائية الوطنية.

ويسرنا أن الفجوة بين السياسة والممارسة يجري تقليصها تدريجياً، كما يتضح من صعود المرأة إلى أعلى المناصب في الدولة. وفي الواقع، يسرني بالغ السرور أن أبلغ المجلس بأن ترينيداد وتوباغو قد عينت قبل بضعة أسابيع أول مفوضة فنية للشرطة. وعلاوة على ذلك، انتخبت ترينيداد وتوباغو قبل خمس سنوات أول رئيسة للدولة وقائدة عامة للقوات المسلحة. وإنه لمن دواعي فخرا الكبير، ويسرنا أن نعلن ذلك، أننا سنعين في وقت لاحق من هذا الشهر ثاني رئيسة دولة وقائدة عامة للقوات المسلحة - وهذا دليل على سياستنا الفعلية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

**السيدة خورخي ميرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية):** بالنياابة عن الجمهورية الدومينيكية، أود أن أشيد بموزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت، وأود أيضاً أن أشكر النساء اللواتي قدمن إحاطات إلى مجلس الأمن اليوم.

لقد مكن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، منذ اتخاذه في عام ٢٠٠٠، من إجراء تغييرات تدريجية هامة في نهجنا الجماعي لمعالجة المسألة الهامة التي تجمعنا اليوم. ولا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أفضل فرصة لنا لتعزيز حضور المرأة في تولي الأدوار القيادية والمركزية في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام. والتعجيل بتنفيذ الخطة هو مسؤوليتنا المشتركة. ويمكن تحقيق ذلك بإظهار الإرادة السياسية، وكسر الحواجز الهيكلية والعملية التي لا تزال

مجموعة سكانية، ما يقرب من نصف السكان، ومع ذلك فإنهن ما زلن يواجهن الإقصاء وعدم المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مشكلة أكثر حدة في المجتمعات المنقسمة بسبب النزاع المسلح.

ومن المهم التأكيد على أن بنما تعترف بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من المنظورين اللذين يتضمنهما بشأن المرأة في حالات النزاع المسلح - سواء كضحية أو في أدوارها الرئيسية في صنع القرار في منع نشوب النزاعات والمفاوضات من أجل صنع السلام وبناء السلام. ويؤيد بلدنا قدرة المجلس الشاملة على اتخاذ إجراءات ترمي إلى حماية وضمان حقوق النساء والفتيات، وبالتالي تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. والآثار الإيجابية لإدماج المرأة في عمليات الانتقال وإعادة الإعمار في المجتمعات التي تأثرت بالأعمال العدائية والنزاعات واضحة جداً. وتسهم هذه الآثار في تهيئة الظروف المواتية للمفاوضات ووقف إطلاق النار ونزع سلاح أطراف النزاع وضمان عودتهم إلى المجتمع. وتشير النتائج الشاملة لمشاركة المرأة، بوصفها طرفاً فاعلاً من أجل السلام، إلى أن لجهودها الاستباقية تأثيراً مباشراً على أنشطة التفاوض والوساطة التي شهدنا فيها المشاركة المتزايدة للخبيرات اللاتي تم تدريبهن تدريباً خاصاً على تطوير حلول سلمية للنزاعات.

وقد أحرز تقدم جيد في ذلك. ولا يمكن أن يكون هناك شك اليوم في أن تمكين الخبرات المشاركات في الوفود الحكومية قد أسفر عن نهج حقيقي لحل النزاعات بوجه أكثر إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان تقديم الدعم للمرأة في مناطق النزاع عاملاً رئيسياً في تنفيذ اتفاقات السلام. إن تمكين المرأة هو مفتاح نجاح صنع السلام المستدام. ولهذا السبب، إذا أردنا ضمان مجتمعات سلمية وشاملة وديمقراطية فيجب أن ندافع عن حقوق المرأة في جميع السياقات. ويجب أن نتمسك بالتزامنا بالمساواة بين الجنسين وأن نكون حلفاء للنساء في منازلنا وفي مجتمعاتنا وفي أماكن عملنا. إننا ندعو إلى إعداد خطة شاملة قائمة على حقوق الإنسان، تكفل سماع آراء النساء والشباب والفتيات وقيامهم بدور رئيسي في وضع خطة السلام هذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما. السيد فرانكو سوسا (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشيد بموزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وأن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم اليوم. وأود أن أشكركم، سيدتي، بالنيابة عن جمهورية بنما ووزيرة خارجيتنا، جانينا تيواني مينكومو، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في منتدى يُمكننا من تشاطر أفكارنا بشأن الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المرأة في صون السلام والأمن الدوليين.

يتضمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) رؤية تحويلية تُسلط الضوء على الممارسة المنهجية والواسعة النطاق للعنف ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. وقد أصبح القرار نقطة انطلاق لإدماج المنظور الجنساني في القانون الدولي الإنساني، مما يدل على أن تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات صنع القرار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول مستدامة لمعالجة أسباب العنف في تلك النزاعات. وقد فتح القرار بلا شك، بالإضافة إلى القرارات التسعة اللاحقة التي اتخذت في سياق تنفيذه بعد اتخاذه في عام ٢٠٠٠، طريقاً قيماً لمعالجة مسائل مثل الأثر الجنساني للنزاعات المسلحة والقدرة الهائلة للمرأة في جميع أنحاء العالم على تنسيق مبادرات السلام. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الإيجابي المحرز، لا تزال المخاطر هائلة، والمساواة بين الجنسين أبعد ما تكون عن أن تكون حقيقة ملموسة في الساحة الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساهمات في السلام.

وأود أن أشدد على أن العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الإنسان، مما يعني أننا بحاجة إلى أن ننأى بأنفسنا عن تلك الآراء التي تراه مظهراً من مظاهر ثقافات معينة أو امتيازاً لا جدال فيه لجماعات أو أفراد معينين في ممارسة السلطة وتبرره. وعلى الرغم من عدم وجود قتال وقذائف، أصبحت أجساد النساء والفتيات ساحات لمعارك الميليشيات المسلحة عديمة الضمير وأولئك الذين يستغلون فوضى الحرب لإطلاق العنان للعنف ضد أضعف أفراد مجتمعاتهم. وإذا كان هناك شيء واحد تعلمناه فهو أن السلام والأمن يعتمدان على قدرة الدول على ضمان استيعاب الجميع بجميع أشكاله ومظاهره. وتشكل النساء، بوصفهن

أولاً، يجب أن نكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات صنع القرار وبناء السلام، بما في ذلك ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان للنساء والفتيات بكل تنوعهن. وتكتسي مشاركة وقيادة المنظمات المحلية التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أهمية خاصة. وينبغي أن تتاح للمنظمات التي تقودها النساء إمكانية الحصول على تمويل مرن لبناء القدرات والمشاركة والحماية من الأعمال الانتقامية.

ثانياً، يجب أن نوقف التخويف والهجمات والأعمال الانتقامية ضد جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وبناءة السلام من النساء وقائدات المجتمع المدني. ويجب علينا أن ندافع عن المدافعات. ففي عام ٢٠٢١، قُتلت ٣٥ مدافعة عن حقوق الإنسان وصحفية ونقابية انتقاماً مما يقمن به من عمل. وهؤلاء هن النساء اللواتي علمنا بقصصهن فحسب، وندرك أن ثمة نقصاً شديداً في الإبلاغ عن هذه الحوادث. وتتعرض كثيرات لأخريات للتهديد والمضايقة لإسكاتهن، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. ويتعين على المجلس وهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن ككل الاسترشاد بمجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات. ولكي نضمن حماية مشاركة المرأة، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نكفل أيضاً عدم التسامح إطلاقاً إزاء الأعمال الانتقامية.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا. **السيدة مورينو باو (إسبانيا) (تكلت بالإسبانية):** أشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي ستدلي به كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥.

**إذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،** تلتزم إسبانيا أكثر من أي وقت مضى بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - وهي إحدى الركائز الخمس لسياسة الحكومة الخارجية المناصرة لقضايا المرأة. وتشارك إسبانيا بنشاط في المناقشات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مقر الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى التي هي عضو فيها.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الحكومة الرقمية والمساواة بين الجنسين في الدانمرك.

**السيدة بييري (الدانمرك) (تكلت بالإنكليزية):** بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك - أود أن أشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن المرأة والسلام والأمن.

قبل أكثر من ٢٠ عاماً، بذلت ناشطات السلام جهوداً دعوية ناجحة جعلت مجلس الأمن يعترف بالأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات والدور الحاسم للمرأة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ولا تزال المرأة في صدارة النزاعات والأزمات. ففي أوكرانيا، في أعقاب الغزو الشامل والحرب العدوانية من جانب روسيا، كانت المرأة من بين أوائل المستجيبين والمدافعين في الخطوط الأمامية وهي في صميم الاستجابة الإنسانية. ويبين ذلك يوماً لماذا يدعو المجلس مراراً وتكراراً إلى مشاركة المرأة في جميع جوانب السلام والأمن.

ومما يؤسف له أن مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى دعم السلام والأمن، سواء في أوكرانيا أو في أي مكان آخر، تحدثت في ظل تهديد مستمر وغير مقبول بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب ضمان منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والمساءلة عنه، دائماً وفي كل مكان.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشدد بلدان الشمال الأوروبي على أهمية التنفيذ المجدي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بها. ويجب أن يكفل مجلس الأمن أن يُنابط بعمليات الأمم المتحدة للسلام ولاية شاملة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ولكن التزامنا بتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتجاوز عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على مجالين يكتسيان أهمية حاسمة لتنفيذ الخطة، هما:

العام، وهو الأمر الذي سنعتمد فيه مرة أخرى على المجتمع المدني. ومن بين الدروس المستفادة، التي نعتقد أنها مفيدة أيضا لمجلس الأمن بشكل عام، الحاجة إلى تخصيص ميزانية محددة، مع وجود مؤشرات نوعية تمكن من تقييم فعالية وتأثير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لوزير خارجية باكستان.

**السيد زرداري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن عشية اليوم الدولي للمرأة.

إن العالم اليوم يواجه جائحة النزاع والعنف والحرب والكرهية والتطرف والإرهاب. وعلى الرغم من اتفاقيات جنيف، أصبح المدنيون على نحو متزايد الأهداف الرئيسية للحرب والعنف. وعلى نحو ما جاء في قرار المجلس التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعاني النساء والفتيات بشكل غير متناسب ومفرط من الحرب والنزاع والعنف.

لقد ساعدت الاستراتيجية المعتمدة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات العشرة اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن على تعزيز الاعتراف الوطني والدولي بالتحديات ومظاهرها. واعتمدت ٩٠ دولة تقريبا خطط عمل وطنية لحماية النساء والفتيات وتمكينهن من المساهمة في منع نشوب النزاعات والحروب والعنف والتصدي لها. وقد ساعدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على تعزيز الاعتراف بهذا التحدي. وقد ساهم على نحو جلي وجود النساء ضمن حفظة السلام وتعزيز دورهن في منع واحتواء النزاعات والعنف والجرائم المرتكبة ضد المرأة.

لكننا بعيدون كل البعد عن تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع المرير هو أن المرأة لا تزال الضحية الرئيسية في الحروب والنزاعات. نسمع دوي صرخات الأمهات والأخوات والبنات في العراق وأفغانستان وأوكرانيا وأفريقيا اللاتي تعانين من عواقب

وبحكم قيادتنا لمبادرة "التزام عام ٢٠٢٥"، بالاشتراك مع فنلندا، فإننا عازمون على زيادة المشاركة الكبيرة والموضوعية للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها والتفاوض والوساطة بحلول عام ٢٠٢٥، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام لتلك المبادرة. ونذكر بأن هذا هو في نهاية المطاف أحد عناصر الغاية ٥-٥ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثلة في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامه.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، يجدر تسليط الضوء على مبادرات مثل التدريب العسكري الجنساني في الاتحاد الأوروبي، وهي دورة تدريبية لتشجيع اتباع نهج شامل إزاء المسائل الجنسانية في عمليات السلام، تقودها إسبانيا بالاشتراك مع هولندا. وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، ساهمت إسبانيا إسهاما كبيرا في إدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المفهوم الاستراتيجي الجديد ونظمت حدثا جانيبيا خلال مؤتمر القمة الذي عقد في مدريد في تموز/يوليه ٢٠٢٢، شاركت فيه منظمات نسائية من الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وأفغانستان.

وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الحكومة الإسبانية إطلاق "منبر المرأة" التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونظمت وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا مؤتمر قمة "اسمعونا" للمرأة الأفغانية في عام ٢٠٢٢ لمساعدة الأفغانيات في المنفى على التنديد بأمان بانتهاكات حقوقهن في أفغانستان. وسيظل دعم المرأة الأفغانية أولوية بالنسبة لإسبانيا في عام ٢٠٢٣.

وتدعو إسبانيا علنا إلى التنديد بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإلى اتخاذ إجراءات أقوى لمنعه والتعاون لتقديم الجناة إلى العدالة.

وعلى المستوى الوطني، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، قدمتُ تقرير المتابعة والاستعراض لخطة العمل الثانية للمرأة والسلام والأمن إلى مجلس النواب الإسباني. ولم تسمح لنا تلك المتابعة بتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن فحسب، بل وبيّنت أيضا الطريق إلى تحسين الخطة المقبلة التي ينبغي وضعها في موعد أقصاه نهاية هذا

المخصصين لشؤون حماية المرأة، واضطلاع النساء العاملات بحفظ السلام في الأمم المتحدة بدور أكبر، ولا سيما في المناصب القيادية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وزيادة الموارد المخصصة للمرأة في مناطق النزاع، وتوفير إمكانية اضطلاع المرأة بدور أكبر ومتساو في منع نشوب النزاعات، وتقديم المساعدة لجهود الإغاثة والإنعاش، وإقامة سلام دائم، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن من خلال استخدام مختلف الآليات المتاحة بموجب الميثاق.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا. **السيدة جيل سافاستانو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** لقد التزمت حكومة كولومبيا "بالسلام الناجز" في تسوية المنازعات بالسبل السلمية لأننا نؤمن بالقيمة السامية للحياة. إن سياسة "السلام الناجز" حكيمة، ونحن ندعو إلى الحكمة دفاعاً عن الحياة. إننا ندين جميع انتهاكات حقوق المرأة في كل ركن من أركان العالم، وهنا نتذكر نساء إيران ونزأف بحالهن. إن نضال الإيرانيات وكفاحهن نضالنا جميعاً، ولن نتخلى عنهن.

إن حالة النساء والفتيات في النزاعات المسلحة اليوم قد تدعونا إلى التشكيك في أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لكننا نجتمع في قاعة مجلس الأمن اليوم لطمأننكم، السيدة الرئيسة. ولئن كانت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تحتاج إلى تحديث - أي بث الأفكار المعاصرة - فإنها لا تزال، حتى في الحالة الراهنة، سارية ووجيهة وتؤتي ثمارها في كولومبيا. ولذلك، أود أن أشاطركم تجربتنا.

وكما قلت، فإن كولومبيا ملتزمة بـ "السلام الناجز" وبالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة بوصفها عنصر تغيير في هذه العملية. لقد رسخنا كأولوية وطنية ضماناً للنساء بكل تنوعهن بالمشاركة في وضع سياسة "السلام الناجز". نتمنى أن نكون نقطة مرجعية دولية للسلام والحياة، ونؤمن بأن التغيير للمرأة وبها. إننا نتجه صوب تحولات هيكلية ستؤدي بنا إلى التعويض المستحق للنساء عن الإجحاف بحقهن

الحروب التي فرضت عليهن. ولا يزال يتعين علينا تنفيذ استراتيجية لمنع نشوب الحروب، ومحو المعاناة الناجمة عنها، وترسيخ المساواة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة من خلال المهارات وإمكانية الوصول والقيادة للمساهمة في جهود الوقاية والتعافي ومعالجة معاناتها غير المتناسبة التي فرضت عليها.

نشعر بخيبة أمل إزاء القيود المفروضة على النساء والفتيات في أفغانستان التي تحول دون تعليمهن وعملهن. إن حق النساء والفتيات في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والعمل حق أساسي يتماشى مع التعاليم الإسلامية. ونحث سلطات الأمر الواقع على اتخاذ خطوات نحو استئناف تعليم الإناث والسماح للمرأة بالمساهمة في المجتمع الأفغاني.

إن أوسع الأنظمة الاستبدادية وأفظع الجرائم التي تستهدف النساء والفتيات تنشأ من حالات الاحتلال الأجنبي وقمع حق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، يصبح الهدف الرئيسي للعنف هو قمع السكان المدنيين، وهو ما يتجلى بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجامو وكشمير المحتلة.

وستظل استراتيجية المرأة والسلام والأمن منقوصة ومجرد أمل ما دامت ما لم تعالج الأبعاد الحادة لمحنة المرأة التي تعاني في ظل الاحتلال الأجنبي بشكل مباشر وشديد. ويجب مساءلة قوات الاحتلال أولاً. ولضمان تنفيذ استراتيجية المرأة والسلام والأمن، من الضروري إنشاء آليات لرصد الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات في الأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي، بما في ذلك في جامو وكشمير المحتلة. لقد دعا مجلس الأمن إلى تحسين الرصد في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، من خلال نشر أفرقة المستشارين العسكريين والمتخصصين في الشؤون الجنسانية في مناطق النزاع، وفي القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، حيث صدق على التدابير الرامية إلى وضع حد لإفلات الجناة من العقاب. يجب تنفيذ هذه الأحكام.

وتؤيد باكستان أيضاً التنفيذ الفعال للتدابير الأخرى الواردة في قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن: وهي نشر المستشارين

بالمرأة والسلام والأمن تتقصها التقاطعية. وينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بالهويات المتعددة، مثل العرق والانتماء الإثني والطبقة الاجتماعية والجنسية والميل الجنسي، التي تتقاطع لتعميق التمييز. فلا توجد امرأة كولومبية هي مجرد امرأة. ونحن نساء كثيرات في نفس الوقت، ونأمل أن يعكس مجلس الأمن التحديات التي نواجهها كما هي.

ثانياً، تعتقد كولومبيا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنقتر إلى التنوع. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يعالج الآثار المتباينة للنزاعات المسلحة على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى "مجتمع الميم الموسع" والنظر في قرار يعزز القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع. وفي ذلك السياق، رحبنا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن ونعتقد أن مجتمع الميم الموسع يتطلب نفس الاهتمام من مجلس الأمن.

لقد أصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) محفزاً للتعبئة في كولومبيا، ونأمل أن نعود في أيلول/سبتمبر لتقديم خطة عملنا الوطنية في الجمعية العامة. وخطة عملنا الوطنية تضعها المرأة من أجل المرأة. وإلى نساء العالم ونساء كولومبيا، نقول لا تستسلمن، واستمررن في الإصرار. وكما تقول نائبة رئيسنا، فرانسيس ماركيس مينا، دعونا نواصل الكفاح حتى تصبح الكرامة عادة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة غولا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر موزامبيق بحرارة على تنظيم هذا الحدث الهام، الذي يرمي إلى تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتؤيد اليونان تماماً البيان الذي سُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يشدد بلدي على أهمية التعجيل بتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في الداخل والخارج على حد سواء، كوسيلة للإسهام في إيجاد

في التمثيل السياسي والمساواة والاستقلال الاقتصادي وضمان حقهن في حياة خالية من العنف.

وعلى الرغم من أن كولومبيا تفاوضت على أول اتفاق سلام في العالم من منظور جنساني، فإن استحقاق النساء من حيث السلام والأمن لا يزال قائماً. ويسرنا أن نعلن أنه بعد مضي ٢٣ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - أي بعد تأخير دام ٢٣ عاماً - تقوم كولومبيا بصياغة أول خطة عمل وطنية لها على أساس القرار، ونفعل ذلك تزامناً مع الحركة النسائية. وبمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ننظم - أو بالأحرى نتنظم نساء كولومبيا - خمسة منتديات إقليمية، واجتماعاً وطنياً وعدة حلقات عمل بين القطاعات. نود الخروج بخطة عمل وطنية مثالية. وسيدرج ضحايا النزاع في صميمها، وستولي اهتماماً خاصاً لاستخدام العنف الجنسي كأداة في الحرب.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اليوم، بعد ٢٣ عاماً من اتخاذه، قد أثار اهتماماً كبيراً في كولومبيا فاجأنا وتجاوز توقعاتنا وأسعدنا، إذ تلقتي النساء في المناطق الحضرية والفلاحات والريفيات ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أعراق مختلطة والنساء المنحدرات من أصل أفريقي الكولومبيات، وذوات الهوية الجنسية الغيرية والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرت الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية والعاملات والمهنيات يومياً في كل ركن من أركان كولومبيا لمناقشة سياسة عامة لتحقيق السلام والأمن وتبادل الآراء بشأنها وتنسيقها وصياغتها. وقد أصبحت عملية الصياغة ذاتها مشاركة سياسية وبالتالي عملية من عمليات التمكين.

والأهم من ذلك هو أن نساء كولومبيا يُعدن تعريف مضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومواءمته وتشكيله وفقاً لظروفهن، وبذلك يستخدمه لمواجهة التحديات التي تواجههن في عام ٢٠٢٣. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نص قابل للتعديل في كولومبيا.

وقد أتاحت لنا عملية صياغة خطة عمل وطنية بهذا المستوى من المشاركة التوصل إلى بعض الاستنتاجات التي نعرضها بكل تواضع على أعضاء مجلس الأمن. أولاً، تعتقد كولومبيا أن الخطة المتعلقة

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أعرب عن تصميم اليونان على الإسهام إسهاما كبيرا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتزاماتها الأساسية، قبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي نأمل أن تتزامن مع مشاركة اليونان في مجلس الأمن.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بيلاروس. **السيدة فيليشكو (بيلاروس) (تكلت بالروسية):** لقد مضى أكثر من ٢٠ عاما منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي كان يهدف إلى الحد من احتمال نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم وتعزيز دور المرأة في التعافي بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فإن الاتجاهات العالمية الحالية تقدم صورة محبطة وتوقعات متشائمة للمستقبل. إننا نرى الثقة تقسح المجال للمواجهة والحوار يفسح المجال للخطب الاتهامية، بينما يتصاعد سباق تسلح جديد. وهناك ميل إلى تعزيز النهج الفردية على حساب مصالح أعضاء آخرين في المجتمع الدولي. إن أدوات الهيكل الأمني الأوروبي التي يتم التباهي بها تتصدع تحت الضغط. وتقف أوروبا الآن إلى جانب الحرب. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان هيكلها الأمني سينجو من الأزمة الحالية.

ولهذا السبب حان الوقت للنظر في الأمن في سياق أوروبي آسيوي أوسع. وبيلاروس، بوصفها شاغل الرئاسة الحالي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، تعترم استضافة مؤتمر دولي في مينسك هذا العام بشأن آفاق الأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية، بغية إجراء حوار محايد يرمي إلى تهيئة الظروف لإنشاء نظام مستدام للأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة مع ضمانات فردية وجماعية مقابلة. ونتطلع إلى المشاركة النشطة للمرأة في المؤتمر، والتي يجب تعزيز دورها في مسائل السلام والأمن.

وغني عن القول إن النساء، ولا سيما اللواتي لديهن أطفال، هن من يعانين أكثر من غيرهن في النزاعات المسلحة. وينبغي حل كل نزاع حول طاولة المفاوضات، ويجب أن تحتل المرأة مكانها المستحق في

عالم تسوده المساواة بين الجنسين ويتسم بالسلام والقدرة على الصمود. إن تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من بين أولويات ترشيح اليونان لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وكذلك في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي ستحل في عام ٢٠٢٥.

وتسعى اليونان إلى تعزيز إدماج المرأة بصورة موضوعية ومجدية في عمليات السلام باعتبارها إحدى أكثر الطرق فعالية لتحقيق سلام وأمن دائمين ومستدامين. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى كفالة الحماية الفعالة للمرأة من العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، نشدد على الصلة المباشرة بين ثلاثة من جداول أعمال مجلس الأمن - أولا، بشأن حماية المدنيين، وثانيا، بشأن المرأة والسلام والأمن، وثالثا، بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ما فتئت اليونان تعمل بنشاط في تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على الصحفيات، اللواتي غالبا ما يقعن ضحايا للعنف الجنسي غير الموثق المرتبط بالنزاع، فضلا عن التمييز والتحرش الجنسي عبر الإنترنت وخارجها. وفي هذا الصدد، دعم بلدي، إلى جانب فريق أساسي من البلدان ذات التفكير المماثل - الأرجنتين وتونس وفرنسا وكوستاريكا والنمسا - قرار الجمعية العامة ١٧٣/٧٦، بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، الذي اعتمده الجمعية بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، مع عدد غير مسبوق من مقدمي مشروع القرار بلغ ١١٢ مقاما. ويشير القرار صراحة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويتزامن حدث اليوم مع الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، التي تركز على الابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتشارك اليونان فيها بنشاط دعما للعمل القيم الذي تضطلع به اللجنة. ونعتبر أن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب في الاقتصاد والمجتمع الرقمي أمران ضروريان ليس فقط لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن أيضا لتعزيز مجتمعات سلمية وأمنة وتسودها المساواة بين الجنسين.

ما انفك الأوكرانيون منذ أكثر من عام يكابدون أهوالا لا يمكن تصورها جراء الحرب العدوانية الروسية. ويحتاج أربعون في المائة من سكان أوكرانيا، ومعظمهم من النساء والأطفال، إلى المعونة الإنسانية العاجلة. أما الذين ظلوا في أوكرانيا فهم تحت رحمة الجنود والمرتبقة الروس، الذين يستخدمون العنف الجنسي والجسدي والاستغلال والاعتداء على المدنيين بوصف ذلك أسلوبا من أساليب الحرب. وبينما تتعرض أمهاتهم للقتل أو الاغتصاب، يجري احتجاز آلاف الأطفال الأوكرانيين في معسكرات الفرز، ويتم ترحيلهم إلى روسيا وإخضاعهم للتبني القسري. ندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لتقديم الدعم إلى أوكرانيا وإلى ضحايا العدوان الأوكرانيين. على الرغم من تلك الخلفية القاتمة، فإن إطلاق أوكرانيا لخطة عمل وطنية مستكملة للمرأة والسلام والأمن لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في كل منحي من مناحي المجتمع أمر يستحق التقدير.

لسوء الحظ، يجب على آلاف النساء في جميع أنحاء العالم أن يكافحن كل يوم من أجل حقوقهن الإنسانية الأساسية. ففي أفغانستان، تسعى أعمال طالبان إلى محو المرأة الأفغانية تدريجيا من الحياة العامة، وحرمانها من التعليم والرعاية الصحية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال العنف الجنسي المرتبط بالصراع يؤثر على عدد لا يحصى من النساء والأطفال الذين هم بأمس الحاجة إلى دعمنا. يجب احترام ومؤازرة النساء الإيرانيات الصنديدات اللواتي على الرغم من العواقب القاسية التي يواجهنها تصدرن الاحتجاجات للمطالبة بحقوقهن الأساسية وكرامتهن. بيد أن الاتحاد الأوروبي فرض اليوم جزاءات على تسعة أشخاص مسؤولين عن ارتكاب العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق المرأة. من بين هؤلاء الأشخاص، قائدان روسيان، تمت معاقبتهما على أفعالهما في أوكرانيا. يجب أن نحاسب الجناة دائما، لأن العدالة توفر بصيص أمل للضحايا، في حين أن الإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى المزيد من الجرائم والانتهاكات. في الختام، تؤكد إستونيا جهودها للنهوض بدور المرأة والفتاة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسنواصل دعم الأنشطة التي تضطلع

عملية السلام وأن تصبح أكثر انخراطا في التعافي بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، دعونا نكون صادقين. هل المرأة دائما ضحية للنزاعات فقط؟ أليست في كثير من الأحيان مؤيدة للنزاع أيضا؟ وفي ذلك السياق، يتعين علينا أن نعالج مسألة تطبيق بعض البلدان للجزاءات غير القانونية، التي لا تنتهك القانون الدولي وتقوض جهود البلدان المتضررة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل وتؤثر سلبا على من يفرضونها. وهناك نساء يضغطن بنشاط من أجل فرض تلك الجزاءات المدمرة والانتهازية. ولذلك نجد أنفسنا في حالة متناقضة تشكل فيها بعض النساء تهديدا مباشرا للأمن العالمي، بينما تكون أخريات ضحاياها. وهذا يستحق التفكير بشأنه.

وقد احتفلنا مؤخرا باليوم الدولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ودعا الأمين العام النساء، بوصفهن الوصيات الرئيسيات على تشيئة أسرهن، إلى المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار بشأن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن مقتنعون بأنه كلما زاد عدد الأشخاص الواعين بشأن مسائل نزع السلاح، كلما قلت الظروف التي تؤدي إلى سباقات التسلح وتصعيد التوترات وإطلاق العنان للنزاعات. وسنفهم أخيرا أنه لا يوجد بديل عن حوار أمني عالمي بروح سان فرانسيسكو، وفي تلك العملية، للمرأة أيضا دور توديه - دور الإبداع والوثام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

**السيدة فسيفيوف (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد إستونيا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب إستونيا بمناقشة مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وما فتئت ملتزمة التزاما كاملا بتأييد مسألة النهوض بحقوق المرأة وأمنها وقيادتها. عشية اليوم الدولي للمرأة، أخشى أنه يتحتم علينا أن نقر بأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زلنا غير قادرين على حماية حقوق المرأة في النزاعات العنيفة، لأننا لم نتمكن بعد من تعزيز المساواة بشكل حاسم في جميع أنحاء العالم.

حجم الأضرار في القرية. في ظل هذه المعطيات والمؤشرات الخطيرة، نرى أن المسافة إلى السلام مجهولة وغامضة، وأن أمننا على المحك. لقد أصبحنا أبعد عن السلام، وأقرب إلى تكريس الاحتلال، وواقع الضم، ونظام الفصل العنصري، والاستيلاء على الأرض بالقوة.

انضمت دولة فلسطين إلى أكثر من ٨٧ اتفاقية وبروتوكولا دوليا وصادقت عليها بدون أي تحفظات. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. ونشيد بالمواقف الداعمة للحقوق الفلسطينية، ومنتظر ترجمة الأقوال إلى أفعال على أرض الواقع. كذلك نقدر مواقف الدول الصديقة والمناصرة لقضيتنا.

في الختام، نحث الدول على الاعتراف بدولة فلسطين وفقا لما نصت عليه الشرعية الدولية. ونطالب أيضا بمحاسبة مرتكبي الجرائم، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنون، والتأكيد على ضرورة توفير الحماية لأبناء شعبنا الفلسطيني، ونخص بالذكر النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لاستهداف يومي، سواء بالقتل، أو بهدم المنازل. لكي ينعم شعبنا بالأمن والسلام والازدهار.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا. **السيدة ليفشينكو (أوكرانيا) (تكلت بالإنكليزية):** نحن ممتنون لرئاسة موزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة والمهمة بشأن التقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ما انفكت أوكرانيا على الدوام من أشد المدافعين عن تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ونرحب بتركيز جهود إشراك النساء والفتيات في ستة مجالات محتملة للخطة الجديدة للسلام.

ونرى أن هذا الأمر مهم جدا لأن أوكرانيا ما برحت منذ عام تتصدى للعدوان الروسي الذي تحول في عام ٢٠٢٢ إلى غزو واسع النطاق. وإلى جانب الاحتلال المؤقت للأراضي الأوكرانية وما نتج عنه من العديد من الضحايا والدمار الشامل، كان العنف الجنسي سمة مميزة للغزاة الروس.

بها كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أنشطتها.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المرأة في دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيدة حمد (فلسطين):** السيدة الرئيسة، أتقدم باسم دولة فلسطين بالشكر الجزيل لوفدكم على تنظيم هذه الجلسة المهمة بشأن المرأة والسلام والأمن ولقيادة موزامبيق الحكيمة لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس. كما أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث على إحاطاتها الشاملة، وأشكر المتكلمين على مساهماتهم القيمة.

تتفق دولة فلسطين مع ما تقدم بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مانعة وواقية من الأزمات. لقد قامت دولة فلسطين بتطوير الجيل الأول والجيل الثاني للخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والقرارات اللاحقة وعلى نحو تشاركي مع مؤسسات المجتمعات المدني لبناء الخبرات والتخصصات لجميع الأطراف. نحن في فلسطين نؤازر حقوق الإنسان، وملتزمون بالعمل، وبذل كل الجهود الواجبة لحماية جميع النساء من العنف والتمييز، ولضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية على جميع مستويات صنع القرار، وتمكينهن لضمان قدرتهن على المساهمة في جهود الإنعاش الوطني والإعمار، ولجان المصالحة، وشبكة وسيطات السلام، ودعم الأجيال الشابة من النساء والفتيات.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يسعى في جوهره إلى تحقيق السلام العادل وتمتع جميع شعوب العالم بالعيش بالأمن. وتشارك النساء بفاعلية في تلك الجهود. بينما ما نشهده في فلسطين المحتلة، ومنذ عام ١٩٤٨، توالي النكبات عليها وآخرها تصريحات العنصري سموتريش الذي دعا إلى محو قرية حوارة، وتكرار نكبة عام ١٩٤٨. وأيضا الهجوم الذي وقع على الوفدين الأمريكي والأوروبي اللذين قدما للاطلاع على

الشامل. وتسلم خطة العمل الوطنية المستكملة الحالية بوجوب أن تكون المرأة عنصرا فاعلا وعاملا في الحرب الجارية، وكذلك في إعادة إعمار البلد.

ونعرب عن تقديرنا لمشاركة المنظمة، ولا سيما في إطار التعاون بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وندعو الجميع لحضور الحدث الجانبي الذي يعقده وفد بلدنا اليوم بشأن تنفيذ هذا الإطار ودور منظمات المجتمع المدني النسائية.

وندعو جميع الدول إلى الاعتراف بضرورة الاستماع لأصوات النساء في المناقشات والمفاوضات الجادة من أجل السلام، ووجوب أن نزيل جميع الحواجز التي تعوق مشاركتهم في السياسة. ونشدد على الحاجة الملحة إلى أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن يدعمها بخطوات ملموسة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة رونر - غروباتشيتش.

**السيدة رونر - غروباتشيتش (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل ترشيحه جورجيا؛ فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

لقد ازدادت أهمية تقييم الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات اليوم أكثر من أي وقت مضى. وانتشار العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على الإنترنت وفي سائر السياقات، يتطلب اهتماما. ويجب أن يكون تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية أساسية لمجلس الأمن.

إننا نواجه سيقا أمنيا متغيرا يتسم بالتهديدات الهجينة، والابتزاز المتعلق بالطاقة، والمعلومات المضللة، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد

لقد صدرت أوامر العنف الجنسي من مستويات عليا ونُفذت بشكل واضح من أجل إذلال وتدمير قدرتنا على الإنجاب. حدث ذلك في منطقة خيرسون، حيث اغتصب جندي روسي مرارا وتكرارا، تحت تهديد العنف، امرأة تبلغ من العمر ٦٢ عاما. حدث ذلك في منطقة كييف، حيث اغتصب الغزاة فتاة ووالدتها، وضربوا الأب وأجبروه على المشاهدة. حدث ذلك في سفياتوهيرسك، حيث اغتصبت امرأة من جانب ثلاثة جنود روس. وهي الآن تعمل مع طبيب نفساني وتساعد النساء الأخريات اللاتي تعرضن لإساءة معاملة مماثلة.

وإجمالا، سجل مكتب المدعي العام لأوكرانيا ١٧١ حادثا من هذا القبيل، لم تشمل النساء فحسب، بل شملت أيضا ٣٩ رجلا و ١٣ قاصرا، من بينهم صبي. ولا نعرف عدد الذين يعانون في صمت، خاصة في الأراضي المحتلة مؤقتا.

ويجب على العالم الحر بأسره أن يكفل أهم شيء، وهو العدالة. هذا مطلوب من الجميع، وليس من الأوكرانيين فحسب. ويجب أن تكون سابقة لأي معتد محتمل ومغتصبين جماعيين في جميع أنحاء العالم لإدراك أن العنف الجنسي لن يفلت من العقاب. وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما الحملة العالمية على أعلى المستويات لحظر العنف الجنسي وحظر الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب.

غير أن النساء الأوكرانيات لسن مجرد ضحايا، لأن ٦١ ٠٠٠ امرأة يعملن في صفوف أفراد القوات المسلحة الأوكرانية، وحوالي ٥ ٠٠٠ منهن يدافعن عن بلدنا على الخطوط الأمامية. تدفع النساء الأوكرانيات الاستجابة التطوعية، ويتولين مناصب في الحكم، وينهضن باقتصادنا كرائدات أعمال، ويعتنين بمعالينهن، ويشاركن بنشاط في جميع مجالات الحياة المدنية. إذ تقود إحدى ناشطتنا، أولكساندرا ماتفيتشوك، المنظمة غير الحكومية التي حصلت على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٢٢.

هذا هو المنطق الكامن وراء خطة العمل الوطنية الثانية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعدلة والمستكملة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بغية تلبية الاحتياجات والسياق الحاليين للعدوان العسكري

خلال متابعة استنتاجات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، مع إعادة تأكيد التزامنا بهذه الخطة.

باختصار، سيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط مع النساء في جميع أنحاء العالم، في جميع أدوارهن المختلفة، بشأن السلام والأمن، ومنع نشوب النزاعات، ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، ومفاوضات السلام وبناء السلام، والمناخ، وتطوير العمل الإنساني وبرامج التنمية.

أتمنى للجميع يوماً دولياً سعيداً للمرأة غداً.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلت بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم، ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع مقدمات الإحاطات، ونشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على وجه الخصوص، على عملها المهم.

وعلى الرغم من قرارات المتابعة القوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك بشأن ركيزة المشاركة، لا تزال المشاركة المتساوية والكاملة والمجدية للمرأة في أجزاء كثيرة من العالم هي الاستثناء وليس القاعدة. وهذا أمر مؤسف جداً في ضوء الأدلة التي تراكمت لدينا على مدى ٢٥ عاماً تقريباً منذ الاعتماد الأولي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن حفظة السلام من الإناث والوسيطات والمحاميات والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، من بين آخرين، عوامل رئيسية للتغيير السياسي، وقد ساهمن بشكل كبير في السلام المستدام.

وقد ثبت أن إشراكهن في محادثات السلام أمر لا غنى عنه للتوصل إلى اتفاقات سلام دائمة. واضطلعت النساء أيضاً بدور أساسي في حركات السلام وجهود نزع السلاح. وعلى مدى عقود، كن في طليعة الداعين إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا تشير عقارب ساعة يوم القيامة إلى تبقي ٩٠ ثانية على حلول منتصف الليل

استخدام المعاناة كسلاح. ومع ذلك، فإن بعض المشاكل مألوفة بشكل محبط. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام أهدافاً للهجمات والتهديدات في أجزاء كثيرة من العالم. وهذا أمر غير مقبول. ونحن - الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية - بحاجة إلى العمل مع الأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين، والصحفيين، والعاملين في وسائل الإعلام الذين يغطون، بمهنية عالية وتضحية بالنفس، الواقع المدمر للنزاعات. ويحتفل الاتحاد الأوروبي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين بهذه العقلية، ويشجع الجميع على تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من الإناث.

ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الأمين العام المعنونة "خطة جديدة للسلام". ومن الضروري أن تستند هذه الخطة الجديدة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن تزيد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذها. ويجب أن تكون المرأة والمساواة بين الجنسين في صميم السلام والأمن في السنوات المقبلة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام.

إن السعي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا يتطلب القوة الكاملة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بغية التصدي لمختلف أنواع العنف التي تواجهها النساء والفتيات هناك. ولكن نفس المسائل تتطلب اهتماماً متساوياً أينما حدثت، في جميع القارات.

ويواصل الاتحاد الأوروبي المساهمة في النهوض بهذه الخطة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثات والعمليات المدنية والعسكرية الـ ٢١ التابعة للاتحاد الأوروبي، ونشر ٥٠٠٠ امرأة ورجل في جميع أنحاء العالم؛ ومن خلال وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على رأس الأولويات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لعمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون على المستوى الميداني؛ ومن

ذلك الصدد، نشيد بمبادرة الرئاسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - فهي طريقة خلاقية وأقليمية وغير رسمية لتسليط مزيد من الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوليد مزيد من الزخم حول تنفيذها. ونرحب ترحيباً خاصاً بتعزيز التمثيل القوي للنساء بين مقدمي الإحاطات إلى المجلس، فضلاً عن الإدراج المهم للمنظورات الجنسانية في جلسات المجلس ووثائقه.

**الرئيسة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

**السيدة مندوسا إغيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** تعرب المكسيك عن امتنانها لموزامبيق لعقد هذه المناقشة المفتوحة وللإحاطات التي قُدمت في وقت سابق.

وخلال فترة ولاية المكسيك السابقة بصفتها عضواً منتخبا في مجلس الأمن، شكّل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى أولويات بلدي تمثياً مع سياسته الخارجية المناصرة للمرأة. وبصفتنا رئيساً مشاركاً لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، دَعَوْنَا بشكل منهجي إلى إدماج المنظور الجنساني في عمل المجلس ومداولاته. ودَعَوْنَا إلى اتباع نهج متعدد الجوانب والتعاون مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وكفالة تمتع بعثات حفظ السلام التي وافق عليها المجلس بالقدرات اللازمة للوفاء بفعالية بولاياتها المتعلقة بحماية المرأة.

وبعد مرور أكثر من عقدين منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (2000)، نشير إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات هائلة، ولا يسعنا إلا أن نلاحظ النكسات بقلق بالغ. فالروايات المباشرة عن النساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي نتيجة للحرب في أوكرانيا والتدابير المعتمدة في أفغانستان التي تحد من استقلالية النساء والفتيات أمور غير مقبولة. وعليه، فقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا بغية تنفيذ التدابير التي التزمنا بها واعتمداً لها.

وسأبرز، على وجه الخصوص، ثلاثة منها. التدبير الأول هو المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء، على اختلاف مشاربهن،

و "تدق ناقوس الخطر للبشرية جمعاء" على حد تعبير ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، فقد أصبحت هذه الجهود أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، لا يشكّل تمكين المرأة من أن تكون عاملاً للتغيير، بما في ذلك عن طريق القضاء على الأنماط الأبوية لصنع القرار، التزاماً علينا بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وغيرها من القوانين الدولية ذات الصلة فحسب، بل وأمر تمس الحاجة إليه من أجل تحقيق عالم آمن ويسوده السلام.

وفي ميانمار، اضطلعت النساء والشباب بدور هام بصفة خاصة في مقاومة الانقلاب العسكري والدفاع بشكل سلمي عن الديمقراطية وسيادة القانون ومناهضة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها المجلس العسكري، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب. وقد تحدوا بذلك معايير العمر والجنس السائدة منذ فترة طويلة في مجتمعهم الأبوي. وبدلاً من أن يتلقوا إشادة بدورهم المهم في حركة المعارضة، فإنهم لا يزالون مستبعدين إلى حد كبير من عملية صنع القرار السياسي الرسمي ويواجهون الاعتداءات والأعمال الانتقامية. وتتطلب أي جهود لتخفيف حدة العنف والتوصل إلى حل سياسي مستدام وإرساء عملية انتقال ديمقراطية في ميانمار مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية وفعالة في جميع مراحل صنع القرار. ولا يمكن إلا لحكومة مدنية جامعة أن تمثل إرادة الشعب وتؤدي إلى إنشاء مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع. وقد جرى تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة بشأن ميانمار في عام 2021 (قرار الجمعية العامة 287/75 وأكد المجلس نفسه من جديد في نهاية العام الماضي (انظر S/PV.9231). وفي ذلك الصدد، أود أيضاً أن أشدد مرة أخرى على الضرورة الملحة إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة، كونه وسيلة فعالة لوقف العنف.

واستعداداً للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب ألا نكتفي بالاضطلاع بعمل أفضل في تنفيذها، بل يجب أن نطبقها أيضاً عبر الملفات المواضيعية والحالات القطرية التي يجري تناولها في مجلس الأمن وخارجه. وفي

والسلام والأمن لا يزال بطيئًا. وتتشاطر الشواغل التي أثرت في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) فيما يتعلق بالحوادث العديدة، التي تفاقمها القوالب النمطية الجنسانية السائدة، والتي يتعين على الفتيات والنساء تجاوزها من أجل إعمال حقهن في المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

وتعطي حكومة جورجيا، بدورها، الأولوية لمسائل تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، والمشاركة المجدية للنساء في عمليات السلام وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية تسوية النزاعات سلمياً. وتحقيقاً لتلك الغاية، اعتمدت حكومة جورجيا في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من 2022 إلى 2024. وقد وضعت خطة العمل المذكورة بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق المرأة والناشطات. وتشمل إحدى أولوياتها التركيز على مشاركة المرأة في عمليات تحقيق السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، وفي إطار التزاماتنا بموجب القرار، نواصل تعزيز دور النساء المتضررات من النزاع في جورجيا بوصفهن قوة محركة للدبلوماسية العامة.

وبينما نجتمع هنا لمناقشة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا تزال الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا مستعرة. وقد تسبب العدوان الروسي غير القانوني على أوكرانيا حتى الآن في التشريد القسري لأكثر من 10 ملايين أوكراني، معظمهم من النساء والأطفال، وهم معرضين للخطر بشكل خاص، بما في ذلك خطر الاتجار بالبشر. ونشعر بالجزع إزاء أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا. وهنا، أود أن أشدد على أن العدوان العسكري المستمر على أوكرانيا واستمرار احتلال روسيا وضمانها الزاحف للمناطق الجورجية تسخينفالي وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ينتهكان بوضوح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوضان النظام الدولي القائم على القواعد ويعرضان الأمن الإقليمي والعالمي للخطر. ومما يؤسف له أن النساء والفتيات اللائي يعشن في منطقتي أبخازيا

في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك عمليات السلام. والثاني هو منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإتاحة إمكانية اللجوء للقضاء والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للناجيات والضحايا. أما التدبير الثالث فيتعلق بحماية النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان من العنف الجنساني.

ويجب أن نتغلب على الحواجز الهيكلية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك فصل المرأة في سوق العمل وما تواجهه من تمييز فيما يتعلق بحصولها على الموارد المالية واستخدام الأراضي وحيازتها. وفيما يتعلق باضطلاع المرأة بدور الوسيطة، يسرني أن أعلن أن الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للوسيطات قد سُجّلت وستنشأ رسمياً قريباً. ونرحب بأن ١٠ بلدان أيبيرية - أمريكية قد أعربت بالفعل عن اهتمامها بالمشاركة في المبادرة، ونأمل أن تنضم إليها بلدان أخرى.

وأخيراً، تؤكد المكسيك من جديد التزامها بمواصلة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من مختلف الجوانب، من قبيل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي اعتمده منتدى جيل المساواة.

**الرئيسة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

**السيدة توتلازي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود بداية أن

أعرب عن تقديرنا لرئاسة موزامبيق على عقدها مناقشة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد

الأوروبي.

وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات

اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يبرز أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مستويات صنع القرار بغية تحقيق السلام المستدام. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن من حيث زيادة مشاركة المرأة في المجالات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة

سبتمبر. فالقرار ينهض باتباع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً الرامية إلى القضاء على تلك الأعمال الشنيعة.

وكان رئيس جمهورية مصر العربية من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة. والتوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين جزء لا يتجزأ من التدريب الشامل الذي تتلقاه القوات المصرية قبل نشرها في عمليات حفظ السلام. واحترام الملكية الوطنية ووضع الاعتبار الكامل للخصوصيات الثقافية والاجتماعية لمختلف البلدان في النزاعات المسلحة أو الخارجة منها أمران أساسيان لنجاح جهودنا الجماعية للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الاستثمار في قدرات المرأة وقدرتها على الصمود وقيادتها هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله الحفاظ على مجتمع صحي ومتماسك يعمل على تحقيق السلام المستدام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا. **السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أهني موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأعرب عن تقديرنا لها على عقد مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت. ونشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقدمات الإحاطات الأخريات على مساهماتهن القيمة في مناقشة اليوم.

إن أرمينيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى النهوض بدور المرأة في تحقيق السلام والأمن. وتحقيقاً لتلك الغاية، اعتمدنا مؤخراً خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع التركيز بشكل خاص على ضمان المشاركة الشاملة للنساء المتضررات من النزاع. وتحدد خطة عملنا الوطنية للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ أهدافاً شاملة ترمي إلى معالجة مسائل من قبيل زيادة مشاركة المرأة في نظامي قواتنا المسلحة وشرطتنا والالتزام بحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

وتسخينفالي الجورجيتين اللتين تحتلها روسيا ما زلن يعانين - على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة جورجيا لتمكين النساء المتضررات من النزاع - من الانتهاكات المستمرة لحقوقهن الإنسانية الأساسية ولا يستطعن الاستفادة من إطار حكومتنا لحماية حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس مرة أخرى أنه في غضون عامين، عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، ستبدل حكومة جورجيا قصارى جهدها لضمان الإدماج الكامل للمنظورات الجنسانية في صنع القرار، فضلاً عن حماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها المجدية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تمشياً مع القرار.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر. **السيد الشندويلي (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أشكر موزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التاريخي، بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكر جميع مقدمات الإحاطات اللاتي تكلمن هذا الصباح. ونعتر بأن هذه المناقشة المفتوحة تنظم تحت رئاسة أفريقية. ويجدر التذكير دائماً بالدور الأفريقي في استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشيد مصر بجميع الجهود الأفريقية الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وستظل مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات دائماً في صميم مناقشاتنا في سعينا إلى تحقيق السلام المستدام.

وستشدد مصر دائماً على أهمية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من منظور شمولي يوائم الجهود عبر متسلسلة السلام لتعزيز فعاليتها وتأثيرها. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة بالنسبة لجهودنا في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وتعتر مصر، في ذلك الصدد، بمناصرتها لقرارات الجمعية العامة بشأن إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وآخرها القرار ٣٠٣/٧٦ الذي اتخذته في أيلول/

وقبل أسبوعين، أشارت محكمة العدل الدولية إلى تدابير مؤقتة، تنص على أن على أذربيجان:

”أن تتخذ جميع التدابير المتاحة لها لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين“. (تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري“ (أذربيجان ضد أرمينيا)، القائمة العامة رقم ١٨٠، الفقرة ٦٢)

وحتى الآن، لم تنفذ أذربيجان أمر المحكمة الملزم قانوناً وانخرطت بدلا من ذلك في تفسيرات وتشويهات واقتراءات متلاعبة، كما رأينا، ليست لها قيمة تذكر في محكمة قانونية. ومما يثير القلق بنفس القدر محاولات استغلال قضية أسرى الحرب والأسرى المدنيين، الذين لا تزال أذربيجان ترفض عودتهم، في تحد لاتفاقيات جنيف والتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وهذا يلحق كريبا شديدا بأمهات وزوجات وأسرى المحتجزين، اللاتي يعانين من الصدمة والألم منذ أكثر من عامين منذ إقرار وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية.

وبعد مرور ٢٣ عاما على بدء العمل بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال المرأة معرضة لخطر متزايد من الظلم وعدم المساواة. وقد أظهر اندلاع العنف، فضلا عن حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة وأثرها غير المتناسب على النساء والفتيات، بوضوح أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة تجهيز نفسها لأداء وظيفتها الوقائية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو أفضل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد برايوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أهني موزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وأشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن. وإذ نفترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يسلم تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) الضوء بوضوح على

للنساء والفتيات المتضررات من النزاع المسلح وتعزيز زيادة الوعي والتعاون الدولي الفعال في ذلك الصدد.

وفي منطقتنا، ما زلنا نواجه عواقب العنف الوحشي وغير المبرر الذي شنته أذربيجان في عام ٢٠٢٠، والذي ما زال يحصد الأرواح ويجلب الدمار والتشريد والمعاناة الإنسانية، والذي كان له تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. وخلال الهجوم العسكري الواسع النطاق في ناغورنو كاراباخ، كانت النساء المحاصرات بين الحرب والجائحة من بين الأكثر تضررا. وقد شملت الهجمات المسلحة التي شنتها أذربيجان، التي نفذت في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، عمليات قصف مكثف وضربات مدفعية وصاروخية ألحقت أضرارا جسيمة بعدد من المرافق الطبية، بما في ذلك مستشفى للولادة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، شنت أذربيجان هجوما إجراميا آخر استهدف البنية التحتية المدنية والمناطق المكتظة بالسكان في أرمينيا وأسر المجندات وتعذيبهن وإعدامهن. وقد هُلل لمقاطع الفيديو الخاصة بهذه الفظائع التي لا توصف واحتفي بها على نطاق واسع على الشبكات الاجتماعية في أذربيجان.

وفي اللحظة التي نتكلم فيها، لا يزال ١٢٠ ٠٠٠ من السكان محصورين في ظروف الحصار المستمر، الذي فرض في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، على ممر لاتشين، الذي عطل أساسا شريان الحياة الوحيد الذي يربط ناغورني - كاراباخ بأرمينيا والعالم الخارجي. وفي منشور صدر في فبراير/شباط ٢٠٢٣، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا عن التأثير غير المتناسب للحصار على النساء في ناغورنو كاراباخ، اللاتي يواجهن العديد من التحديات، بما في ذلك من حيث الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية. وبعد مرور ستة وثمانين يوما على حصار أذربيجان الهجمي الذي ينتمي إلى العصور الوسطى، لا تزال الأمهات والأطفال في ناغورني كاراباخ الأهداف الرئيسية للحصار، حيث أثرت اضطرابات الشحن وسلاسل التوريد على الأسر التي لديها أطفال صغار أكثر من غيرها، حيث أصبح خطر سوء التغذية وحتى المجاعة مشكلة حقيقية.

والسلام والأمن في عام ٢٠٢٢، كمركز للمعارف ذات الصلة بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن خلال الموقع الإلكتروني، نهدف إلى تعزيز الممارسات الجيدة والمشجعة للنساء في منطقة الرابطة وخارجها في مجال المرأة والسلام والأمن.

وتؤدي المنصات والآليات الإقليمية دورا مهما في دفع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والرابطة على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى للنهوض بالخطوة من خلال الدروس المستفادة وتشاطر أفضل الممارسات. ويمكننا أن نفعل المزيد معاً.

أود إضافة بضع نقاط بصفتي الوطنية. بعد ما يقرب من ٢٥ عاماً، لا تزال الأهداف المختلفة التي حددناها لأنفسنا في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهدافاً بعيدة المنال. فعدد الوسيطات والمفاوضات لا يكاد يذكر. كما أن عدد النساء في مجال حفظ السلام غير مشجع أيضاً. وما زلنا بعيدين عن الهدف الذي حدده الأمين العام في استراتيجيته للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين والذي يتعين تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٨. وتعتقد إندونيسيا أن هناك حاجة إلى نهجين هامين.

أولاً، نحن بحاجة إلى تكثيف بناء القدرات في جميع المجالات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن يبذل الجميع جهوداً أكبر لضمان استفادة المرأة من برامج بناء القدرات في جميع مراحل تحقيق السلام والأمن. ومن شأن وجود مجموعة أكبر من النساء ذوات القدرات العالية أن يهيئ المزيد من الفرص لمشاركتهن في عمليات السلام والأمن.

ثانياً، يجب أن نستخدم عملية "الخطة الجديدة للسلام" كفرصة للإسهام أيضاً في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا السياق، يجب الاستماع إلى أصوات النساء في تحديد مسار "الخطة الجديدة للسلام". ومن المهم ضمان دور أكبر للمرأة وإسماح صوتها في مجالات مثل حفظ السلام والوساطة وبناء السلام، وكذلك في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ومن المهم لنا أن نتخلى عن العمل كالمعتاد لنتمكن من إحراز تقدم ذي مغزى. ومن المهم أيضاً تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تشكل منذ فترة طويلة أولوية بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، نظراً لالتزامها الكامل بضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن تعزيز القيادة النسائية والدور التحويلي للمرأة أمر أساسي. ودعم المبادرات التي تقودها المرأة والتي أطلقت من أجلها أمر هام في هذا الصدد. وتحت مظلة معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، أنشأنا سجل الرابطة للمرأة من أجل السلام، الذي يسمح لبلدان الرابطة بتجميع خبراتها وتحسين إدماج المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن. وفي كانون الأول/ديسمبر، وضعت الرابطة خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي توفر إطاراً لدور المرأة في تحقيق السلام المستدام والشامل للجميع في المنطقة. وتراعي خطة العمل أيضاً التحديات المستقبلية، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة. وستخضع أيضاً للمراقبة والتقييم المستمرين لضمان أن تظل خطة استشرافية واحتفاظها بأهميتها. وتتطلب خطة العمل هذه دعماً مستمراً لتنفيذها، بما في ذلك الدعم السياسي من المجلس.

ثالثاً، يجب أن نستفيد من التكنولوجيا لإحداث أثر مضاعف فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالنسبة لمنطقة تضم أكثر من ٣٤٠ مليون امرأة وفتاة يتوزعون موزعات على بلدان الرابطة العشرة، فإن نشر القصص الجيدة التي من شأنها تشجيع مشاركة المرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمثل تحدياً. وللتغلب على ذلك، أطلقت الرابطة موقعاً إلكترونياً للمرأة

على تقانيهن وقيادتهن ومهنيتهن وإنسانيتهن في جميع الأعمال التي يؤديها. ويتحتم على بلداننا أن تواصل توظيف وتدريب ونشر حفظة السلام من النساء، ليس للوفاء بحصة ولكن بسبب الأثر الإيجابي الذي يحدثه في تلك البيئات، الأمر الذي تدعمه بيانات ملموسة.

وتبرز غواتيمالا أيضا الدور التكميلي الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة في تلك الخطة الهامة، على النحو المنصوص عليه في القرارات ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، دون إغفال حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن تلك الخطة العالمية تقع على عاتق الدول وستظل دائما كذلك.

إن خطط العمل الوطنية نتاج حيوي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفها أداة قيمة للدول لتنفيذ التزاماتها وضمن استمراريته. وتخلق هذه الخطط مساحات للمجتمع المدني لدعم ذلك العمل وتسمح لأصحاب المصلحة الوطنيين بتحديد الأولويات والمسؤوليات وتخصيص الموارد والشروع في إجراءات استراتيجية ضمن إطار زمني محدد. ويتولى بلدي المسؤولية عن خطته الوطنية، التي لا تزال سارية المفعول وتشكل أساسا لرصد السياسات العامة للتنمية المتكاملة للمرأة، فضلا عن الإجراءات التي تعززها الخطة بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

أخيرا، تؤكد غواتيمالا من جديد أهمية المسؤولية والقيادة الوطنيتين في بناء السلام، وتشدد على إشراك جميع قطاعات المجتمع والحاجة إلى زيادة تعزيز مشاركة المرأة بغية ضمان تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع، ولا سيما أضعفها. وتمثل "الخطة الجديدة للسلام" فرصة لتعزيز تلك الجهود.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

**السيدة سكوتشيك (بولندا) (تكلت بالإنكليزية):** تود بولندا أن تشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة وأن تشكر جميع مقدمات الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥.

ثالثا وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بدعم المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن. وتعتقد إندونيسيا أن دور المرأة في عمليات السلام ليس مجرد شكل من أشكال تطبيق المساواة بين الجنسين، بل هو قوة تحويلية لبذل جهود أقوى لتحقيق السلام المستدام.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلت بالإسبانية):** نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ونشكر أيضا مقدمات الإحاطات على إسهاماتهن القيمة.

بعد مرور قرابة ٣٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال أمام الدول شوط طويل للامتثال لأحكام ذلك القرار والقرارات اللاحقة. ومع ذلك، فإن السنوات الفاصلة أكدت من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلّها، وكذلك في مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام. كما أن النساء أطراف فاعلة رئيسية في الاستجابات الإنسانية وعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولهذا السبب، نشدد على مسؤولية الدول والمنظمة عن ضمان التنفيذ الفعال لأحكام الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال النزاعات في جميع أنحاء العالم تقوض الجهود الضئيلة التي بُذلت لتمكين المرأة من ممارسة تأثير أكبر على مجتمعاتنا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عدوان الاتحاد الروسي غير المبرر وغير المتناسب ومن دون سابق استقزاز على أوكرانيا، والذي ترتب عليه الإضرار بالسكان، ولا سيما النساء والفتيات، وانتهاك حقوقهم.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا بد من إلقاء نظرة شاملة على المشاكل والفرص المتاحة على حد سواء. إن إدماج المرأة ومشاركتها بصورة كاملة ومنتساوية وفعالة ومجدية أمر حاسم لتنمية أي بلد، وبالتالي أيضا لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. وتلتزم غواتيمالا بمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وتعطيها الأولوية، حيث نشرنا ٣٠٠ امرأة من العسكريين والمدنيين في مختلف بعثات الأمم المتحدة، برهن

إذ وصل عدد الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم إلى أكثر من ١٠٠ مليون في العام الماضي، وهو أعلى رقم منذ بدء التوثيق. وكانت حالات الطوارئ في أوكرانيا وإثيوبيا وأفغانستان وأماكن أخرى عوامل مهمة وراء ذلك. إذ يزيد النزوح من مخاطر جميع أشكال العنف الجنسي، لذلك يجب علينا تقديم دعم أكبر للفارين من الحرب والنزاع. وما من شك في أن منع المرأة من المشاركة السياسية والحد من نشاطها العام له أثر سلبي على منع نشوب الأزمات والانتعاش بعد انتهاء النزاع. لذلك، نحن بحاجة إلى إدخال وتنفيذ آليات حماية أفضل من شأنها تمكين جميع النساء ومنحهن منصات لاستخدام صمودهن وقدراتهن الطبيعية لكفالة تحقيق السلام لنا جميعاً.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا. **السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** نحن ممتنون جداً لموزامبيق، ولا سيما لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المهمة والحسنة التوقيت بشأن المرأة والسلام والأمن.

لقد تم إنجاز الكثير منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ٢٣ عاماً. ولكن، كما أبرز المتكلمون السابقون، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد توقف التقدم في بعض المجالات، ونلاحظ تراجعاً في مجالات أخرى. إن انتهاكات طالبان لحقوق المرأة في أفغانستان، وارتفاع مستويات العنف الجنسي المتصل بالنزاع - على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأوكرانيا - والصعوبات المستمرة في تحقيق المساواة للمرأة في المناصب القيادية على الصعيد العالمي، كلها تؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ويتعين علينا جميعاً أن نكفل ألا تظل الإشارات المتكررة إلى المرأة والسلام والأمن في البيانات التي يدلى بها في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى مجرد كلام، بل أن تتخذ عملياً.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاثة سبل للمضي قدماً. أولاً، يجب أن نبدأ من الوطن. في الأسبوع الماضي، عرضت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك مبادئنا التوجيهية بشأن السياسة

تؤيد بولندا تأييداً تاماً المبادرات الرامية إلى زيادة دور المرأة في بناء السلام والأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنفذ بولندا حالياً خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ستستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وتركز الأنشطة البولندية في إطار خطة العمل الوطنية على تعزيز مشاركة المرأة في إدارة الأزمات وبعثات بناء السلام، في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سواء في بولندا أو من خلال أنشطتنا في مجال التعاون الدولي. وتتمثل إحدى أولويات خطة العمل الوطنية البولندية في زيادة فعالية الجهود الرامية إلى منع ومكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وتبرز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الأثر غير المتناسب للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات والفوائد الكبيرة المترتبة على تحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام والضرورة المطلقة للتصدي لآفة استخدام العنف الجنسي كسلاح. وللأسف، فقد شهدنا انتكاسة في المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة. وينتشر على نطاق واسع استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب. وتتضرر مجتمعات عديدة من خطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع أو من حدوثه أو من تبعاته، بما في ذلك في أفغانستان وليبيا وميانمار والسودان واليمن وإثيوبيا.

نشعر بالرحب من العدد المتزايد من التقارير عن استخدام الجنود الروس للعنف الجنسي في أوكرانيا كتكتيك للحرب وكطريقة متممة لتجريد الضحايا من إنسانيتهم. وتصف هذه التقارير، بما في ذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، حالات اغتصاب مروعة ارتكبتها جنود القوات المسلحة الروسية، وتراوحت ضحاياها بين أطفال في سن الرابعة وأشخاص تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاماً. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا لمكافحة جميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومعالجة مسألة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وتعزيز الدعم للضحايا.

اليوم العالمي للمرأة يوم غد، وانعقاد الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة.

ذكرنا الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش، يوم أمس أنه وإذا أكملنا على النحو الذي نحن عليه يلزمنا ٣٠٠ عام لتحقيق المساواة بين الجنسين. والأرقام ضمن هذا المجلس هي مثال على عدم المساواة هذه. فاستنادا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شغلت ٢٦ امرأة فقط منصب ممثلة دائمة في مجلس الأمن منذ نشأة الأمم المتحدة حتى العام الفائت. وتظهر هذه الإحصائيات أننا بعيدون عن تحقيق الهدف الخامس لخطة التنمية المستدامة، ألا وهو تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ويأتي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو القرار الأول الذي يعترف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين وإسهاماتها في منع النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبنائه كبوصلة مهمة نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ اتخاذه عام ٢٠٠٠، استندت الدول الأعضاء، ومن بينها لبنان على هذا القرار لبلورة خطة وطنية بشأن المرأة والأمن والسلام. وبالفعل، قمنا باعتماد الخطة الأولى عام ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين، لا نفتأ باتخاذ خطوات عملية للتنفيذ.

على الرغم من التحديات العديدة غير المسبوقة التي يواجهها لبنان، فإن الإصرار على الدفع بخطة المرأة إلى الأمام ثابت. وقد أحرزنا تقدما في مشاركة المرأة في المؤسسة العسكرية، إن كان لجهة عددهن أو المهام التي يضطلعن بها. ومثالا على ذلك، تخرجت مؤخرا التلميذة الضابطة جينا فاضل من الجيش اللبناني من قاعدة لوفلان الجوية في ولاية تكساس الأمريكية بعدما تابعت دورة لمدة سنتين تقريبا، لتكون أول امرأة في الجيش، تبدأ مسيرتها المهنية بطائرة القتال الهجومية من طراز سوبر توكانو (إيه - ٢٩). ويثبت هذا التخرج أن لا حدود لما يمكن للمرأة أن تفعله.

نشمن وجود وجهود الجندييات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في جنوب لبنان، مع الإشارة إلى أن عددهن أقل بكثير

الخارجية النسوية. وسلطت الضوء على أن السياسة الخارجية النسوية ليست عصا سحرية يمكن أن تستحضر التغيير بين عشية وضحاها. بدلا من ذلك، فإنها توفر مبادئ واضحة لاستخدام مجموعة أدواتنا الحالية بطريقة أكثر نكاه ولتتمية رد الفعل النسوي. ولتحقيق ذلك، سنقوم في جملة أمور بتدريب موظفينا، وإيجاد الحوافز، وتوظيف المزيد من النساء، وتعزيز مضاعفة الشبكات في جميع أنحاء العالم؛ وكفالة الميزنة المنهجية للمنظور الجنساني من أجل المساواة في الحصول على الموارد لجميع الهويات الجنسانية والفئات المهمشة؛ ومراقبة جهودنا وتعديلها عند الضرورة بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الوطنيين والدوليين، بما في ذلك سائر دعاة السياسة الخارجية النسوية. ويحدونا الأمل في أن ينضم إلينا المزيد من البلدان في هذه الجهود.

والسبيل الثاني هو أن نعزز الصكوك القائمة. وتقوم بعثات حفظ السلام بالفعل بعمل مهم نحو كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في عمليات السلام على جميع المستويات. ونشجع القيادة العليا على توسيع المجالات السياسية للنساء والفئات المهمشة، وما زلنا منخرطين بوصفنا أحد رواد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

والسبيل الثالث إلى الأمام هو أنه ينبغي لنا، بطبيعة الحال، الدفع باستمرار بسياسات الخطة. ويجب أن نكفل النهوض بالمرأة والسلام والأمن في وثائق سياستنا المشتركة، ولا سيما الخطة الجديدة للسلام. ولا يكفي أن يعلن الجميع أن المرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة لهم؛ بل يتعين علينا الاتفاق على كيفية جعلها أولوية. ولا تزال ألمانيا مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحريصة على ذلك من أجل الدفع بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

**السيدة الزغبى (لبنان):** في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر آذار/مارس؛ وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المهمة بشأن المرأة والأمن والسلام، التي تتزامن مع حلول

أعمال البعثات السياسية وبعثات بناء السلام؛ وضمان دعم المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لجعل تلك الجهود مستدامة.

إيطاليا لديها تقاليد عريقة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن نعزز بدعم شبكة وسيطات البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقناها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة وبناء السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتوفر الشبكة التدريب وبناء القدرات وفرص التواصل، وقد أدت إلى إنشاء شبكة التحالف العالمي للوسيطات الإقليميات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، التي وحدت أصواتا من ست مناطق مختلفة من العالم تنادي بالتعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أرض الواقع. وبناء السلام وحفظ السلام والوساطة قطاعات أثبتت فيها المرأة فعاليتها بشكل خاص. وبتلك الروح، نرحب بإعطاء الأولوية للخطة بشأن المرأة والسلام والأمن في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وفي ولايات عمليات حفظ السلام.

وهذا هو الوقت المناسب لمعالجة الأمور بشكل مختلف. إن العواقب التي لا تطاق للنزاعات المسلحة في أوكرانيا وأماكن أخرى تتطلب منا تعزيز الحلول لوقف معاناة النساء والفتيات في الحالات المتأثرة بالنزاع. ويجب أن نستمع إلى الدعوة إلى العمل والمساءلة والعدالة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني الشعبية التي تقودها المرأة، وأن ندمج تلك الدعوة في عملنا الفردي والجماعي لتمكين المرأة حتى لا تكون النساء مجرد ضحايا بل عوامل فعلية للتغيير.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر جميع مقدمات الإحاطات على عروضهن الثاقبة.

إننا نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومنذ ذلك الحين، فُصِّلت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قرارات لاحقة ونُفذت في خطط عمل إقليمية ووطنية ودون وطنية. والواقع أن التنفيذ الفعال للخطة يتطلب نهجا متعدد

من عدد الجنود الذكور. ونتطلع في المستقبل إلى زيادة عدد الجنديات ضمن قوات حفظ السلام، سيما وإن العدد لا يزال متدنيا جدا. فالأرقام الرسمية الأخيرة تشير إلى أن النساء تشكل ٤,٨ في المائة من الوحدات العسكرية فقط من أصل حوالي ٩٥ ٠٠٠ جندي من جنود حفظ السلام. إذ نتطلع للاحتفال بعد عامين بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن لبنان بصدد بلورة الخطة الوطنية الثانية للمرأة والأمن والسلام التي نأمل أن تكون مكملة للخطة الأولى من حيث تضمناها لسبل معالجات حديثة إزاء التحديات الناشئة التي تعوق خطة المرأة بكل تفرعاتها.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا وممثل كندا، الذي تكلم بالنيابة عن أصدقاء القرار ١٣٢٥، وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفقتها الوطنية.

وتشيد إيطاليا بمبادرة موزامبيق الحسنة التوقيت بعقد مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في بداية أعمال الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة. والواقع أن المشاركة هي التحدي الذي يكمن في صميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومع ذلك، عندما ننظر إلى البيانات المستمدة من العاميين الماضيين، نرى أن معدل مشاركة النساء كمفاوضات أو مندوبات عن أطراف في عمليات السلام قد انخفض من ٢٣ إلى ١٩ في المائة، على الرغم من الإسهام البناء للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية ووجودها في الخطوط الأمامية. ولا تزال هناك حواجز هيكلية تحول دون التنفيذ وتحتاج إلى معالجة. ولذلك، نرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، مثل جلب المزيد من الخبرة التقنية والبيانات العالية الجودة والموارد الكافية؛ وتشجيع عقد اجتماعات استراتيجية بشأن تصميم ودعم العمليات الشاملة لتحديد ثم تنفيذ التدابير ذات الأثر الأكبر لكل سياق؛ وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع

صكوك نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين مسألة أساسية وليست ثانوية. ونعلم أيضا أن وجود حفظة السلام من النساء يمكن أن يحسن قدرات البعثات على الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات. وقد نشرت الفلبين نساء من حفظة السلام ومراقبات عسكريات في بعثات الأمم المتحدة، ورأينا مرارا وتكرارا أهمية القيادة النسائية في بناء مجتمعات عادلة وسلمية. ولا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية التحليل الجنساني في جميع جوانب منع نشوب النزاع والسلام والتعمير.

وفي الوقت نفسه، شهدنا تحديات أمنية تقليدية وناشئة تهدد السلم والأمن العالميين. ونشجع مجلس الأمن على استكشاف سبل الاستفادة من أوجه التآزر في خطط العمل على مختلف المستويات بغية تنشيط التنفيذ العالمي للخطة بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي لنا إشراك وتمكين الشباب، ولا سيما الشابات، في عمليات بناء السلام والأمن، وكذلك في منع تجنيدهم في العصابات والجماعات العنيفة. ومن المهم أيضا تقديم نموذج لقيادة المرأة ومشاركتها في مؤسسات وعمليات الدفاع، وتعزيز حماية النساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ومن خلال تقييم وتحسين فعالية خطط العمل الوطنية المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن باستخدام المؤشرات القائمة على الأدلة والنهج التشاركية، يمكننا أن نخطو خطوات واسعة في ضمان أن تحدث أهداف خطة المرأة والسلام والأمن فرقا إيجابيا للناس على أرض الواقع.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد أريبتير (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، وأشكر حكومتكم على عقد اجتماعنا اليوم. وأعلم أنه كانت هناك قائمة طويلة من المتكلمين بالفعل، ولا يزال هناك العديد من المتكلمين في القائمة، ولكنني أستطيع المجلس عذرا لأن لدي بيانين أدلي بهما - أحدهما باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي أشار إليها العديد من الدول الأعضاء بالفعل، وبيان موجز جدا بصفتي الوطنية. وأعدكم بأن يتم ذلك بأسرع ما يمكن. ويسرني، كما ذكرت، أن أتكم بالنيابة عن ٦٥ عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

الأوجه إزاء المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وهي عملية تشمل مشاركات استراتيجية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. كما يتطلب التزام مختلف أصحاب المصلحة بالعمل معا وتبادل الموارد والخبرات والتجارب في تنفيذ استراتيجية المرأة والسلام والأمن.

وقد انتهت مؤخرا خطة العمل الوطنية للفلبين التي تغطي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، ونقوم الآن بصياغة الخطة للفترة المقبلة، من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٨. ويقود مكتب المستشار الرئاسي للسلام والمصالحة والوحدة لجننتا التوجيهية الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأجرت اللجنة ثلاث مشاورات شاملة لتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية والجولة المقبلة من المشاورات مع المجتمع المدني، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي الفلبين، نواصل العمل لضمان المشاركة والقيادة الهادفتين للنساء والفتيات بوصفهن عوامل تغيير نشطة في تحويل الصراع والتنمية بعد انتهاء النزاع من خلال تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات والخطط والبرامج على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة، تقوم الفلبين بصياغة النسخة التالية من خطة عملها الوطنية، التي ستنفذ إلى جانب خطة العمل الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة. وبالاقتراح مع تلك الخطط، تعمل خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. كما أننا ندعم سجل نساء رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل السلام، الذي يهدف إلى بناء قدرات النساء كبنات للسلام والإسهام بنشاط في صون السلام وتعزيزه في مجتمع الرابطة. والفلبين على استعداد لتنفيذ تلك المبادرات وتشاطر خبراتنا مع الشركاء الإقليميين والعالميين.

لقد تطورت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوطدت في العقدين الماضيين. ونحن الآن أكثر وعيا بالآثار المتباينة للنزاع المسلح على النساء والفتيات. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في

والاجتماعي فضلا عن خدمات الانتصاف وجبر الضرر. وسنعزز المساواة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني ونشجع المجلس على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بكل الوسائل المتاحة له، بما في ذلك تطبيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بوصفه معيارا للإدراج في نظم الجزاءات. وسنكفل مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. أخيرا، سنواصل وضع وتنفيذ ورصد خطط عمل لتنفيذ التزاماتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع تبادل أفضل الممارسات.

نشيد في عشية اليوم الدولي للمرأة بالسيدة تشيزيان وجميع النساء والفتيات اللواتي يعملن بلا كلل من أجل تحقيق العدالة والمساواة والسلام. فهؤلاء يحفرننا على تكثيف جهودنا.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أتكلم بإيجاز بصفتي ممثلا لكندا. نظرا لتزايد التهديدات والأعمال الانتقامية والعنف، بما في ذلك ضد النساء اللاتي يقمن بإحاطات إلى المجلس، يجب علينا بذل المزيد من الجهد لحماية النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. إن لدى كندا مبادئها التوجيهية العملية الخاصة - أصوات في خطر - المصممة لمساعدة الدبلوماسيين الكنديين على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وبناء السلام. ونعتقد أيضا أن من المهم الاعتراف بإسهامات المجتمع المدني البارزة التي كثيرا ما تمر دون أن يلاحظها أحد. ولذلك السبب أطلقت كندا في الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) برنامجا مدته خمس سنوات لمنح الجوائز فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن قبل حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطوة. وتلتزم كندا التزاما ثابتا بمواصلة عملها لإحراز تقدم بشأن الخطوة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

**السيدة زكرياش (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى موزامبيق على رئاستها لمجلس الأمن وأتمنى لها كل

لا تزال هناك فجوة كبيرة بين طموح التزاماتنا بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات في العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن. ومما يؤسف له أن النساء والفتيات ما زلن مستبعدات من عملية صنع القرار ويواجهن التمييز والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس - سواء خارج الإنترنت أو عبره - فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان. وذلك يتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا التزامنا بحماية وتعزيز الاستقلال الذاتي والتمكين وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات. وسندعو إلى، وندعم مشاركة المرأة وقيادتها بشكل كامل ومتساو وهادف على جميع المستويات وفي جميع مراحل العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن. ويشمل ذلك عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والتي يجب أن تكفل مشاركة المرأة. سنعزز بيئة آمنة ومؤاتية لجميع النساء صانعات السلام والوسيطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني والصحفيات والعاملات في وسائل الإعلام من خلال إسماع أصواتهن، وإدانة الهجمات والتخويف والانتقام ضدهن بسرعة وبشكل لا لبس فيه عبر الإنترنت وخارجه وضمان تمويل مرن ويمكن التنبؤ به لهن.

ندعو المجلس إلى كفالة أن تقدم جميع بعثات الأمم المتحدة الدعم إلى النساء العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان مع رصد ذلك والإبلاغ عنه وأن يكفل بشكل كامل المساهمة المستقلة للمجتمع المدني في عمل المجلس. وملتزم بتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء النظاميات في حفظ السلام على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية.

وسنعزز الدعم والحماية الدوليين للنساء اللاجئات والمشرديات في حالات النزاع وما بعد النزاع خاصة فيما يتعلق بحمايتهن من الاتجار بالبشر والعنف المتصل بالنزاع. كما سنمنع جميع أشكال العنف والتمييز الجنسيين والعنف الجنساني ونتصدى لها، بما في ذلك بكفالة وصول الناجيات إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة الجنسية والإنجابية وسبل العيش والصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي

أود أيضا أن أشير إلى أنه بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، ستستضيف وزارة الدفاع البرتغالية حلقة دراسية دولية في لشبونة بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل لمناقشة الدروس الأولية للحرب من منظور جنساني.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية لجميع النساء والفتيات ليسا واجبا أخلاقيا فحسب، بل هما أيضا استثمار استراتيجي لتعزيز السلام المستدام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أن أراكم، سيدتي الرئيسة، تتراسون جلسة اليوم. أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهادفة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن عشية اليوم الدولي للمرأة الذي سيحتفل به في ٨ آذار/مارس.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

منذ عام ٢٠٠٠ أصبح موضوع المرأة والسلام والأمن بندا رئيسيا في جدول أعمال مجلس الأمن بما في ذلك اعتماد ١٠ قرارات من قبل المجلس بشأنها علاوة على إدماجه في معظم وثائقه. كما بذل المجتمع الدولي والنساء أنفسهن جهودا كبيرة في ذلك السعي بتطلعاتهن وقوة إرادتهن. ويؤكد ذلك الدور الهام للمرأة في ميداني السلام والأمن وإسهامها في بناء السلام وتعزيزه.

ففي جميع أنحاء العالم تضطلع المرأة بدور فعال في منع نشوب النزاعات وتسويتها فضلا عن إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما شاركت مشاركة كبيرة في صنع السلام وصونه وبناءه علاوة على أخذ زمام المبادرة في تشكيل وتعزيز التنمية والتقدم الاجتماعيين. بيد أن مسار الانتقال من الإرادة السياسية إلى العمل الفعلي لم يكن سهلا وما زال يواجه كثيرا من التحديات القائمة. ولا تزال بعض البلدان والمناطق منكوبة بالحروب والنزاعات والفقر. وبالمثل ما زال العنف الجنساني ضد المرأة آفة بينما لا تزال حياة المرأة وكرامتها مهددتين. وهناك الكثير

التوفيق. ونعرب عن امتناننا أيضا لها على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت هذه اليوم.

تؤيد البرتغال البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ الذي كان نقطة تحول في السياسة الخارجية بإعلانه أن المنظور الجنساني شرط أساسي حيوي لمنع نشوب النزاعات وحلها فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي وإشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام وصنع السياسات. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. إن سد الفجوة القيادية بين الجنسين أمر ضروري للأمن الوطني والعالمي. وإن من واجبنا تعزيز المساواة في أعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وليس بوسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي في عالم تتزايد فيه النزاعات المسلحة ويتجلى أماننا أثرها المدمر وغير المتناسب على النساء والأطفال. ومن الضروري ضمان حماية حقوق المرأة في أوقات النزاع وتمكينها لتصبح من بناء السلام والاضطلاع بدور الوساطة. ويجب أن نضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم الخطة الجديدة للسلام. ومن الضروري أيضا تكثيف جهودنا لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني ودعم جميع الحقوق الإنسانية للمرأة، بما في ذلك حقها في التعليم والصحة. وهناك حاجة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين ونتطلع إلى نتائج الدورة الحالية للجنة وضع المرأة.

في البرتغال بالإضافة إلى اعتماد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يجري الآن إعداد طبعتها الثالثة أدى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أيضا إلى إدماج المنظورات الجنسانية في القوات المسلحة البرتغالية. كما وضعت خطة عمل دفاعية من أجل المساواة تحدد التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. عليه عمنا أيضا المنظور الجنساني والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جدول أعمالنا للتعاون فضلا عن مجال الأمن. كما أدرج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها أولوية شاملة لعدة قطاعات في الاستراتيجية البرتغالية للتعاون الدولي لعام ٢٠٣٠ التي أتمت مؤخرا.

نتذكر في الوقت نفسه المدى الذي ما زال يتعين علينا أن نقطعه. وبينما يواصل العالم مواجهة النزاعات والتهديدات للسلام والأمن، مثل تغير المناخ والجوائح، يجب أن يظل التزامنا الجماعي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية.

وكما توضح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن قدرتنا على التصدي لتلك التحديات تصبح أكثر فعالية إذا كان لدينا تمثيل أكمل للقادة في مجتمعنا على طاولة صنع القرار. وسنكون أكثر فعالية في تحقيق السلام والأمن وصونهما عندما تكون إجراءاتنا منهجية ومستدامة، مع توفير الموارد الكافية للركائز الأربعة للمرأة والسلام والأمن.

يشمل ذلك المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين للنساء والفتيات، فضلاً عن الأشخاص ذوي الهويات الجنسية المتنوعة، في قطاع الأمن والوحدات العسكرية وقوات حفظ السلام. ويتطلب ذلك أيضاً تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو متسق ومتضافر في جميع عمليات السلام والأمن.

وبينما نستجيب لأزمة المناخ، يجب أن نعترف بالآثار التي ستستمر في إحداثها على السلام والأمن العالميين. يبدأ ذلك بالاعتراف بأن آثار أزمة المناخ والمخاطر الطبيعية تختلف حسب الجنس ويمكن أن يكون لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات.

توفر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضاً إطاراً واضحاً لتوحيد جهودنا. وبذلك، نكتسي قدرات ورؤى ونقاط قوة وقيادة النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهويات الجنسية المتنوعة بالغ الأهمية لقيادة استراتيجيات فعالة للتغيير.

يتطلب النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضاً التصدي لجميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع. وللقيام بذلك بفعالية، يجب أن نشارك مع المجتمع المدني وأن ندعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وأستراليا تفعل ذلك من خلال عملنا مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني والشبكات

من الفتيات لا يستطعن الذهاب إلى المدرسة. ولا تزال المرأة تواجه حواجز سياسية واقتصادية وثقافية وتحرم من الدعم اللازم لأداء دورها المستحق بل تهمش في مجال التنمية الاجتماعية أيضاً.

في ذلك السياق وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا بتنسيق توجهات وإجراءات السياسات العامة بغية تعزيز التعاون في مجال المساواة العالمية بين الجنسين. وينبغي أن نعتمد تدابير لتعبئة الموارد اللازمة لكفالة اضطلاع المرأة بدور أكبر في النهوض بالسلام وتعزيزه. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى زيادة البرامج وبناء قدرات المرأة على الصعد المحلية والوطنية والدولية لأجل المساعدة في كفالة بناء السلام المستدام والتمكين الاقتصادي للمرأة متشياً مع القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

لقد عانت فبييت نام من آلام الحرب الهائلة لكي يتسنى لها تحقيق السلام والاستقلال وتغلبت على مصاعب لا حصر لها في سياق جهود إعادة الإعمار والتنمية بصورة ناجحة. لقد شهدت تلك العملية تضحيات وإسهامات المرأة الفيينتامية على مر الأجيال. كما تشارك حفظة السلام الفيينتاميات الآن في مختلف بعثات الأمم المتحدة، ويسهمون في صون السلم والأمن الدوليين.

لذا ظلت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لفترة طويلة على رأس جدول أعمال فبييت نام، بما في ذلك خلال فترتي عضويتنا في المجلس. وستواصل فبييت نام العمل مع الدول الأعضاء لضمان أن تكون المرأة في جميع أنحاء العالم قادرة على إحداث تغييرات بالغة الأهمية من أجل مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة كوبوس كامبل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** نتقدم

أستراليا بالشكر إلى موزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وإذ نقتررب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نتذكر الشوط الذي قطعناه كمجتمع عالمي، ولكن

المؤاتية، تشكل مبادئ الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون شروطاً مسبقة أساسية. وفي ذلك السياق، وكما يعلم المجلس، ما فتئنا نشدد على أهمية الحكم الشامل والتمثيلي في أفغانستان، بمشاركة هادفة من المرأة، وفقاً للقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

وفيما نعزز المشاركة السياسية، يجب أن نركز بنفس القدر بطريقة شاملة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك إتاحة وصولها إلى الائتمان والتمويل والتكنولوجيا. تتمتع التقنيات الرقمية بإمكانات هائلة لتمكين المرأة من خلال تزويد المرأة بقدر أكبر من الوصول إلى التعليم والتمويل والائتمان والخدمات الاجتماعية والسوق والتوظيف.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تساعد السلطات الوطنية، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها على تعزيز أطرها القانونية الوطنية وهيكلها المؤسسية ذات الصلة لضمان المساواة ومكافحة إفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب.

وينبغي أيضاً تزويد الدول الأعضاء بالدعم لبناء القدرات في حالات ما بعد انتهاء النزاع من أجل التصدي بصورة مجدية ومؤسسية لأوجه عدم المساواة والعنف التي تواجهها المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في صنع القرار. إن التركيز على المرأة في جهود بناء السلام أمر بالغ الأهمية.

ثالثاً، تؤدي ضابطات الشرطة وحفظة السلام من الإناث دوراً لا غنى عنه في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وترحب الهند بالجهود المبذولة من أجل استراتيجية تكافؤ بين الجنسين تؤدي إلى زيادة نشر حفظة السلام النساء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، نشرت الهند فصيلة من النساء في أبيي كجزء من الكتيبة الهندية في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وكان ذلك أكبر نشر منفرد لنا لحفظة السلام من النساء منذ عام ٢٠٠٧، عندما كانت الهند أول بلد ينشر وحدات شرطة مشكّلة كلها من النساء في ليبيريا. إن تلك المبادرات تجسّد عزمنا على تحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء في وحدات حفظ السلام والتزامنا بالخطة

الإقليمية لوسيطات السلام، فضلاً عن دعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية للمرأة والسلام والأمن.

ونرحّب بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لتسريع العمل والإنجازات نحو وضع خطة عالمية شاملة ومنصفة ومستدامة للسلام والأمن.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** أهني موزامبيق على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة عشية اليوم الدولي للمرأة. كما أشكر السيدة بحوث والسيدة ديوب والسيدة سبولياريتش إيغر على آرائهن الثاقبة بشأن موضوع مناقشة اليوم.

لقد علم التفكير الثقافي للهند شعبها أن ينظر إلى كوكبنا الأرض كأم. وبوصفنا أمة ذات طابع حضاري قوي متجذر في تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن تقدم المرأة هو الأساس الحقيقي لتمكين الأمة.

ونتفق جميعاً على أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان رائداً، لأنه بشّر بمنظور جنساني لصون السلام والأمن الدوليين. ولأول مرة، اعترف القرار بأن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالعنف وأن مشاركتها في عمليات السلام أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام وأمن دائمين.

وعلى مر السنين، شهدنا تعزيزاً للإطار المعياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. بيد أن المرأة لا تزال بصورة اعتيادية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات السلام الرسمية والحوارات السياسية وبناء السلام ومستبعدة منها. ولا يزال المنظور الجنساني مهماً في منع نشوب النزاعات والإنعاش وإعادة الإعمار.

تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للمضي قدماً في رحلة المرأة والسلام والأمن بوتيرة تسخر إمكاناتها التحويلية بالكامل. وهناك أربع مسائل ذات أهمية خاصة في هذا الصدد:

أولاً، يجب على الدول الأعضاء أن تهيئ بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة وإدماجها في العمليات السياسية وصنع القرار. ولتعزيز هذه البيئة

والأمن. لكن تظل النساء اليوم أشد الفئات تضرراً في المجتمع ليس فقط من النزاعات المسلحة، ولكن أيضاً من الأزمات والكوارث، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا والفيضانات والزلازل في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإن مسألة تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في عمليات السلام وبناء السلام تتطلب التزاماً متجدداً من المجتمع الدولي والحكومات الوطنية على حد سواء.

وتلتزم منغوليا التزاماً راسخاً بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بجميع ركائزها - الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش - وفي جميع مراحل عملية السلام. وقد أسهمت منغوليا، لأكثر من عقدين، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقضية المقدسة المتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، بإرسال حفظة السلام من الذكور والإناث. ومنذ عام ٢٠٠٦، عندما أرسلت منغوليا أول ضابطة لديها إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، تم تصنيفها من بين أفضل ٢٠ بلداً من بين أكثر من ١٢٠ بلداً مساهماً بقوات، من حيث عدد حفظة السلام من الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بتلبية دعوة إدارة عمليات السلام إلى زيادة عدد النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٧. وفي إطار هذا الهدف، استضافت منغوليا بنجاح مؤتمراً دولياً بشأن تعزيز دور المرأة في حفظ السلام في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، بمشاركة حفظة سلام من أكثر من ٣٠ بلداً.

إننا جميعاً ندرك اليوم أن لقيادة المرأة أثر إيجابياً على جميع مجالات الحياة. وبالمثل، تكتسب مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار أهمية متزايدة، بسبب المشاكل والتحديات الناجمة عن الأزمات العالمية الحالية، بما في ذلك الجائحة والنزاعات الجيوسياسية والكوارث الإنسانية. ولذلك، اقترحت وزيرة خارجية منغوليا، السيدة باتسيتسيغ باتمونخ، مبادرة لعقد اجتماع لوزيرات الخارجية في منغوليا يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه لمناقشة المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية والبحث عن حلول ممكنة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الاجتماع سيوفر فرصة للمشاركين للتشاور وتبادل المعلومات حول أفضل

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما تؤيد الهند زيادة نشر مستشارات في شؤون حماية المرأة من أجل وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

رابعاً، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف من أكبر المنتهكين لحقوق الإنسان وتهديداً مستمراً للسلام والأمن العالميين. وغني عن القول إن النساء والفتيات يعانين دون تغيير وبشكل غير متناسب. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات الذي يرتكبه الإرهابيون متفشياً. يستحق ذلك أشد الإدانة ويستلزم اعتماد نهج عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرفض الملاحظات التافهة التي لا أساس لها وذات الدوافع السياسية التي أدلى بها ممثل باكستان فيما يتعلق بإقليم جامو وكشمير الاتحادي. ويرى وفد بلدي أن من غير اللائق حتى الرد على هذه الدعاية الخبيثة والكاذبة. بدلاً من ذلك، فإن تركيزنا كما يجب أن يكون دائماً - إيجابياً وتطلعياً. وتكتسي مناقشة اليوم أهمية حاسمة لتعزيز جهودنا الجماعية للتعجيل بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحترم موضوع المناقشة وندرك أهمية الوقت. بذلك، سيظل تركيزنا على الموضوع.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الهند الراسخ بزيادة الإسهام في الجوانب المعيارية والعملية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

**السيد فورشيلوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية):** تعرب منغوليا عن امتنانها لرئاسة موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي عمم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ونود أيضاً أن نشكر نائبة الأمين العام ومقدمات الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة.

في السنوات الـ ٢٣ الماضية، بذل كل من مجلس الأمن والحكومات الوطنية جهوداً كبيرة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام

الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهما تستندان إلى عدة ركائز خاصة بالخطة، بما في ذلك إدماج منظور جنساني في السياسات الأمنية والدفاعية؛ وزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في مفاوضات السلام وعمليات الوساطة وبعثات حفظ السلام؛ ومنع جميع أشكال العنف الناجمة عن التمييز بين الجنسين والتحرش والعنف الجنسي ومكافحتها؛ والتعاون مع المجتمع المدني لتحقيق هذه الغاية.

وكان وضع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أحدث أولويات رومانيا في التركيز على الخطة. وبالإضافة إلى التركيز على مشاركة المرأة من أجل تعزيز دورها في مجال صنع القرار الذي يهيمن عليه تأثير الرجل، سيتم التركيز على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي. ومن أجل تشجيع التعاون الدولي لتنفيذ الخطة في عام ٢٠٢٣، تشارك رومانيا والولايات المتحدة في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، أدرجت رومانيا أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة دور المرأة خلال فترة عضويتها في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

ولا تزال النزاعات المسلحة تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، بسبب انتشار العنف الجنسي، بما في ذلك في إثيوبيا، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وميانمار، واليمن. وإن تداعيات الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا على النساء والفتيات تثير قلقا عميقا. وتتشدد رومانيا على ضرورة ضمان المساواة الكاملة للمسؤولين عن جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد أموسليشتر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق سفير الاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الجنسانية والتنوع بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، على التوالي.

ممارساتهن في صنع السياسة الخارجية النسوية. والأهم من ذلك هو أن توافق الآراء وتضامن وزيرات الخارجية سيكلان حافزا كبيرا لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية.

ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن يمكنهما، بالتعاون مع الدول الأعضاء وبدعم منها، أن تحقق المزيد ونحن على مشارف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والخطة الجديدة للسلام وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

**السيدة ميخائيل (رومانيا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر موزامبيق على اختيارها موضوع هذه المناقشة واتخاذها مبادرة التقييم المبكرة هذه استعدادا للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فكما نعلم، عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة، لا يمكننا أبدا التوقف عن المضي قدما.

تأتي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم تحديات السلام والأمن العالميين اليوم. ومن الواضح أن حماية النساء والفتيات من العنف المرتبط بالنزاعات أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما يجب أن نعزز ونكفل مشاركتهم في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وإذ نأخذ في الاعتبار الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نأمل أن يتم إمعان التفكير في الموضوع المدرج في جدول أعمال الاجتماع الوزاري لحفظ السلام الذي سيعقد في أكرافيا في كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن الاجتماعات التحضيرية، خاصة بالنظر إلى أننا سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني، اعتمدت رومانيا في عام ٢٠٢٠ استراتيجيتها الوطنية وخطة عملها

حقوقهن في التصرف في أجسادهن - مثل الحق في ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه. ولئن كان من المهم أن نسأل أنفسنا أين أخطأنا في السماح باستمرار هذه الحالات، يجب علينا أيضا أن نتوخى منحى عمليا وأن نركز على مسألة ما الذي يمكننا تحسينه.

ونعتقد أنه يمكننا، بل ويجب علينا، أن نحسن إجراءاتنا لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتبع النمسا نهجا كليا إزاء قضايا المرأة والسلام والأمن بالتزامات واضحة في سياساتها الأمنية والإنمائية الخارجية، فضلا عن مساعدتها الإنسانية. يشكل التنفيذ المجدي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ركيزة للتنمية المستدامة في البلدان لتصبح مجتمعات مستقرة تقوم على مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. في عام ٢٠٢٢، قدمت النمسا ١٢٤ مليون يورو كمساعدات إنسانية إلى أوكرانيا والبلدان المجاورة لها، مما يجعلها البلد المانح الأول للمساعدات الإنسانية على أساس إجمالي الناتج المحلي، سلمت معظمها إلى النساء والأطفال. كما قدمت النمسا ٥ ملايين يورو من المساعدات الطارئة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان في عام ٢٠٢٢. واستخدمت تلك الأموال لإنشاء مراكز الرعاية النهارية للاستجابة للاحتياجات الأساسية ولإنشاء المجموعة الاستشارية النسائية للأفغانيات لفريق تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تدعم النمسا الصحفيات، اللواتي غالبا ما يواجهن عقبات تقوض قدرتهن على ممارسة مهنتهن، في إيجاد بدائل في الفضاء الرقمي.

أما في مجال حفظ السلام، تواصل النمسا العمل من أجل زيادة عدد النساء النظاميات في صفوف أفرادها العسكريين. ولا تزال قواتنا المسلحة ملتزمة بمرعاة المنظور الجنساني في العمليات العسكرية بغية تعزيز الإلمام بالحالة وتحسين تدابير المنع والحماية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا مؤخرا مكتبا استشاريا دائما داخل القوات المسلحة النمساوية لمرعاة المنظور الجنساني.

فلنستفيد معا من عمليات تبادل الآراء القيمة التي جرت خلال الدورة السابعة والسنتين للجنة وضع المرأة. لنحاول الاستفادة من الأفكار

وتقدر النمسا أيضا تقدير الجهود التي تبذلها موزامبيق ومبادراتها للتمكين من إجراء هذه المناقشة التقييمية للجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما نشكر مقدمة الإحاطة، ليما غبوي، على مشاركة تجاربها ورؤاها. وتشيد النمسا كذلك بالالتزام المستمر بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جانب المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما سامي بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميريانا سبولياريتش إيغر، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب.

بينما نقترح من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، نشهد رد فعل عنيفا ضد حقوق النساء والفتيات، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد أدى صعود طالبان إلى السلطة في كابول إلى القضاء على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في أفغانستان في غضون أشهر فقط، مما أدى فعليا إلى منع النساء من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتدين النمسا بشدة المرسوم الأخير الذي يمنع المرأة من العمل في المنظمات غير الحكومية، مما يشكل ضربة كبيرة أخرى لحقوق المرأة في أفغانستان، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية.

إن غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا واستمرار الهجمات المستهدفة على الأحياء والمؤسسات المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، فضلا عن استخدامها للعنف الجنسي والجنساني كسلاح حرب، مثال مؤلم آخر على كيفية تفاقم حالة النساء والفتيات في النزاع.

والنمسا ملتزمة التزاما شديدا بضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولذلك، نؤيد بقوة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا في فيينا والتحقيقات الجارية في المحكمة الجنائية الدولية في أوكرانيا. كما ندين بشدة الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المحتجات من حركة امرأة، حياة، حرية وتنفيذ السلطات الإيرانية لأحكام الإعدام، وهي أدلة حية على استخدام القوة في قمع محاولات النساء لتحقيق مشاركة هادفة ومتساوية وتأكيد

أهدافها الرئيسية في ضمان الوصول إلى الفرص والتقسام العادل للموارد وإدماج المرأة في كل قطاع ممكن بهدف تشجيع أمة لا يهمل فيها أحد ومزدهرة. وفي ذلك الإطار، تسلم ماليزيا أيضا بأن للمرأة دورا حاسما تؤديه في المساعدة على إنهاء الحروب وصون السلام. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، من بين ٨٤٩ فردا من القوات المسلحة الماليزية والشرطة الملكية الماليزية المنتشرين في خمس عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ١١,٥ في المائة - ٩٨ فردا منهم - من النساء. وقد لاحظت ماليزيا أن من شأن وجود حفظة السلام من النساء ومشاركتهم النشطة في مناطق النزاع تيسير التفاعل وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية والسكان المتضررين، ولا سيما بين النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، تؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن المشاركة النشطة للمرأة ودورها الإيجابي عاملان حاسمان لنجاح عمليات السلام.

وقد ذكر الأمين العام أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يشكلان جزءاً من العمل غير المنجز في عصرنا وأكبر تحدٍ مستمر في مجال حقوق الإنسان. وإذا استمر معدل التقدم الحالي، تتفق ماليزيا تماما مع بيان الأمين العام بأنه يلزم عمل المزيد لتحقيق مساواة ذات مغزى بين الجنسين. لم يعد استبعاد المرأة من الإسهام في تحقيق السلام والأمن والقيام بأدوار بناءة فيهما خياراً مطروحاً.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

**السيد ليبينكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لجميع مقدمات الإحاطات، فضلا عن موزامبيق، على إتاحة الفرصة لنا للتفكير ملياً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إننا نرحب بالممارسة المستمرة المتمثلة في دعوة ممثلات المجتمع المدني لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن.

تؤيد لاتفيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عاملاً مهماً للمساهمة في التصدي لتحديات السلام والأمن العالميين اليوم. لقد ازدادت

الثاقبة المقدمة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونواصل المناقشات في مجلس الأمن بشأن سبل مساعدة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمنصات الرقمية في تمكين النساء والفتيات في السياقات المتأثرة بالنزاع وبشأن وضع تدابير للتخفيف من حدة المخاطر. وأود أن أؤكد للمجلس أن النمسا ستظل في طليعة الجهود الجماعية لوضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن موضع التنفيذ.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

**السيدة زين زاوي (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها لموزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضاً مقدمات الإحاطات على أفكارهن. يؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد انقضى ما يقرب من ٢٣ عاماً منذ اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٢٣٥ (٢٠٠٠). لقد أكد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في مبادرات بناء السلام. وللأسف، سمعنا في وقت سابق من مناقشة اليوم المفتوحة أن الجهود العالمية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد تراجعت. وتظل الحقيقة أن المرأة لا تزال مستبعدة إلى حد كبير من العمليات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن، وقد رأينا أن بعض اتفاقات السلام تغتفر إلى أحكام تعطي الأولوية لأمن النساء والفتيات وسلامتهن. ويساور ماليزيا القلق إزاء استمرار تجاوز مستوى الدعم الخطابى للخطة إنجازاتها الفعلية. يجب أن يتزامن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الهدف ٥، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف ١٦، بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد. والواقع أن المساواة بين الجنسين يجب أن تدمج بشكل منهجي في كافة الخطط من أجل تعزيز تمكين المرأة في تحقيق السلام المستدام.

وتعكس الأهمية التي توليها ماليزيا لحماية حقوق المرأة في سياستها الوطنية بشأن المرأة التي صيغت في عام ١٩٨٩. وتتمثل

ارتكبتها، بما في ذلك من خلال محكمة خاصة لجرائم العدوان، وسوف يحاسب عليها.

ونأسف للقمع المستمر لحقوق النساء في أفغانستان وإيران. وينبغي ألا نقف مكتوفي الأيدي بينما تسلب حقوقهن الأساسية. إن المحور شبه الكامل للنساء والفتيات - نصف السكان - من الحياة العامة في أفغانستان ليس مجرد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، بل انتكاسة للتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لن تحمد عقباها لسنوات قادمة. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على الدور المحوري للمرأة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وتدعم لانتقيا الجهود الدولية الرامية إلى ضمان أن تستعيد النساء والفتيات حيزهن وأن يسهمن إسهاما كاملا في مستقبل أفغانستان. وينبغي ألا يُنظر إلى النساء والفتيات على أنهن مجرد ضحايا للنزاع وعدم الاستقرار. ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة لضمان تمثيلهن على الطاولة وسماع أصواتهن وأخذها في الاعتبار في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات طويلة الأمد بالنسبة للاتقيا في المنظمات الدولية والتعاون الإنمائي. وبوصفها عضوا حاليا في لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة ومكتبها والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعمل لاتقيا بدأب لتعزيز المساواة بين الجنسين وتؤدي دورا نشطا في تشكيل وإنفاذ المعايير والسياسات العالمية من أجل المساواة بين الجنسين.

ومنذ الأيام الأولى لحرب روسيا ضد أوكرانيا، واصلت لاتقيا تخصيص أموال إضافية لإعادة التأهيل البدني والعاطفي لضحايا الحرب، وخاصة النساء والفتيات، اللاتي عانين من العنف الجنسي الذي ارتكبه الجنود الروس، كما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

في الختام، أحث جميع الأعضاء على اتخاذ إجراءات لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. فمن دون المشاركة الكاملة

مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والوساطة وتسوية النزاعات، وكذلك ازداد إدراج المنظورات الجنسانية في عمليات حفظ السلام. ويضع عدد أكبر من البلدان، بما فيها لاتقيا، خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تشكل خريطة طريق لضمان إدماج احتياجات المرأة وأولوياتها في جميع جوانب بناء السلام. مع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إذ لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصاً في مفاوضات السلام وفي مجالات صنع القرار في الساحة الأمنية. وفي السنوات الـ ٢٥ الماضية، شكلت النساء ١٣ في المائة فقط من المفاوضين، و ٦ في المائة من الوسطاء و ٦ في المائة من الموقعين في عمليات السلام الرئيسية. وبهذا المعدل، قد يستغرق تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين ما يقرب من ٣٠٠ عام، وفي الوقت نفسه، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالنزاع. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني متفشيا في حالات النزاع، وفي حين أن النساء والفتيات غالبا ما يشكلن ضحايا الرئيسيين، فإن أصواتهن غالبا ما يتم إسكاتهن أو تجاهلها.

وفي السنوات المقبلة، ستمثل الاستجابة الدولية للجرائم التي ارتكبتها الاتحاد الروسي في أوكرانيا أحد المؤشرات الرئيسية على نجاح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التسعة اللاحقة التي اتخذت في العقدين الماضيين، أدرك مجلس الأمن آثار النزاع المسلح على النساء والفتيات وأعلن العنف الجنسي جريمة حرب. وقد دعا المجلس أطراف النزاعات إلى احترام القانون الدولي واتخاذ تدابير لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، ومع ذلك، فإن أحد أعضاء هذا المجلس تحديدا، وهو الاتحاد الروسي، يستهدف النساء والفتيات بشكل متزايد من خلال استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، كما رأينا في حربه العدوانية على أوكرانيا. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان وجود نظم فعالة لمنع والحماية وتقديم المساعدة العملية والفورية للضحايا، فضلا عن وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن تلك الجرائم. يجب أن يخضع الاتحاد الروسي للمساءلة عن الجرائم التي

إجراء تحليل للنزاعات أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية حتى يتمكن من فهم التقدم المحرز بشكل أفضل، وكذلك التحديات المتبقية التي تعترض التنفيذ.

ويعترف وفد بلدي بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقد ازداد الاعتراف بقضايا المرأة في الهياكل العليا للمؤسسات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال تركز حكومة سيراليون حالياً، في سياق البناء على التقدم المحرز، على تعزيز الآليات المؤسسية وآليات تقديم الخدمات لكفالة التنسيق السليم والتنفيذ الفعال لسياساتها والوعد بجعل العالم أكثر أمناً للجميع، ولا سيما الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتغيير حياتها. وقد تعزز ذلك باعتماد مشروع قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠٢١ ليصبح قانوناً في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وهذا القانون نصر غير مسبوق للمرأة في سيراليون، لأنه يمثل أكبر زيادة منفردة في المشاركة السياسية للمرأة وفي إمكانية حصولها على التمويل وفرص العمل والمساواة في الأجور. ويحدد القانون أيضاً حصة ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في المناصب الحكومية التي تُشغَل بالتعيين أو الانتخاب على حد سواء.

وإدراكاً منا للأثار الجنسانية لتغير المناخ وانعدام الأمن على النساء والرجال والفتيات، فضلاً عن أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة ومنتسوية في عمليات بناء السلام، فإننا نؤمن بضرورة تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تقييمات وتدخلات الأمن المناخي في جميع المراحل.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للبيانات السياسية العديدة للدول الأعضاء بشأن العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات في حالات النزاع. ومع ذلك، يجب أن تُترجم تلك البيانات إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك ضمان مساءلة مرتكبي هذه الآفة المهينة وتعويض ومساعدة ضحاياها.

في الختام، لا تزال المرأة والسلام والأمن في صدارة جدول الأعمال العالمي. وقد أحرز تقدم كبير من خلال الجهود المتضافرة

والمساوية والهادفة للمرأة، تقل احتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام ونقل احتمالات استدامتها.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** يهنئ وفد بلدي موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ويثني عليها لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، احتفالاً بإنجاز الهائل المتمثل في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة قبل ٢٥ عاماً تقريباً. إننا نتشاطر جميعاً مسؤولية أساسية عن إجراء تقييم منظم للتقدم المحرز في تحسين ظروف المرأة وإعادة تأكيد التزامنا بالتغلب على التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في المجتمعات التي يسودها عدم المساواة والفقر وتخلف النمو، هناك ميل إلى معاملة النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى معاملة غير عادلة. وعادة ما يرتبط التوتر والفوضى والنزاعات بتلك المجتمعات. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الآثار السلبية لهذه النزاعات على النساء والفتيات والأطفال. فأكثر من ٥٠ في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في العالم حالياً هم من النساء والفتيات والأطفال من المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. ولذلك، فإن ثمة حاجة إلى أن يعتمد المجتمع العالمي حلاً موحداً لمعالجة تلك المسائل في إطار جهودنا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

وقد أظهر اعتماد مجلس الأمن التاريخي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

اعتراف المجتمع العالمي بالعبء غير المتناسب الذي تتحمله النساء والفتيات أثناء حالات النزاعات، فضلاً عن الدور الحيوي الذي يضطلعن به في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها. ونحن بحاجة إلى تعزيز المشاركة الهادفة للنساء والفرص القيادية المتاحة لهن في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات الناشئة الأخرى وآثارها. وفي إطار المنظمات العالمية والقارية والإقليمية، ينبغي أن نشجع

... وخدمات التعليم والصحة هي خير دليل على ما نبذله من جهود لتحقيق تلك الغاية ... [انقطع الصوت] ... وتوفر تلك الخدمات ظروف معيشية كريمة لأكثر من ٤ ملايين لاجئ في تركيا ... [انقطع الصوت] ... المراكز والمؤسسات الخاصة بالأطفال المحتاجين إلى الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي داخل الأسر وفرص كسب العيش وبرامج التماسك الاجتماعي.

وخلال رئاستنا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٥، كنا روادا في إنشاء منصة مجموعة العشرين لتواصل المرأة من أجل كفالة تعميم الاعتبارات الجنسانية في عمل مجموعة العشرين. ومن دواعي فخرنا أيضا أننا اضطلعنا بدور ريادي في إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

وستتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة ثمينة لتقييم تلك الخطة ومناقشة كيفية تعزيزها وتعميمها في جميع أعمالنا المتعلقة بتحقيق السلام والأمن خلال العقد المقبل. وستواصل تركيا الإسهام في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** نشكر موزامبيق ... [انقطع الصوت، انظر المرفق الثامن] استُعدت إمكانية التسجيل.

وشيلي حريصة، شأنها شأن البلدان الأخرى، على تشاطر خبرتها. فينبغي أن تستجيب خطط العمل الوطنية لأحد الشواغل التي أثرت في هذه المناقشة بتخطيط ووضع تدابير فعالة لحماية النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح. وفي الوقت الحاضر نرى أن تدابير الحماية أصبحت أقل فعالية. وتتناسب الزيادة في العنف الجنسي في حالات النزاع والتهديدات والاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان - على الإنترنت وشخصيا - وانتشار الخطاب المعادي للنساء على وسائل التواصل الاجتماعي تناسبا طرديا قويا مع الشعور بالإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة.

للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات القارية والإقليمية والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال المرأة تواجه عددا لا يحصى من الانتهاكات التي تستهدفها. ويناشد وفد بلدي المجلس أن يكرر دعوته الدول الأعضاء إلى إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قوانينها المحلية ووضع خطط عمل وطنية وإنشاء آليات فعالة للرصد والتقييم. ويحدونا الأمل في أن يُترجم تصميمنا الجماعي إلى عمل ملموس لمواصلة تحسين تلك الآليات وإجراء استعراضات دورية لتنفيذها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى استمرار التحسينات في وضع المرأة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

بسبب عطل تقني في نظامي التسجيل والنسخ الاحتياطي أثناء الاجتماع، لم يجر أي تسجيل لجزء من وقائع الجلسة. وتُنشر البيانات الخطية التي قدمتها الوفود المعنية كمرفقات لهذه الوثيقة، حسب ترتيب المتكلمين في القاعة.

**السيدة نصر الله (العراق):** [انقطع الصوت؛ انظر المرفق الأول]

**السيدة بيشكوف (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية):** [انقطع الصوت؛

انظر المرفق الثاني]

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** [انقطع

الصوت؛ انظر المرفق الثالث]

**السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** [انقطع الصوت؛ انظر

المرفق الرابع]

**السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):** [انقطع

الصوت؛ انظر المرفق الخامس]

**السيد تشاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** [انقطع الصوت؛

انظر المرفق السادس]

**السيد أيديل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** [انقطع الصوت؛ انظر

المرفق السابع]

ولذلك، فإن المساواة في الحقوق ومشاركة المرأة في أوقات السلم، وكذلك خلال جهود حل النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، تكتسي أهمية بالغة. وما زلنا نضع قيمة كبيرة، في إطار الاتحاد الأفريقي للأمن وحقوق الإنسان، للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو أول قرار للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن.

فالبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، المعروف أيضا باسم بروتوكول مابوتو، يشيد بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويشير إليه. وعلاوة على ذلك، تشدد الصكوك الأفريقية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، على قيمة الأسرة واحتياجاتها الحمائية التي تشكل أساس كل مجتمع. وقد أدمجت تلك الالتزامات في سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، علاوة على السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي.

وعلى وجه الخصوص، تنص خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي خارطة طريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا، على المشاركة الهادفة للمرأة وقيادتها نحو إسكات البنادق وتعزيز الحكم الرشيد وضمان الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون وتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. كما اعترف الاتحاد الأفريقي أيضا بشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، المعروفة أيضا باسم FemWise-Africa، كجزء من منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهو أول منظمة حكومية دولية تعين مبعوثا خاصا معنيا بالمرأة والسلام والأمن.

وإلى جانب الأطر المؤسسية والمعيارية الشاملة التي ذكرتها، أصدر الاتحاد الأفريقي إطار النتائج القاري لرصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا والإبلاغ عنه. وينص نموذج الإبلاغ الموحد للفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٨ على ٤١ هدفا، مصنفة ضمن الركائز الأربع المتمثلة في الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي. ويفترض نموذج الإبلاغ الموحد مسبقا وجود تدابير سياسية وقانونية واسعة النطاق والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتنفيذ.

فيجب على المجلس أن يلتزم التزاما راسخا ومتجددا بمنع الإفلات من العقاب والسعي إلى اتخاذ تدابير مبتكرة لتقديم الجناة إلى العدالة. ويتحتم أيضا على المجلس أن يكفل أن يكون لدى جميع عمليات حفظ السلام أفراد مدربين على معالجة المسائل الجنسانية وعلى منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما، الأمر الذي يعمل على توفير حماية قوية للنساء والفتيات ويكون خطوة أولى نحو تمكينهن ومشاركتهن الهادفة. ولتعزيز تلك المشاركة، يمكن للمجلس والأمانة العامة أن يعززا ثلاثة تدابير محددة نوقشت بالفعل في هذا الصدد - دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المتضررة من النزاع المسلح، وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المنظمات النسائية المحلية والدولية في العمليات السياسية المتعلقة بالسلام والأمن، وتعزيز القيادة النسائية على جميع مستويات النظام المتعدد الأطراف.

أخيرا، نود أن نسترعي الانتباه إلى التهديدات الناشئة التي تؤثر على أمن النساء والفتيات. إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها أغرق أمريكا اللاتينية في حالة من العنف يجب أن يتصدى لها المجلس ويوليها الأولوية. وينبغي أن تحدد خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عام ٢٠٢٥ موعدا نهائيا للاستجابة لتلك الحالة، التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل مختلف، شأنها شأن التهديدات التقليدية والناشئة الأخرى.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد يوسف (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئة موزامبيق على توليها رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكر جميع مقدمات الإحاطات.

تشكل مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة حجر الزاوية للسلام والاستقرار الدائمين. إن التمييز على أساس الجنس وعدم تمكين المرأة يعرقلان التماسك الاجتماعي ويحرمان مجتمعاتنا من منظور نصف سكاننا ومدخلاتهم وإسهاماتهم التي لا غنى عنها.

وأخيراً، أود أن أعيد تأكيد التزام إثيوبيا بضمان المشاركة والتمثيل الكاملين والفعالين للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، على النحو المنصوص عليه في قوانيننا الوطنية والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان.

**السيدة أتايغا (تركمانستان) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لرئاسة موزامبيق لمجلس الأمن وأن أشكر شخصياً معالي السيدة فيرونیکا ناتانيل ماکامو دلوفو، وزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

انقضى أكثر من ٢٢ عاماً منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويمكننا القول اليوم إن الخطة أثبتت قيمتها العملية. وبالنسبة لتركمانستان، كانت لها آثار هامة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلى الصعيد الإقليمي، نحن فخورون بتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وتؤكد تلك المنصة من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابات الإنسانية، وتعزز مشاركتها على قدم المساواة وانخراطها الكامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وقد كان حدثاً بارزاً عندما شارك تجمع القيادات النسائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في مداولات بناء السلام من خلال المشاركة في دورة مخصصة للجنة بناء السلام والحدث الجانبي السابق لها، وكلاهما عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي ملاحظاتي الموجزة اليوم، أود أن أركز على بعض الفرص المحتملة المتاحة لنا داخل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة النهوض بأنشطتنا المشتركة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى تلك الخلفية، سأثير ثلاث نقاط رئيسية تعتقد إثيوبيا أنها تستحق مزيداً من التركيز إذا أردنا أن نحقق تطلعاتنا إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة.

تتعلق نقطتي الأولى بدور المرأة. فالتمكين الاقتصادي وتكافؤ الفرص أمران أساسيان في ضمان الإنصاف والسلام الدائم على المدى الطويل. ومشاركة المرأة ومعالجة جميع المعوقات التي تعترض تقدمها مسألة حقوق وبالتالي فهي مسألة حاسمة. والحد من الفقر وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال العمل المتضامن ضد الممارسات الضارة، خطوتان ضروريتان لإطلاق الإمكانيات الكاملة لكل مجتمع. ومن الضروري أيضاً توفير فرص متكافئة للمرأة للمشاركة في جميع مؤسسات الدولة وفي القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن الجهود الوطنية هي محور تحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن يتماشى التعاون الدولي أيضاً مع الأولويات الوطنية. ويجب علينا أن نتخذ، في ذلك الصدد، جميع التدابير اللازمة لمنع العوائق، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، التي تحد من الفرص الاقتصادية وفرص عمل المرأة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالآليات الأهلية. فقد أثبتت المؤسسات وآليات حل النزاعات الأهلية التي تقودها النساء فعاليتها في إخراج المجتمعات من النزاعات. ومن الواجب الحتمي أن تولي الدول مزيداً من التركيز في صياغة سياساتها وتخصيص الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لاستدعاء المبادرات المحلية والبرامج التي تقودها النساء.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالحاجة إلى تقبل التحقيق التدريجي للأمر. فقد أصبح اتجاهها لدى البلدان الخارجة من الأزمات أن تحدد حصة لتمثيل المرأة في أجهزة الدولة. وفي منطقتنا دون الإقليمية وحدها، أدرجت ثلاثة من جيران إثيوبيا هذه الحصص كجزء من عملياتها للسلام. ويستحق تنفيذ تلك الالتزامات أقصى دعم من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها حتى أكثر الديمقراطيات استقراراً في ضمان مستوى كاف من تمثيل المرأة، من الضروري اعتماد نهج بناء على أساس التحقيق التدريجي لهذه الأهداف.

أولاً، نعتقد أن لجنة بناء السلام لديها إمكانية كامنة لتطبيقها في هذا المجال، ولا سيما في إطار الاستراتيجية الجنسانية للجنة، مع رصد التقدم المحرز من خلال خطة عملها. واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأنه في عام ٢٠٢١، قدمت نساء عاملات في مجال بناء السلام إحاطات إلى ٥٤ في المائة من اجتماعات اللجنة. وفقدنا هذا التركيز في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، فقد حان الوقت للعودة إلى تلك الصلة والنظر فيما يمكننا تنفيذه عملياً.

ثانياً، أرى فرصاً جيدة لتعزيز مشاركة المرأة في صياغة "الخطة الجديدة للسلام". وإذ نشارك في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، من الأهمية بمكان توحيد جهود الدول الأعضاء لضمان سماع صوت الهياكل المتخصصة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة وضع المرأة، في مؤتمر أصحاب المصلحة المقرر عقده بشأن "الخطة الجديدة للسلام".

ثالثاً، هناك بالفعل إمكانات غير مستغلة في المجموعات غير الرسمية لدفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام. وأود أن أشدد على إحداها، وهي مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥، التي تضم أكثر من ٦٠ دولة عضواً. وما زلنا ملتزمين بعمل المجموعة في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الشراكات.

في الختام، أود أن أؤكد لمجلس الأمن دعم تركمانستان عموماً لتعزيز وزيادة الدعم لدور المرأة في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):** نشيد برئاسة موزامبيق على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة ونشكر جميع مقدمات الإحاطات على ملاحظاتهم المتعمقة والثاقبة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كنت في هذه القاعة في جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.4213)، عندما اتخذ القرار ١٣٢٥

وما فتئت كازاخستان تعمل باستمرار منذ استقلالها على كفالة أعلى المعايير في صياغة السياسة الجنسانية. وأحرزنا تقدماً كبيراً في معالجة المسائل الجنسانية على عدة جبهات. فقد خفضنا مؤشرنا لعدم المساواة بين الجنسين بنسبة ٦٠ في المائة وقررنا تخصيص حصة بنسبة ٣٠ في المائة للنساء والشباب في البرلمان والهيئات التمثيلية المحلية وزدنا نسبة المدراء من النساء في الشركات المملوكة للدولة إلى نفس مستوى الـ ٣٠ في المائة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اعتمد بلدنا خطة عمله الوطنية الأولى للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي استراتيجية تشمل الحكومة بأكملها ووضعت من خلال مشاورات شاملة للجميع مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

وتتشر كازاخستان نساء في عدة عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونتوقع أن يؤدي اعتماد خطة عمل وطنية إلى زيادة عددهن، كما أن ذلك سيؤدي إلى تحسين برامج التدريب المراعية للاعتبارات الجنسانية للقوات المسلحة وقوات الأمن، التي نجريها، فضلاً عن اجتذاب المزيد من النساء في ذلك الصدد. ونعتقد أيضاً أن

كازاخستان دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمجتمعات السلمية والحكم الشامل للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة ميمران روزنبرغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد إسرائيل البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

منذ لحظة إنشاء إسرائيل، كانت القيادة والمشاركة النسائية قيمة مناصرة. إذ إن المساواة بين الجنسين منصوص عليها في إعلان استقلال إسرائيل، ونحن فخورون ومحظوظون لأن لدينا إرثاً من القيادات النسائية القوية. كانت دولة إسرائيل من أوائل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أدرجت مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قانونها باعتمادها في عام ١٩٥١ قانون إسرائيل للمساواة في الحقوق. ويجري العمل حالياً على تنفيذ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين، التي تقودها الهيئة الإسرائيلية للنهوض بوضع المرأة. وعلاوة على ذلك، عينت وزارة خارجيتنا مبعوثاً خاصاً لكفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق عالمي.

وإذ نشير إلى الجهود الرامية إلى تبسيط المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، تماشياً مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، فإننا نكرر دعوتنا إلى وضع استراتيجية جديدة للصحة العقلية، ينبغي تشكيلها بمنظور جنساني بغية زيادة الدعم لجميع حفظة السلام، بغض النظر عن نوع جنسهم.

ومشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية، ومن أجل كفالة مشاركتها في تلك العمليات، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي تمكينها. يهدف مركز غولدا مائير للتدريب الدولي في جبل الكرمل إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وقد نفذت مئات الأنشطة التدريبية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ امرأة ورجل في جميع أنحاء العالم، وزودتهم بالأدوات اللازمة لتمكين المرأة

وضع خطة عمل وطنية سيسهم في توسيع نطاق مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات. ولدينا إرادة سياسية قوية ومستدامة وجميع الموارد اللازمة وخطة رصد وتقييم قائمة على النتائج لتحقيق تلك الأهداف.

ويجب تعزيز الجهود الوطنية بالتزامات على الصعيد الإقليمي، مع النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي ذلك السياق، أنشأت كازاخستان، بدعم من الأمم المتحدة، منصة "العمل من أجل المساواة" لإيجاد سبل فعالة لتحقيق إمكانات المرأة في صنع السلام بشكل كامل في جميع أنحاء وسط آسيا وأفغانستان. كما ساهمنا مالياً في "مبادرة تسليط الضوء" المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي برنامج إقليمي لوسط آسيا وأفغانستان، وانضمنا إلى "ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني" الذي أطلقه أصحاب مصلحة متعددون خلال "منتدى جيل المساواة" في تموز/يوليه ٢٠٢١.

وعلى الصعيد الإقليمي، يركز بلدنا على أفغانستان باتباع نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق الإنعاش وإعادة الإدماج والمساعدة الإنسانية. وأثناء الاضطرابات في كابول، أصدرت حكومة بلدي تأشيرات دخول ووفرت ممرات آمنة عبر أراضينا لـ ٩٩ قاضية أفغانية وأسرهن.

ومن الواضح أن الافتقار إلى إمكانية الحصول على تعليم جيد وشامل، لا سيما في المناطق الريفية، لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تمكين المرأة. ولذلك، يقوم بلدي، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامجه لتعليم الشباب الأفغاني - بمن فيهم الفتيات - في جامعاته. ونشجع البلدان المانحة على تخصيص عدد أكبر من المنح الدراسية للنساء والفتيات من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وكانت كازاخستان أيضاً من أوائل البلدان التي نفذت عمليتي زهوسان والرصافة لإعادة مواطنيها وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، ولا سيما النساء والأطفال الذين فروا إلى سورية والعراق. إنهما نموذج جيد للبلدان الأخرى، ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا ودروسنا المستفادة مع المجتمع الدولي. وستواصل

أيضا أن تكون في طليعة جهود التنمية والسلام والأمن. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم الدبلوماسية والحوار لإيجاد حلول سياسية للنزاعات في البؤر الساخنة وإشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام. وفي ذلك الصدد، أقر مجلس الأمن بالحاجة إلى حماية المرأة في حالات النزاع وتمكينها من منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي منطقتنا المضطربة، إن تمكين المرأة وتميئتها أمران حاسمان، على الرغم من عدم الاستقرار في المنطقة. لقد تضررت النساء والفتيات في أفغانستان بشدة من عمليات الحظر والقيود المفروضة مؤخرا، ومن الضروري أن تفي سلطات الأمر الواقع في البلد بالتزاماتها بكفالة حصول المرأة على التعليم والعمل والمشاركة السياسية. وفي فلسطين، يشكل الاحتلال الأجنبي أكبر تهديد لأمن النساء والفتيات الفلسطينيات، ولا سيما في غزة، حيث إنهن الضحايا الرئيسيات للحصار والقصف المستمرين اللذين يمارسهما النظام الإسرائيلي. وينبغي للمجلس أن يجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلاله لفلسطين، ورفع الحصار اللاإنساني عن غزة، ووقف جرائمه ضد النساء والفتيات.

وبينما نتناقش مسائل المرأة في سياق السلم والأمن بينما تتعلق بالنزاعات المسلحة، من المهم الاعتراف بأن تلك المسائل هي مسؤولية هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لمجلس الأمن أن يعالج هذه المسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة معالجة مسائل المرأة معالجة فعالة. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا العبارات غير المبررة التي أوردتها بها بعض الدول الأعضاء بشأن إيران خلال مناقشة اليوم المفتوحة. إذ تنشط المرأة الإيرانية في مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم والتعليم والسياسة، وتؤدي دورا حاسما في المجتمع. على الرغم من مواجهة تحديات مثل الجزاءات اللاإنسانية والانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة، لا تزال إيران ملتزمة بتعزيز حقوق المرأة وأحرزت تقدما كبيرا في تمكين المرأة. وإيران، بوصفها دولة عضوا مسؤولة، تدرك أن هناك دائما مجالاً للتحسين فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

وتتميتها. ففي العقد الماضي، على سبيل المثال، دعمت ماشاف - الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدولية - إنشاء مركز أفريقيا للقيادة التحويلية والشاملة في كينيا، الذي يهدف إلى تعزيز قيادة المرأة واستقلالها الاقتصادي في جميع أنحاء القارة.

في حين أن تمكين المرأة أمر بالغ الأهمية لكفالة مشاركتها، لا تزال هناك أماكن تواصل فيها النساء الكفاح من أجل حقوقهن الإنسانية الأساسية، مثل إيران، حيث تقمع النساء بوحشية، وفي أفغانستان، حيث تمنع طالبان النساء بقسوة من الحصول على التعليم أو العمل. ومن واجبنا أن نقف متحدين ضد هذه الجرائم، التي تنتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة.

إن الاستثمار في المشاركة الكاملة للمرأة أمر بالغ الأهمية لمنع العنف وتعزيز السلام. يجب على أي شخص يرغب في مستقبل متناغم للبشرية أن يحمي حرية المرأة وأن يسعى إلى كفالة إدماج الجنسين. ولا يمكن تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر إلا إذا شارك فيه الجميع. لا تقلل من شأن قوة الإيمان بالمرأة.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

**السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلت بالإنكليزية):** أشكر موزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر أيضا مقدمات الإحاطات على بياناتهن الزاخرة بالمعلومات.

إن للنزاعات المسلحة آثارا مدمرة وغير متناسبة على النساء والفتيات، اللاتي كثيرا ما يكن الضحايا الرئيسيين للعنف والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أنهن يواجهن صعوبات اقتصادية، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وزيادة الضعف والتهميش. ولمنع النزاعات العنيفة ونزع فتيلها، يجب علينا معالجة أسبابها الكامنة، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والاحتلال والتدخل الأجنبيين. وبالمثل، فإن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها أمر حاسم، لأنها تجلب منظورات وخبرات فريدة. وينبغي للمرأة

فجوة فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية للقرار. واليوم، لا تزال المشاركة والتمثيل المباشرين للمرأة في عمليات السلام الرسمية هما المجال الوحيد الذي يتخلف عن الركب في تنفيذ الخطة بشأن المرأة والسلام والأمن. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٩، لم تشكل النساء سوى ٦ في المائة من الوسطاء و ٦ في المائة من الموقعين و ١٣ في المائة من المفاوضات على مستوى العالم. وقد ألقى نقشي مرض فيروس كورونا مزيداً من الضوء على مدى نقشي عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك أثبتت شواغل فيما يتعلق بمدى التقدم الذي أحرزته المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام وصنع القرار، وما هي الإجراءات التي كان ينبغي للدول أن تتخذها بالفعل وينبغي أن تتخذها في المستقبل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في ذلك النشاط الهام. وكما لوحظ في التقرير السنوي للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن في العام الماضي (S/2022/272)، يشهد العالم حالياً انتكاسة في مكاسب الأجيال في مجال حقوق المرأة، بينما تستمر النزاعات العنيفة والنزاعات العسكرية والانقلابات العسكرية وعمليات النزوح والجوع في الازدياد. ولذلك، فإن تمكين القيادات النسائية من المشاركة في عمليات السلام وبناء السلام يصبح أمراً حاسماً بشكل متزايد من أجل التعجيل بالالتزامات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وقد أحرزت حكومة سري لانكا تقدماً كبيراً نحو تحقيق المساواة والأمن بين الجنسين باعتماد وتطوير سياسات حاسمة، مثل سياستها الوطنية للمرأة، وهي إطار عام للسياسة العامة، وخطة عمل وطنية للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني في سري لانكا. كما أتاحت الحماية القانونية لحماية المرأة من جميع أنواع التمييز. وتكفل الضمانات الدستورية لسري لانكا مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز باعتبارها حقاً أساسياً. وكان هناك أيضاً جهد واعي لتعزيز وإصلاح التشريعات التي تعزز بشكل مباشر تمكين المرأة وحقوقها اعترافاً بتلك الضمانات الدستورية. وبينما تواصل سري لانكا الانخراط في بناء الدولة بعد انتهاء النزاع بغية تمكين القيادات النسائية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار، فإنها خصصت حصة قدرها ٢٥ في المائة للمرشحات على مستوى البرلمان وحكومات المقاطعات والحكومات

نواصل العمل على تمكين النساء والفتيات الإيرانيات وكفالة احترام حقوقهن، مع مراعاة المخاوف التي أعربت عنها نساؤنا وفتياتنا. وتلك إحدى أولوياتنا العليا، وسنسعى إلى إحراز تقدم في ذلك الصدد.

وإزاء تلك الخلفية، يجب أن نعالج المعايير المزدوجة والنفاق السياسي لعدد من الدول، التي تطبق القانون الدولي وحقوق الإنسان بشكل انتقائي لتعزيز مصالحها السياسية. وغالباً ما يستخدمون منابر الأمم المتحدة لدفع جداول أعمالهم، بينما يلتزمون الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. ومما يبعث على القلق أن تلك الدول تدعم بلا خجل سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها النظام الإسرائيلي بوصفها دفاعاً عن النفس، بينما تتجاهل معاناة المرأة الفلسطينية واضطهادها. وهذه النهج السياسية يمكن أن تقوض مصداقية الأمم المتحدة. وأخيراً، من المفارقات أن يحضر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي جلسة مهمة كهذه الجلسة ويتكلم عن حقوق المرأة، بينما تستمر النساء والفتيات الفلسطينيات في المعاناة نتيجة لاحتلاله المستمر منذ عقود وسياسات وممارسات الفصل العنصري الاستعماري في فلسطين المحتلة. وكان ينبغي لممثلة النظام الإسرائيلي أن تتكلم عن الأعداد الهائلة من النساء والفتيات الفلسطينيات اللاتي وقعن ضحايا لفظائعه في غزة وأجزاء أخرى من فلسطين المحتلة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أعرب عن أطيبي تمنياتي لجمهورية موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. كما أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)"، التي تتزامن مع الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة.

وعلى الرغم من إحراز خطوات كبيرة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية، لا تزال هناك

أولاً، بما أن المرأة ركيزة أساسية في كل مجتمع، فمن الأهمية بمكان تعزيز قيادتها ومشاركتها الهادفة في عمليات السلام وفي صنع القرار على جميع المستويات. وبالنسبة لتايلند، فإن تدابيرنا ومبادئنا التوجيهية الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تضع إطاراً واضحاً لنهج منسق يشمل الحكومة بكاملها، بالشراكة مع المجتمع الدولي. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نعمل على تطوير تدابير ومبادئ توجيهية جديدة للدورة المقبلة ونسعى إلى تعزيز دور المرأة في معالجة النزاعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية.

ثانياً، تؤيد تايلند الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين لزيادة تمثيل المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة مستدامة. ونؤيد أيضاً إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن. وقد استمر عدد الضابطات التايلنديات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الازدياد نتيجة للجهود التي تبذلها تايلند لتمكينهن وتزويدهن بالمهارات اللازمة لمشاركتهن الفعالة. وتنتشر تايلند حالياً ١٨ من النساء ضمن الأفراد العسكريين وست شرطيات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - أي ما يقرب من ٨ في المائة من مساهمتنا بقوات، وهي أعلى نسبة من الأفراد التايلنديين من الإناث حتى الآن. وتبين تجربتنا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أن حفظة السلام من النساء يمكن أن يساعدن في بناء الثقة، وتقديم استجابات تراعي الفوارق بين الجنسين، ومعالجة أوجه الضعف التي تواجهها النساء والفتيات في المجتمعات المضيفة.

ثالثاً، يظل بناء القدرات والتمويل الكافي عاملين حاسمين للنهوض بالخطوة بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن الضروري أن يكون بناء القدرات ذا صلة بسياق وحالة كل منطقة من مناطق النزاع. ومن الأهمية بمكان أيضاً تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

رابعاً، نرى تايلند أن للمنظورات والمشاركة الإقليمية أهمية خاصة للتنفيذ الناجح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن تؤخذ في الاعتبار

المحلية. وأتيحت للمرأة فرصة الترشح للمناصب في انتخابات الحكم المحلي التي أجريت بعد عام ٢٠١٧، ويجري حالياً اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات والبرلمان. وما فتئت سري لانكا أيضاً تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عقود عديدة، وهي عضو في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ولتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات، زادت سري لانكا نسبة الوحدات النسائية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ختاماً، ونحن نجتمع اليوم في منتصف المدة بين الذكرى السنوية العشرين والخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يقيموا الالتزامات التي قطعت في الذكرى السنوية العشرين للقرار بتحديد الثغرات ومعالجة تلك المسائل بطريقة مجدية بغية تحقيق النتائج المتوخاة. وتشجع سري لانكا جميع الأطراف المعنية على المشاركة النشطة في الجهود وتآزرها على جميع المستويات من أجل تعبئة الموارد وحشد الشراكات لتحقيق ذلك الهدف على سبيل الأولوية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد فيتشانكاياكي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد تايلند البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، تود تايلند أن تعرب عن تقديرها لموزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن.

وتؤكد تايلند من جديد الدور الحيوي للمرأة بوصفها عنصراً فاعلاً في إحداث تغيير تحويلي في جهودنا لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. ويصادف عام ٢٠٢٥ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي وفر الأساس الوطيد لحماية المرأة وتمكينها في مجال السلام والأمن. وتايلند، من جانبها، تلتزم التزاماً كاملاً بجدول الأعمال البالغ الأهمية هذا، وتواصل البحث عن سبل لتعزيز الالتزامات المحددة بموجب القرار. وفي ضوء ذلك، تود تايلند أن تسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

الغالبية العظمى من اتفاقات السلام التي أبرمت على مدى العقود الثلاثة الماضية شواغل المرأة وبالتالي لم تجسد مصالح المجتمع بأسره.

وبصفتنا مجتمعا دوليا يجب أن نجعل من إشراك المرأة في جميع أنشطتنا ركيزة لرؤيتنا الأمنية. فالمرأة هي التي تعمل وسيطة في النزاعات على مستوى المجتمع المحلي وهي التي تلم شمل الأسر في أوقات النزاع وتتولى إدارة الموارد في أوقات الشح، بل تدافع عن مجتمعاتها وتحميها في كثير من الحالات. ونظرا لأثر النزاع على حياة المرأة، من الضروري أن يكفل من لديهم القدرة على التأثير على ترتيب طاولة المفاوضات تخصيص مقعد للمرأة فضلا عن مشاركتها الموضوعية وعلى قدم المساواة فيها.

ولا ننسى أن هناك أيضا عددا متزايدا من الجماعات المسلحة التي تجعل من عدم المساواة بين الجنسين هدفا استراتيجيا لها بينما تعتبر كراهية النساء من صميم أيديولوجيتها.

ويتمثل أحد عوامل التنفيذ الناجح للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الإجراءات التي تتخذها الدول على الصعيد المحلي. كما يعدّ وضع خطط عمل وطنية إحدى الطرق المحددة التي تشجعت بها الدول لإثبات التزامها بالقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لذلك السبب وافقت الأرجنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ على خطة عملها الوطنية الثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد كُيفت هذه الخطة الثانية مع الحقائق الجديدة والاحتياجات القائمة خارجيا وداخليا من خلال نهج متعدد الجوانب للتصدي للعنف وتحقيق الأمن الشامل. وتتسم الخطة أيضا بالحساسية تجاه النوع الاجتماعي وفئات الهوية الأخرى مثل العرق والطبقة الاجتماعية والميل الجنسي فضلا عن خصوصيات البيئات المحلية والإقليمية والدولية. كما تشدد الخطة على وضع السكان الريفيين والمنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين والمهاجرين والمشردين فضلا عن التنوع النسائي. وحوت الخطة أيضا إجراءات محددة بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأمن السيبراني وتغير المناخ.

أفكار وشواغل النساء في مختلف المناطق، من القيادات إلى مستوى القواعد الشعبية.

وفي الختام، تؤكد تايلند مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأننا مقتنعون بأن المجتمع لا يمكن أن يتمتع بالسلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة إلا من خلال تحقيق التنوع والمساواة والشمول.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد مينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعترف مجلس الأمن لأول مرة بالدور المركزي الذي يجب أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ومنذ ذلك الحين، أصبح العالم أكثر وعيا بكل من محنة المرأة وإسهامها الإيجابي في حالات النزاع، ونتيجة لذلك أصبحت مشاركتها المجدية في عمليات منع نشوب النزاع وبناء السلام وحفظ السلام ضرورية. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. فقد واجهنا العديد من التحديات في تنفيذ الركائز الأربع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال السنوات العشرين الماضية. وكثيرا ما تستبعد المرأة من طاولات المفاوضات وعمليات صنع القرار في مجال السلام والأمن. وبالمثل، لا يزال العنف المتصل بالنزاع يؤثر على المرأة، على الرغم من التزامنا بمنع هذا العنف. وأخيرا، كثيرا ما يستمر تجاهل المنظورات الجنسانية عند وضع وتنفيذ تدابير الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

والمشكلة الأكثر وضوحا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي الفجوة الكبيرة بين الطموحات المحددة في القرار والنتائج التي تحققت حتى الآن. ومما يؤسف له أن تمثيل المرأة لا يزال منقوصا إلى حد كبير في مجال السلام والأمن، ولا تزال القوالب النمطية المتعلقة بالمرأة في هذا الميدان قائمة. فما زال ينظر إلى النساء على أنهن ضحايا سلبيات للنزاع، عوضا عن اعتبارهن محفزات للتغيير. وفي الواقع، تبين الدراسات الحديثة أن مشاركة المرأة في اتفاقات السلام تقلل احتمالات فشلها بنسبة ٦٤ في المائة. ونتيجة لعدم كفاية تمثيل المرأة لم تعالج

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يشكلان تحدياً خطيراً. وبينما يواصل المجلس التركيز على النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من المهم أن يواصل المجلس مطالبته بالامتثال الصارم للالتزامات الدولية ووضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة.

لقد عانت النساء والفتيات في أذربيجان حقا من الآثار المدمرة للعدوان الأرميني على مدى العقود الثلاثة الماضية. كما تعرضت الأراضي المحتلة في بلدنا للتطهير العرقي من سكانها الذين يزيد عددهم على ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة نصفهم من النساء. وأودت الحرب بحياة الآلاف من النساء والفتيات. لقد صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الحادية والثلاثين للإبادة الجماعية التي ارتكبت في مدينة خوجالي حيث قتل مئات المدنيين بمن فيهم ١٠٦ امرأة بطريقة وحشية في غضون ساعات قليلة جدا على يد القوات الأرمينية الغازية.

وتشمل العواقب المأساوية للاحتلال أيضا فقدان ما يقرب من ٤ ٠٠٠ من مواطني أذربيجان من بينهم ٢٦٧ امرأة. وثبت أن ٩٨ من هؤلاء النساء قد أُخذن رهائن. وبالرغم من أنهم قد شوهوا أحياء لحظة أسرهم إلا أن مكان وجودهم لا يزال مجهولا. ونواصل زيادة الوعي بهذه المسألة، بما في ذلك من خلال القرارات السنوية للجمعية العامة ولجنة وضع المرأة ذات الصلة بموضوع الأشخاص المفقودين والنساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن خلال النزاعات المسلحة.

كما لا يزال مرتكبو الجرائم الوحشية بحق المرأة الأذربيجانية في إفلات من العقاب. وحتى الآن لم تتخذ أرمينيا أي خطوات لتقديم الجناة إلى العدالة أو للتحقيق في الجرائم المروعة العديدة التي يتحمل جيشها المسؤولية عنها فضلا عن عدم مقاضاة مرتكبيها.

فحتى بعد انتهاء النزاع قتل أو أصيب ٢٧٦ مدنيا أذربيجانيا، من بينهم امرأة، جراء انفجار ألغام في الأراضي المحررة. ويعدُّ التلوث الواسع النطاق بالألغام الأرضية واستمرار رفض أرمينيا تقديم معلومات دقيقة وكاملة عن حقول الألغام في هذه الأراضي من بين العقبات

بالنسبة لبلدنا فإن تنفيذ مجموعة قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن يعدُّ أهمية قصوى في سياستنا الخارجية فضلا عن أنه جزء من الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال مختلف الصكوك الدولية لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة وللعديد منها وضع دستوري في بلدي.

أخيرا، أود أن أشدد على أنه بما أن الأرجنتين بلد يقع في منطقة الجنوب العالمي حيث لا تنتشر النزاعات المسلحة على نطاق واسع، فإن تعزيز السياسات الإقليمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باتباع نهج وقائي يعتبر أحد أهم الإسهامات التي يقدمها بلدنا للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتي تهدف إلى منع النزاعات الاجتماعية التي ربما تؤدي إلى تفشي العنف أو غيره من العوامل التي قد تزعزع استقرار المنطقة.

ويجب أن تكون هذه الخطوة أولوية ليس لمجلس الأمن فحسب، بل للأمم المتحدة بأسرها. فالمرأة عامل من عوامل التغيير وركيزة لمجتمعها. وتظل الأرجنتين ملتزمة بتلك الرؤية وتدرك أن الخطوة هذه تشكل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى بناء السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة أهانغاري (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة وبلدكم موزامبيق، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا. فهي تتيح فرصة مؤاتية لاستعراض تنفيذ الالتزامات بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة.

وبالرغم من أن القانون الدولي والمعايير الدولية قد شهدت تطورا هائلا على مر السنين لا تزال النساء والأطفال يمثلون الغالبية العظمى من المتأثرين بالنزاع المسلح والعنف الناشئ عن الكراهية. ولا يزال عدم امتثال الدول لالتزاماتها الدولية وانعدام المساءلة عن انتهاكات

إن من المسلّم به على نطاق واسع أن للمرأة دوراً لا غنى عنه تؤديه في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة في منع نشوب النزاعات وحلها. وما زلنا نشهد فجوة بين اعتماد الخطة وتنفيذها الكامل. ومما يؤسف له أن المرأة لا تزال مستبعدة من عمليات السلام وطاولات المفاوضات الأمر الذي يؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم وبناء مجتمعات مزدهرة. فبدون المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة في هياكل صنع القرار وعمليات التفاوض يظل الخطر قائماً فيما يتعلق بتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراج القضايا الجنسانية في جدول الأعمال العالمي.

وترحب قبرص بجميع خطط العمل الوطنية الـ ١٠٥ التي اعتمدت فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن قبرص واحدة من تلك الدول الأعضاء، حيث اعتمدنا أول خطة عمل وطنية لنا في عام ٢٠٢٠. تتألف خطة العمل التي سنتنفذ للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ من أربع ركائز - أولاً، مشاركة المرأة وتمكينها؛ ثانياً، الحماية؛ ثالثاً، الوقاية، ورابعاً، الدعوة. وقبرص مصممة على تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوفير فرص متكافئة، بما في ذلك في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين علينا التغلب على العديد من التحديات. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نضاعف جهودنا لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن نعتد نهجاً تراعي الفوارق بين الجنسين لإيجاد عالم أكثر سلاماً وازدهاراً للجميع. وقد آن الأوان لترجمة التزامنا إلى عمل.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

**السيدة غونساليس** (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يسرني أن أراكم، سيدتي الرئيسة، تتأسون جلسة اليوم. أولاً، يود بلدي أن يهنئكم

الرئيسية التي تعترض جهود الإنعاش وإعادة الإعمار الجارية والعودة الآمنة للمشردين داخلياً.

وبانتهاء النزاع فقد حان الوقت لكي تفي أرمينيا بالتزاماتها الدولية وأن تتخذ خطوات عملية لإلقاء الضوء على الصفحات القاتمة لعدوانها على أذربيجان، فضلاً عن التعاون بحسن نية لإزالة عواقبه الفظيعة حتى تتمكن من بناء مستقبل أفضل لشعبنا وللمنطقة بأسرها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

**السيد هاديكريسانتو** (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة جداً عشية اليوم الدولي للمرأة. إن بياني هذا يكمل بيان الاتحاد الأوروبي الذي تؤيده تماماً.

لقد انقضى ما يقرب من ٢٣ عاماً منذ اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكانت تلك لحظة تاريخية لأنها كانت المرة الأولى التي يقر فيها مجلس الأمن بدور المرأة في صون السلم والأمن. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار، يتحتم علينا أن نقيم ما أنجزناه حتى الآن وأن ننظر إلى ما نصبو إلى تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٥ لأجل التنفيذ الكامل للقرار.

وبالرغم من الخطوات الإيجابية والتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زلنا ننزلق إلى الوراء. ولا يمكننا إنكار أن النساء والفتيات ما زلن يتأثرن تأثيراً كبيراً بالنزاعات المسلحة، بينما تنتهك حقوقهن ويستمر إبعادهن من عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن. ونشهد علاوة على ذلك تصاعد العنف المرتبط بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للعنف الجنسي والعنف الجنساني - عبر شبكة الإنترنت وغيرها - وتظل أعمال العنف هذه دون عقاب في كثير من الحالات. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا نحن الدول. فلا يمكن التصدي للعنف الجنسي في النزاعات بمعزل عن الأفعال الأخرى ولا يمكن فصله عن وضع المرأة وما تواجهه من عدم مساواة متجذرة بين الجنسين. وينبغي مساءلة مرتكبي هذه الأفعال ويجب أن تسود العدالة.

وفي الوقت نفسه، تفتح خططنا الأبواب أمام التزامات جديدة، مثل إزالة الحواجز الهيكلية التي تمنع عدداً متزايداً من النساء من المشاركة، دون تمييز، في عمليات حفظ السلام. ومن أهم الإسهامات التي نأمل أن نقدمها في خططنا إيجاد فهم وقبول لحقيقة أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمكن تطبيقها بما يتجاوز حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويمكن تطبيقها أيضاً على تعزيز استدامة المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة.

ونعترف وتعزيز ذلك المفهوم وتوطيده على الصعيد الوطني للتغلب على التحديات الرئيسية، بدعم من شركائنا، مثل مختلف وكالات الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وأود أيضاً أن أذكر أن لدى أوروغواي الآن، في سياق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، تقارير عن منهجية قياس الفرص المتاحة للمرأة في عمليات السلام في وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية، مما أدى إلى التدريب على مزيد من العمل على قياس الفرص. وقد حددت تلك التقارير الحواجز التي تعترض نشر المرأة في عمليات حفظ السلام وأصدرت توصيات حتى تتمكن كل مؤسسة من اعتماد السياسات اللازمة لتحسين مشاركة المرأة.

وأود أن أذكر أنه يمكننا مواصلة العمل لتحقيق تلك الغاية لأن هذه المناقشات تسمح بإجراء مناقشة مع من يتعاملون مع النزاعات المسلحة على أرض الواقع ومن أجل الذين يرغبون منا في المشاركة والتعاون في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات. وفي ذلك الصدد، يمكن للأعضاء أن يعولوا على بلدي لمواصلة العمل لتحقيق تلك الغاية. ولا نطلب إلى مجلس الأمن أن يواصل هذه المناقشات المفتوحة فحسب، بل أن يلتزم أيضاً التزاماً أكبر، وفقاً للقواعد، بتحسين مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

**السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):** أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت

وموزامبيق على تولي رئاسة المجلس هذا الشهر. ونود أيضاً أن نشيد بكم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. تتاح الفرصة لأعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه لتبادل آرائهم بشأن الموضوع البالغ الأهمية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ذكراها السنوية الخامسة والعشرين. ونؤيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

أولاً، نود أن ندلي ببعض الملاحظات العامة ثم ببعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

لقد كان مساراً صعباً للتعلم على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية ونحن نسعى إلى تنفيذ الركائز الأربعة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أننا أحرزنا تقدماً كبيراً ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، على الصعيدين الدولي والوطني. وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، في بيئة ما بعد الجائحة، يشعر بلدي بالقلق إزاء محنة النساء والفتيات والحالة الناجمة عن تجدد النزاعات المسلحة.

وأوروغواي ملتزمة بمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولهذا السبب ما فتئنا نعزز السياسات الرامية إلى تيسير دخول المرأة إلى صفوف القوات المسلحة وهيئات إنفاذ القانون وتشجيعها على المشاركة في عمليات حفظ السلام. ونحن نفهم، بصفة عامة، الدور الحاسم للمرأة في كامل عملية منع نشوب النزاعات وحلها. وفي ذلك الصدد، اعتمدنا في تموز/يوليه ٢٠٢٢ خطة عملنا الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن. وبعد الموافقة عليها، التزمت أوروغواي مرة أخرى بالوفاء بالمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين في مجال السلام والأمن وعدم التمييز.

والخطة هي عملية لإضفاء الطابع المنهجي على السياسات والبرامج المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى مر السنين، خطت أوروغواي خطوات واسعة في مجالات مثل مكافحة العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص وحماية المدنيين في حالات النزاع وسياقات الأمن السيبراني.

وأخيراً، نأمل أن تؤدي مناقشة اليوم المفتوحة، التي تعقد عشية اليوم الدولي للمرأة، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة يمكننا من إحراز تقدم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا شاركنا نحن النساء في المفاوضات وبناء السلام، على نحو ما نطمح.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار. السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. والشكر موصول لمقدمات الإحاطات على إحاطاتهن الثاقبة في وقت سابق اليوم.

مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الأهمية بمكان ومن المناسب أن نذكر ملياً في الصلة بين المرأة والسلام والأمن. فلا يزال نسيج مجتمعنا يواجه تهديدات تنجم عن النزاعات العنيفة والانقلابات العسكرية والنزوح القسري وأزمات المناخ.

ووفقاً لتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل متزايد لهجمات تسكت أصواتهن وتمنعهن من المشاركة في الحياة العامة. وفي بلدي، ميانمار، في أعقاب محاولة الانقلاب غير القانونية في شباط/فبراير ٢٠٢١، قتل الجيش العديد من المتظاهرات، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان. وألقي القبض على آلاف الناشطات تعسفاً، ووردت أنباء عن عدة حالات من سوء المعاملة وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

وبالأمس في الحدث الجانبي للدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، المعنون "استخدام التكنولوجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات ومشاركتهن في ميانمار"، أبلغت المدافعات الشجاعات عن حقوق الإنسان في ميانمار المجتمع الدولي بحالة حقوق الإنسان المفزعة للنساء والفتيات في ميانمار. فبالإضافة إلى الفظائع

بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضاً مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن.

ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من أن السلفادور تعترف بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة، فمن المهم أن نعترف بالطريق الطويل الذي لا يزال أمامنا للتغلب على الحواجز التي تمنعنا من التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإزاء تلك الخلفية، تدعو السلفادور الجهات المعنية إلى التصدي للتحديات الملحة التي تعترض التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى تجديد الالتزامات والعمل على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد نفذت السلفادور، في التزام راسخ منها بالمضي قدماً بالخطة، خطة عملها الوطنية للمرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. وهي أداة توجه تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني، بما في ذلك تخصيص الموارد والتخطيط الاستراتيجي، لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود بناء السلام.

وفيما يتعلق بالجهود الدولية، تسلم السلفادور بأهمية دور المرأة وإسهاماتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصفنا بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، نعتقد أنه يجب علينا أن نحدد على وجه الاستعجال التحديات التي تحول دون المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وأن نتصدى لها.

وعلاوة على ذلك، نشدد على الحاجة إلى تمويل كافٍ ومننظم ويمكن التنبؤ به لأنشطة حفظ السلام. لذلك تنوّه السلفادور بصندوق بناء السلام وتسلط الضوء عليه، وهو نقطة مرجعية لآليات التمويل المشتركة الأخرى للأمم المتحدة. وفي بلدي، ومن خلال مبادرة تعزيز القضايا الجنسانية، سيدعم الصندوق، على سبيل المثال، زيادة مشاركة المرأة ووجودها في المجالات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وبالتالي بناء قدرات الذين يشاركون في منظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية وقادة الأقاليم التي أعطيت لها الأولوية.

الديمقراطية وبناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي. وفي هذا الصدد، أناشد المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له لاتخاذ إجراء حاسم لتلبية تطلعات شعب ميانمار. ببقيامه بذلك، سيوجد حيزاً مديناً يفضي إلى مشاركة المرأة وإسهامها بشكل هادف في قطاعي السلام والأمن في ميانمار.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أوغندا.

**السيدة نابيتا (أوغندا) (تكلمت بالإنكليزية):** تهنيئاً أوغندا جمهورية موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم عشية اليوم الدولي للمرأة. والشكر موصول لمقدمات الإحاطات على إحاطتنا بالتقدم المحرز. وأؤكد للأعضاء دعم أوغندا الكامل.

إن مسائل المرأة والسلام والأمن والتنمية مترابطة ارتباطاً لا ينفصم. ولا تزال أوغندا ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وأطلقت حكومة أوغندا خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن في آذار/مارس ٢٠٢١ للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. وتعد خطة العمل الثالثة لأوغندا واحدة من أولى الخطط في العالم التي تتناول قضايا المرأة والسلام والأمن المتعلقة بتغير المناخ وتغشي الأمراض والجوائح، مثل الإيبولا ومرض فيروس كورونا.

والهدف العام للخطة هو تعزيز السلام والأمن المستدامين من خلال تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام والتنمية. وتتضمن الخطة أربعة مجالات من حيث النتائج، هي منع جميع أشكال العنف، وتشجيع المشاركة المجدية للمرأة في القيادة والحكم على جميع المستويات، وتعزيز قدرة المرأة على التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري ومنعها، وتعزيز الآليات المؤسسية والتنسيقية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات.

ولم تقطع أوغندا خطوات كبيرة لدعم النهوض بالخطة فحسب، بل ولتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في الحكم والاستقرار والتنمية

ضد النساء والفتيات، بما في ذلك القتل الجماعي والاعتصاب والعنف الجنسي والاعتقالات التعسفية، تقوم قوات المجلس العسكري بمصادرة الهواتف المحمولة للمواطنين في الشوارع وفي منازلهم وتفتيشها بشكل مفاجئ. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مخاطر هائلة. حتى أن قوات الأمن اعتقلت أشخاصاً لشهرهم منشوراً على فيسبوك ينتقد محاولة الانقلاب غير القانونية.

إن الناس في ميانمار يعيشون الخوف كل يوم. الناس يرفضون الحكم العسكري. إنهم يعرفون كيف يتم استغلال حقوقهم الإنسانية الأساسية في ظل الحكم العسكري. لقد دعا شعب ميانمار المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء حاسم لإنقاذ الأرواح. وحتى الآن، لم يقابل الرأي الصادق للشعب بأي إجراء فعال. وعلى هذا النحو، ليس أمام الناس خيار سوى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم من أجل استعادة الديمقراطية وحماية حريتهم وحقوق الإنسان الأساسية.

وتقف النساء والفتيات في طليعة المقاومة الشعبية ضد المجلس العسكري الحاكم. إنهن يضطعن بأدوار هامة مختلفة. وأحد الأدوار التي أود الإشارة إليها هو أن المدافعات عن حقوق الإنسان يسجلن فئات المجلس العسكري وينشرنها لدى المنظمات الدولية ذات الصلة باستخدام الأجهزة الرقمية.

إننا ملتزمون بخلق مكان سلمي للجميع، بما في ذلك النساء والفتيات. وفي حين استهدف الجيش المجتمع المدني باستماتة لتقليل أصوات النساء، اتبعت حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار، تمسياً مع ميثاق الديمقراطية الاتحادية، نهجاً متمحوراً حول الناس للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الجهات الفاعلة المدنية. ولذلك، لا بد من التذكير بأن المجتمع الدولي ينبغي ألا يندفع بعودة الطغمة العسكرية التي لا أساس لها من الصحة. إنها ترتكب جرائم دولية، وتخلق العنف، وتحرق المنازل والقرى، وتشارك في الاعتقالات التعسفية وتقتل الناس.

إن تطلعات شعب ميانمار وتصميمه واضحان وضوح الشمس. وستستمر مقاومتنا حتى تنتهي الدكتاتورية العسكرية وتتم استعادة

المجاورة. وستتطلب احتياجات الحماية المحددة للنساء في حالات التشرد تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي. إن أوغندا تحافظ على سياسة الباب المفتوح السخية تجاه اللاجئين وملتزمة بالجوء، مما يجعلها أكبر بلد مضيف للاجئين في أفريقيا ومن بين أكبر ثلاث بلدان مضيئة في العالم. وعلاوة على ذلك، تضع الحكومة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، عددا من التدابير لضمان معالجة الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام، نود أن نقترح التوصيتين التاليتين. ثمة حاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظم الإنذار المبكر، وعمليات بناء السلام وتسوية النزاعات وبرامج الإنعاش والتعمير، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ثانيا، هناك حاجة إلى تنفيذ مبادرات تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة كوسيلة لتعزيز قدرتها التفاوضية في البيئات المنزلية وترسيخ الاعتماد على الذات كوسيلة لإحلال السلام في المنزل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم مناقشة اليوم حتى هذه الساعة المتأخرة. كما أشكر رئاسة موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة في وقت سابق اليوم.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إذ نقتر من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نذكر بمساهمة وفد بنغلاديش في تلك الخطة الرائدة بوصفها عضوا غير دائم في المجلس في عام ٢٠٠٠. قدمت بنغلاديش، بوصفها رئيسة المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٠، بيانا رئاسيا (S/PRST/2000/10)، كان بمثابة تمهيد لذلك القرار التاريخي.

أيضا. وقد ارتفع عدد النساء في مجلس الوزراء من ٢٨ امرأة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٥ امرأة في عام ٢٠٢١، بما في ذلك عن طريق شغل مناصب نائبة الرئيس، ورئيسة الوزراء، ونائبتين لرئيس الوزراء من أصل ثلاثة نواب.

وتتولى النساء قيادة وزارات حيوية، مثل التعليم والصحة والطاقة والأراضي. كما تمثل المرأة تمثيلا جيدا في القضاء والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والسلك الدبلوماسي. وقد وضع ذلك المرأة الأوغندية في محور ضمان السلام والأمن، فضلا عن الإسهام الملموس في وضع السياسات والتخطيط وتنفيذ عمليات التنمية.

وخلال عقدين من الحرب التي شنها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، خاطرت النساء على مستوى القواعد الشعبية في المناطق المحلية في أشولي ولانغو وتيسو بحياتهن وعملن بجد لحض أمهات وزوجات مقاتلي جيش الرب للمقاومة على إقناع أبنائهن وأزواجهن بإنهاء التمرد. وفي وقت لاحق، ومن خلال تحالف السلام النسائي الأوغندي، اضطلعت المرأة بدور مركزي في عملية السلام، التي أنهت عقدين من الحرب الوحشية. ومساهمتها في التحول بعد انتهاء النزاع، من خلال فرقة العمل النسائية المعنية بوضع خطة للسلام والإنعاش والتنمية تستجيب للمنظور الجنساني في شمال أوغندا، تكتسي أهمية حاسمة في إعادة بناء الأوضاع الطبيعية، وكفالة السلام وتعزيز التنمية. إن أوغندا طرف في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وبروتوكول منع ومعاينة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، من بين أمور أخرى.

إن تشريد الناس بسبب النزاع المسلح والإرهاب وانعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى، يعطل الحياة وسبل العيش. وتستضيف أوغندا حاليا ١,٥ مليون لاجئ، أغلبهم من النساء والأطفال من البلدان

على حد سواء، من خلال الإدماج الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ولايات عمليات حفظ السلام.

ثالثاً، إن وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية من أهم الأدوات لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن المشجع أن ١٠٣ بلدان قد صاغ الآن خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ويلزم بذل مزيد من الجهود لدعم البلدان في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، فضلاً عن خطط العمل الإقليمية، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، نشدد على ضرورة تقديم الدعم المالي للحكومات الوطنية من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية.

رابعاً، هناك حاجة إلى زيادة الجهود لتسخير إمكانات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مختلف تدابير المنع والحماية. وفي ذلك الصدد، فإن الاستثمار في المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة؛ ومنع التطرف العنيف؛ ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث، وكذلك في حالات الطوارئ الإنسانية، أمر بالغ الأهمية. وقد أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً في ذلك الصدد. وقد حصلت وزارتنا لإدارة الكوارث والإغاثة على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عام ٢٠٢١ لكفالة المساواة بين الجنسين في التأهب للكوارث. ونحن على استعداد لتقاسم خبراتنا وأفضل الممارسات مع البلدان الأخرى.

وأخيراً، ندعو إلى مضاعفة الالتزام السياسي على الصعيدين العالمي والوطني لتحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأشكركم، السيدة الرئيسة، وأهنتكم وأهنئ جميع نساء وفتيات العالم عشية يوم دولي سعيد للمرأة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**المونسنيور كويريغيتي (تكلم بالإنكليزية):** مع اقتربنا من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من المناسب والملائم أن نعيد تقييم أفضل السبل لتلبية الاحتياجات الفريدة للمرأة في

وقد نبع التزامنا بتلك الخطة من وحي حرب التحرير التي خضناها في عام ١٩٧١. ولم يكن مجرد سقوط أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة في العالم ضحية هو ما يجعل ذلك القرار مهماً لنا. على مر السنين، اضطلعت النساء في بنغلاديش بدور الحماية، سواء كان ذلك في البيئات المعقدة لحفظ السلام في المناطق النائية من العالم أو داخليا، وشاركت في إدارة الكوارث وجهود الإغاثة والإنعاش، وقدمت الدعم للمشردين قسراً من الروهينغيا الذين اتخذوا من بنغلاديش ملجأً أو شاركين في جهود الوقاية من التطرف العنيف. تمثل المرأة في بنغلاديش حقاً ما سعى القرار إلى تحقيقه في عام ٢٠٠٠.

وفي السنوات الـ ٢٢ الماضية، اتخذت عدة قرارات لدعم العملية التي بدأت في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يمثل مظهراً من مظاهر الالتزام السياسي القوي للمجتمع الدولي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. مع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا يزال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) متفاوتاً ويواجه تحديات متعددة الأوجه. ولا تزال المرأة تتحمل وطأة النزاع الذي لم تشارك في نشوبه. ومشاركتها في عمليات السلام أبعد ما تكون عن المساواة. وفي معظم الحالات، تظل محرومة أيضاً من الفوائد.

وفي ذلك السياق، أود أن أبرز بضع نقاط.

أولاً، على الرغم من اعتماد ١٠ قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن وإدراج الصياغة ذات الصلة في العديد من قرارات مجلس الأمن في السنوات الخمس الماضية، فإن تنفيذ الخطة لا يزال غير مرضٍ. ونشدد على أهمية المتابعة الأكثر انتظاماً لأحكام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قرارات المجلس، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونهتم أيضاً بالعملية الجارية لوضع خطة جديدة للسلام، التي شدد فيها الأمين العام على وضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية.

ثانياً، إن كفالة حفظ السلام المراعي للمنظور الجنساني أمر أساسي لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام. ونشجع على زيادة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، من الناحيتين الكمية والنوعية

الأمهات، اللاتي يعرفن قيمة الحياة وحمايتها، على فرص للمشاركة على نحو أكمل في عمليات السلام وفي جميع جوانب الحياة السياسية وعمليات صنع القرار.

لا يمكن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنجاح ما لم تتم معالجة الدوافع الرئيسية التي تسهم في تدهور الظروف التي تعيشها النساء والفتيات. ولا تشمل تلك النزاعات، مثل الحرب في أوكرانيا والصراعات المنسية في كثير من الأحيان في أفريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل تشمل أيضا التطرف وتحويل المزيد من الموارد نحو نفقات التسلح، بما في ذلك الأسلحة النووية، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

في الختام، أود أن استرجع كلمات البابا فرانسيس، الذي يدرك أن حب الأمهات الرقيق، اللواتي يمنحن الحياة للعالم، ووجود النساء هما البديل الحقيقي لمنطق القوة البغيض الذي يؤدي إلى الحرب.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأود أن أشكر جميع المشاركين على حضور جلسة اليوم وعلى دعمهم لرئاسة موزامبيق لمجلس الأمن. وأشكر جميع المشاركين على مساهماتهم المهمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.

النزاع ودورها المهم في منع نشوب النزاعات وحلها. على مدى السنوات القليلة الماضية، ما فتئ العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد النساء والفتيات يشهد زيادة، بينما انخفض تمثيل المرأة في عمليات السلام، مما يدل على أن النهج الحالي غير كافي.

وكما أشار البابا فرانسيس في كلمته أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي في كانون الثاني/يناير، عندما يتم الاعتراف بحقوق الإنسان للجميع، يمكن للمرأة أن تقدم مساهمتها الفريدة في حياة المجتمع وأن تكون الحليف الأول للسلام. وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظ أن النساء في كثير من البلدان يعتبرن مواطنات من الدرجة الثانية، ويواجهن العنف ويعانين من سوء المعاملة ومن محدودة فرص الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية وغيرها من الضروريات الأساسية. ويدين الكرسي الرسولي هذه المعاملة ويأسف للوضع الذي تواجهه العديد من النساء والفتيات اللواتي يحرمن بشكل منهجي من الاستفادة من التعليم.

وخلال زيارته الرسولية الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، سلط البابا فرانسيس الضوء على قدرة المرأة على تحويل المجتمعات التي يسودها العنف إلى مجتمعات يسودها السلام، حيث يتم حمايتها واحترامها وتقديرها وتكريمها. ولإطلاق تلك الإمكانيات، يجب على المجلس أن يكفل حصول النساء، ولا سيما

## المرفق الأول

## بيان مقدم من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

بداية أود أن أتقدم بالتهنئة لجمهورية موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس الجاري، متمنية لهم كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة. والشكر موصول لجمهورية ماطة لنجاحها في رئاسة مجلس الأمن للشهر الماضي.

نحتفل غدا باليوم العالمي للمرأة، إيماننا منا بأهمية دورها الريادي وجهودها نحو تحقيق التنمية، وكذلك جهودها في جميع مجالات الحياة. ويعرب وفد العراق عن تقديره للتضحيات والجهود التي بذلتها المرأة العراقية في دعم مسيرة جمهورية العراق.

وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى التأكيد على حقوق المرأة في استخدام جميع مواهبها ومهاراتها لتحقيق أهدافها وتطلعاتها في بناء المجتمعات وتحقيق أحلامها.

وفيما يتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كان العراق من أوائل الدول العربية التي استجابت للدعوة إلى وضع خطة وطنية لتنفيذ ذلك القرار بغية كفالة المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة.

في هذا الصدد، يود وفد بلدي بيان الآتي.

شهد العراق وصول ٩٧ امرأة إلى مقاعد البرلمان، وهو عدد تجاوزت به المرأة الحصة النسائية البالغة ٨٣ مقعداً. وهذا يؤكد أن للمرأة دوراً أكثر فعالية. كما تفخر حكومة بلدي إذ تشهد عدداً مميّزاً من النساء وهن يتصدّين للقيادة في جميع جوانبها التنفيذية والتشريعية.

أطلق العراق الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية تحقيق مشاركة فعالة وهادفة للمرأة. وتتضمن تلك الخطة عدداً من البنود المشار إليها في البيان المشترك الموقع بين العراق والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ من أجل كفالة جبر الضرر لضحايا العنف الجنسي ومتابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بالتنسيق مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

تعمل الحكومة العراقية على إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠، التي تعالج مسائل مشاركة المرأة وتمكينها الاقتصادي والاجتماعي والتحديات التي تواجهها. وتشمل تلك الاستراتيجية، في جملة أمور، استعراض الدورات العلمية والإنسانية لكفالة الوعي بحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية. وتشمل أيضاً مراجعة قانون التعليم الإلزامي لتغطية المرحلة المتوسطة. تسلط وزارة التعليم العالي الضوء على الخطط

التي تدعم مشاركة وبناء قدرات الطالبات في الجامعات، مع حمايتهن من خلال عقد ندوات تتناول الابتزاز الإلكتروني.

ولعل من التدابير الجديرة بالذكر التي اتخذتها الحكومة إنشاء مراكز للحماية من العنف المنزلي، وقد تم افتتاح هذه المراكز في أربع محافظات، ونعمل على إصدار تعليمات موحدة بشأن تنظيم العمل في تلك المراكز.

وقام البرلمان العراقي بسن القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، بشأن تعويض الناجيات الأيزيديات، وأنشأ مديرية داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لحماية المرأة الأيزيدية. وصدرت تعليمات لتيسير تنفيذ هذا القانون فيما يتعلق بالضحايا. وقد تم تخصيص ما يقرب من ١٩ مليون دولار من الميزانية لدفع الرواتب وفقا لهذا القانون. بمناسبة الذكرى السادسة لانتصار العراق في حربه على تنظيم داعش الإرهابي واستعادة أراضيه، نستذكر الصبر والمعاناة اللذين تحملتهما النساء والفتيات في العراق بعد وصول إرهابيي داعش إلى العراق. وما فتئ العراق يبذل جهودا متضافرة لمعالجة الضرر الذي يسببه الإرهاب واستكمال عملية تحقيق العدالة للضحايا وأسره، مع كفالة عدم إطالة أمد العملية، لأن تأخير العدالة قد يمكن الجناة من الإفلات من العقاب ويقوض جوهر تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية ضرورة قيام فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة بتسليم جميع الأدلة المستمدة من التحقيقات إلى القضاء العراقي، وفقا لولايته واختصاصه، بغية محاكمة المتهمين بطريقة شاملة وعادلة وشفافة ودون تأخير.

ويؤمن وفد بلدي بأهمية وفعالية دور المرأة في التنمية والبناء. إذ لا يمكن تحقيق الرخاء والتقدم دون تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وهذا ممكن من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والقضاء على جميع أنواع التمييز، مع تزويد المرأة بجميع الأدوات اللازمة للسماح لها بتأدية دور فعال ومؤثر في المجتمع.

وفي الختام، تشيد حكومة بلدي بالجهود الدولية وجهود منظمات المجتمع المدني لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

## المرفق الثاني

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

تؤيد بلغاريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن أصدقاء القرار ١٣٢٥. وأود أن أشدد كذلك على بضع نقاط بصفتي الوطنية.

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر موزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة البالغة الأهمية، وأن أرحب بالتوصيات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام. وأود أيضا أن أنوه بمشاركة وزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق، معالي السيدة فيرونیکا ناتانيل ماکامو دلوفو، في هذه المناقشة، وأن أشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن المفيدة وواضحة الرؤى.

وبلغاريا، بوصفها مؤيدا قويا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعضوا حاليا في لجنة بناء السلام، تود أن تبدي الملاحظات التالية.

أولا، تجري مناقشة اليوم في مرحلة حاسمة. وكما تشير المذكرة المفاهيمية الواردة في الوثيقة S/2023/146 عن حق، فإننا في منتصف الفترة الفاصلة بين الذكرى السنوية العشرين والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما شهدنا مرور نصف عقد من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونحن بصدد المشاركة بنشاط في تنفيذ رؤية الأمين العام الشاملة لتعددية الأطراف الفعالة على النحو المبين في تقريره "خطينا المشتركة".

وإذ نقترّب من هذين المعلمين المهمين، نلاحظ للأسف أنه على الرغم من التقدم المحرز، ما زلنا متخلفين من حيث المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع النساء والفتيات في بناء السلام والأمن والحياة السياسية والاجتماعية. بل إننا نشهد تراجعاً واضحاً في حقوق المرأة في العديد من الأماكن حول العالم. وليست أفغانستان وميانمار واليمن وسورية سوى أمثلة قليلة على ذلك. وعلاوة على ذلك، يتم الإبلاغ يوميا عن حوادث العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع نتيجة للعدوان الروسي على أوكرانيا، الذي تسبب في أكبر عدد من الضحايا من النساء والأطفال.

وخلال السنوات الـ ٢٣ التي انقضت منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعلمنا أنه مهما بلغت خطورة الحالة، ستظل المرأة في طليعة جهود بناء السلام وستظل ثابتة في رفض التسويات السياسية التي لا تضمن حقوقها. وأصبح من الواضح بنفس القدر أن مجرد إشراك المرأة في مفاوضات السلام لا يكفل في حد ذاته إدماج المسائل الجنسانية في عملية السلام. والمطلوب هو خبرة جنسانية حقيقية في كل خطوة من خطوات العملية.

وفي جهد آخر للاستجابة إلى المسائل التوجيهية الواردة في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم، أود أن أشدد على الحاجة إلى بيانات وتحليلات جنسانية لإثراء كل مرحلة من مراحل اعتماد وتنفيذ ولايات حفظ السلام وفي السعي إلى تحقيق الأولويات الوطنية لبناء السلام. وسيكون هذا النهج لا غنى عنه أيضا لتوسيع نطاق التمويل المراعي للمنظور الجنساني وزيادة دعم المانحين لآليات التمويل المخصصة مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

وإذ أنتقل الآن إلى تنفيذنا الوطني للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أود أن أشير إلى أن خطة عملنا الوطنية الحالية تتضمن بالفعل سياسات تعزز المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار في حالات النزاع، على سبيل المثال، الوسيطات المشاركات في البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بالحل السلمي للنزاعات والمنازعات؛ وتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في اختيار وترقية الموظفين في سلطاتنا الأمنية والدفاعية؛ وتطبيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء والاندماج للنساء اللواتي يلتمسن الحماية الدولية في بلغاريا.

وفي الختام، تؤكد بلغاريا من جديد دعمها غير المشروط لحقوق المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي مقتنعة بأن إدماج ومشاركة النساء والفتيات من شأنه أن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وأن يلهم النساء والفتيات في كل مكان ليصبحن عناصر تحدث النقليات النوعية وقائدات أخلاقيات يعملن على صياغة مستقبل منصف ومستدام وسلمي.

## المرفق الثالث

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

أود أن أعرب عن تقديري لموزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة المهمة.

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن أصدقاء القرار ١٣٢٥. وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠) معلما بارزا بالنسبة للمرأة والسلام والأمن، مؤكدا على ضرورة أن تكون المرأة عاملا رئيسيا في جميع عمليات السلام. ولكن في الواقع، لا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب في الحالات المتصلة بالنزاع، وهذا يتطلب مضاعفة جهودنا لحماية حقوق الإنسان الخاصة بها وإعلاء صوتها في عمليات السلام. وقد زادت جمهورية كوريا بفخر من مساعيها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فممنذ عام ٢٠١٤، وضعنا ونفذنا ثلاث خطط عمل وطنية بالتعاون مع المجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، ما فتئنا نعمل على بناء التعاون الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال استضافة مؤتمر دولي سنوي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، عقدنا المؤتمر الرابع من هذا النوع في سيول، الذي ناقش المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على آسيا، بما في ذلك ميانمار وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتوازي مع ذلك، دعمنا أيضا ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أفريقيا، مثل السودان والكاميرون، بمشاريعنا الإنمائية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعلاوة على ذلك، نخطط لتوفير التدريب على بناء القدرات في سيول للضابطات العسكريات، وخاصة لعمليات حفظ السلام المستقبلية في أفريقيا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي سياق المرأة والسلام والأمن، من الأهمية بمكان أن نسمع الأصوات من كل ركن من أركان العالم. وللأسف، لا يمكننا سماع أصوات النساء المخنوقة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي منطقة حرب خفية في العالم. التقيت مؤخرا بمؤلف مشارك لكتاب عن منشقة كورية شمالية تدعى جيهيون بارك، بعنوان "الطريق الصعب إلى خارج البلد"، الذي تم اختياره كواحد من أكثر الكتب الجديرة بالملاحظة من جانب صحيفتي وول ستريت جورنال وواشنطن بوست. وتصف المنشقة حياتها قبل أن تستقر في المملكة المتحدة بأنها كانت "مخدولة" و "مخدوعة". وتقول: "الحياة هناك لا يمكن تصورها، ولا يحق لأحد أن يشتكي".

وفي المؤتمر المعني بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي عقد في سيول قبل شهر، أعرب العديد من خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم البالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالنساء اللائي يعانين من الاستغلال والاعتداءات الجنسية الروتينية والصادمة في معسكرات الاعتقال. وفي الوقت نفسه، لا تزال النساء الهاربات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يواجهن العديد من التحديات الخطيرة. وقد أبرز تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الشهر الماضي عن تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحالات المفجعة لضحايا الاتجار والسخرة والزواج القسري والإعادة القسرية إلى الوطن من جانب سلطات الدولة المجاورة.

وبغية كفالة ألا يبقين مجرد ضحايا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للنساء الهاربات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللائي نحين من أزمات الحياة أو الموت واخترن أن يتكلمن باسم من يجري إسكاتهن. وجمهورية كوريا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة دعمها لإسماع أصوات النساء المعذبات في جميع أنحاء العالم من أجل التنفيذ بأمانة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## المرفق الرابع

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

تشكركم ناميبيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وبوصفنا نصيرا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يشجعنا، كما هو الحال دائما، التأييد الساحق لهذه المناقشة المفتوحة.

لقد انبثق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الجهود والعمليات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وحماية المرأة في حالات النزاع وغيرها، بما في ذلك في سياق الاستيلاء غير المأذون به على السلطة.

وتبين الأدلة الموثقة أنه على الرغم من أن السلام يكون أطول أمدا نتيجة لمشاركة المرأة بصورة فعالة في السلام والأمن والعمليات الإنسانية، فإن تلك الميزة لا تتحول باستمرار إلى إدماج المرأة أو مشاركتها في مفاوضات السلام وآليات التنفيذ.

واعتمدت ناميبيا أول خطة عمل وطنية لها للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ في عام ٢٠١٩، التي ستأخذنا مباشرة إلى ما قبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولم توضع خطة العمل الوطنية هذه كأداة قائمة بذاتها، بل كتكملة للآليات والأطر الأخرى التي وضعت للنهوض بحقوق المرأة في ناميبيا. وفي خطة العمل الوطنية، التزمت ناميبيا بإيجاد "ناميبيا آمنة وسلمية، يتمتع فيها جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان بحقوق متساوية ويعيشون دون خوف أو عوز وفي كرامة".

ولتحقيق ذلك، وفي نهاية المطاف التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، قامت ناميبيا بمواءمة مؤشرات نتائجها مع طار الاتحاد الأفريقي القاري القائم على النتائج، حيثما كان ذلك مناسباً، تماشياً مع موقفنا المتمثل في أن إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنظمات الإقليمية وتعزيز التنفيذ من خلال وضع أطر أو خطط عمل إقليمية لا يزالان أساسيين لدفع الخطة قدماً.

وتركز ناميبيا أيضاً تركيزاً شديداً على الصلة بين المرأة والسلام والأمن وجداول أعمال نزع السلاح. ونلاحظ بقلق بالغ الأثر القوي للاتجار العالمي بالأسلحة على انعدام أمن النساء والفتيات في حالات النزاع وخارجها، فضلاً عن الأثر المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المرأة والعنف الجنساني، ولا سيما أثر الاتجار غير المشروع المتمثل في إدامة النزاع وعدم الاستقرار. ولذلك، يجب علينا أن ندمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صلب نزع السلاح، وأن نقيم الاتساق بين الخطة وجدول أعمال نزع السلاح، مع الاعتراف بالصلات القائمة والآثار المتبادلة على كلا البرنامجين.

كما ندعو مجلس الأمن إلى دعم جمع البيانات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مصنفة حسب العمر والجنس.

وبينما نقرب من عام ٢٠٢٥ وما بعده، أود أن أسلط الضوء على بعض المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها منظور الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى حلول أكثر توازنا واستدامة، لا سيما في سياق التعامل مع تحديات الغد. وهذه هي الفضاء السيبراني والأمن وتغير المناخ ومكافحة التطرف العنيف والاتجار بالأشخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضا أن نعتمد ميزانيات وطنية مراعية للمنظور الجنساني، مصممة بالتعاون مع المرأة والمجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيدين المحلي والشعبي، وفي جملة أمور، خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن والآليات الوطنية الأخرى ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن.

ليست هناك حاجة لإيجاد أدوات جديدة. ولدينا الأدوات اللازمة لدفع عجلة التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولكي نرى تغييرا ملموسا، يجب أن نضاعف جهودنا لمواصلة الدعوة إلى الخطة وتعزيز الدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة ويمكن أن تؤديه في جهود بناء السلام والأمن.

فالوقت ليس العامل الوحيد، بل من الضروري في الواقع أن تمثل المرأة تمثيلا كافيا في صنع القرار السياسي ومفاوضات السلام على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. هذا هو التزام ناميبيا، ونحث جميعنا على تجديد وتعزيز مسؤوليتنا الجماعية تجاه صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز رفاه شعوب العالم والتعاون الدولي بزيادة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها.

## المرفق الخامس

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية والإنكليزية]

على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية، احتقينا في مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - وهو قرار لم يف بعد بما وعد. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، إن معظم القرارات في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تدين العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس كسلاح من أسلحة الحرب. ومع ذلك، ما زال يتعين على المجلس دراسة عنف النوع الاجتماعي الإلكتروني ضمن إطاره المعياري، ناهيك عن جوانبه الشاملة. وفي حين تواجه النساء والفتيات حواجز خطيرة أمام الوصول إلى الإنترنت والاتصال في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاع، فإن العنف عبر الإنترنت يمنعهن من المشاركة في المناقشات، بما في ذلك في الأماكن الخاصة والحصرية، مما يؤثر على مشاركتهن الكاملة والهادفة في كامل نطاق التفاوض على اتفاقات السلام ووضعها في صيغتها النهائية وتنفيذها. وبالمثل، فإن عنف النوع الاجتماعي الإلكتروني ينتهك حقوقهن الأساسية، مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية، والتي بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم.

وتأسف كوستاريكا أيضاً لأن عنف النوع الاجتماعي الإلكتروني ما زال يُنظر إليه على أنه أقل خطورة من العنف الذي يحدث في "العالم الحقيقي". وكلاهما ينبع من نفس الأسباب الجذرية، بما في ذلك عدم المساواة في العلاقات بين الجنسين، والقوالب النمطية الأبوية، وغياب الوقاية والمساءلة.

ثانياً، يجب على المجلس أن يقر بأن حرمان الفتيات والنساء من التعليم يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، حيث أصبحت عقول النساء أيضاً ساحة معركة جديدة. ويرتبط هذا العنف الفكري بالعنف الجنسي وغيره من الأشكال الهيكلية للعنف ضد المرأة. وتدعو كوستاريكا مجلس الأمن إلى اعتماد مشروع قرار جديد يقر بأهمية تعليم الفتيات ليس بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل باعتباره عاملاً حاسماً في تحقيق إدماج المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ثالثاً، تدعو كوستاريكا المجلس إلى أن يدرج بصورة نهائية مسألة نزع السلاح في إطار هذا البند من جدول الأعمال وتنفيذ خطط العمل الوطنية. وكثيراً ما توصف النساء والفتيات بأنهن "مستضعفات". لكن ما يجعلهن عرضة للعنف الجنساني والعنف الجنسي هو توفر الأسلحة وعدم وجود لوائح تنظم ذخيرتها. وعلاوة على ذلك، يجب أن ننظر على وجه الاستعجال في تداعيات المعايير الجنسانية، بما في ذلك الذكورة العسكرية، من حيث العنف والنزاع المسلح وإنتاج الأسلحة الفتاكة وتصنيعها وحيازتها وامتلاكها واستخدامها.

وتركز جميع القرارات في إطار الخطة بشأن المرأة والسلام والأمن على حماية أجساد النساء أكثر من التركيز على إطلاق العنان لإمكاناتهن الكاملة. وتبين لنا الأدلة أنه عندما تتاح للمرأة إمكانية الوصول إلى الفرص والمشاركة في صنع القرار، يكون لعملها تأثير هائل وإيجابي على أسرته ومجتمعها وبلدها. ومما لا شك فيه أن المساواة بين الجنسين هي أحد أكثر الأسس صلابة التي يمكننا أن نبني عليها السلام معا. ولهذا السبب يجب أن نواصل مضاعفة جهودنا لإزالة الحواجز والعنف والتمييز التي تحرمهن من مكانهن على طاولة صنع القرار.

وآمل أن تعمل هذه المناسبة على إعادة تحديد وتحديث هذه الخطة وإعطاء الأولوية لقيادة المرأة والدفاع عن حقوقها، في وقت تمس فيه حاجة النساء والفتيات الأكثر ضعفا إلينا.

## المرفق السادس

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

نشكر رئاسة موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي يقصد بها إتاحة الفرصة لتقييم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإعادة تأكيد الدور الرئيسي للمرأة في حل النزاعات وبناء السلام. كما تسلط الضوء على الحاجة إلى اعتماد منظور جنساني في اتفاقات السلام وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ تسعة قرارات أخرى في إطار الخطة بشأن المرأة والسلام والأمن منذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن الأمين العام، في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان واضحا بشكل لا لبس فيه:

”على الرغم من الاتفاق المعياري المبرم منذ عام ٢٠٠٠ والأدلة الموجودة على أن المساواة بين الجنسين تتيح طريقا نحو السلام المستدام ومنع نشوب النزاع، فإننا نسير في الاتجاه المعاكس. واليوم، يشهد العالم تراجعاً في المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة، بينما لا تزال النزاعات العنيفة والنزاعات العسكرية والانقلابات العسكرية وحالات النزوح والجوع في تزايد.“

ونحن نتفق معه تماما بهذا الشأن. وخلافا للتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، سيكون من غير المسؤول أن نتغافل عن الإحصاءات التي تعكس الواقع.

والحقيقة أننا نواجه أكبر عدد من النزاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك، نرى أن من الأهمية بمكان أن ندعو جميع أصحاب المصلحة مرة أخرى إلى إعادة تأكيد دعمهم القوي للمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى إحلال وصون السلم والأمن الدوليين، مع اعتماد ودعم تدابير ملموسة وهادفة. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والدعوة إليها وتعزيزها في جميع أعماله بشكل منهجي ومتسق.

ونود أن نشدد على أن المرأة لا تسهم بشكل جوهري في منع نشوب النزاعات وحلها فحسب، بل إنها تتأثر أيضا بحالات النزاع بشكل خاص. وفي هذا الصدد، نشعر بالفزع إزاء الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه القوات الروسية. وتدعو سلوفاكيا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا وانسحاب جميع القوات الروسية دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا. وفي هذا الإطار، نحث الاتحاد الروسي على التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار

دإط - ١١/٦، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير. ولسنا وحننا من قال ذلك. وأصوات الدول الـ ١٤٠ الأخرى تتكلم عن نفسها، مؤكدة أن تصرفات روسيا غير مقبولة للعالم الديمقراطي.

## المرفق السابع

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

نهنيّ موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

وأود أيضا أن أشكر الرئاسة على إبقاء تركيز المجلس منصبا على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هذا الشهر، عندما نحتفل باليوم الدولي للمرأة وخلال الدورة الحالية للجنة وضع المرأة.

لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قبل ربع قرن تقريبا، معلما بارزا في معالجة الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة.

والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أيضا قرار تاريخي، يؤكد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام.

ولا تزال الآثار الشديدة للنزاعات على النساء والفتيات مستمرة في مختلف المناطق الجغرافية وتحتاج إلى فحصنا الدقيق واستجاباتنا المراعية للفوارق بين الجنسين.

وينبغي أن تقوم تلك الجهود على المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة بوصفها عاملا نشطا في منع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام وحفظ السلام، كما يؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويؤدي تمثيل المرأة ومشاركتها النشطة في عمليات صنع القرار في مجالي الدبلوماسية والأمن وظيفية حيوية في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه وتحقيق حلول مستدامة.

وتشجع تركيا بنشاط تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنابر الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وتمشيا مع روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تدعم تركيا تمكين النساء والفتيات ورفاههن في مختلف سياقات الطوارئ أو النزاع أو ما بعد النزاع، من خلال برامج المساعدة الإنمائية الشاملة.

ومشاريعنا في أفغانستان والصومال، ولا سيما في ميداني التعليم والخدمات الصحية، أمثلة ملموسة على جهودنا لتحقيق هذه الغاية.

كما تواصل الحكومة التركية تقديم خدمات متعددة الأوجه لتوفير ظروف معيشية كريمة لأكثر من ٤ ملايين لاجئ لجأوا إلى تركيا، وغالبيتهم من السوريين.

وتستفيد اللاجئات وأطفالهن من الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الحماية استجابة للعنف ضد المرأة؛ ومراكز دعم الطفل؛ ومؤسسات رعاية الأطفال المحتاجين إلى الرعاية؛ والدعم الاجتماعي والاقتصادي داخل الأسرة؛ وفرص كسب العيش وبرامج التماسك الاجتماعي.

وخلال رئاستنا لمجموعة الـ ٢٠ في عام ٢٠١٥، اضطلعنا بدور رائد في إنشاء منبر المرأة ٢٠ من أجل ضمان تعميم الاعتبارات الجنسانية في عمل مجموعة الـ ٢٠.

ومن دواعي فخرنا أيضا أننا اضطلعنا بدور ريادي في إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

وستتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة قيمة لتقييم الخطة هذه ومناقشة كيفية زيادة تعزيزها وتبسيطها في جميع أعمالنا المتعلقة بالسلام والأمن خلال العقد القادم.

وستواصل تركيا الإسهام في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## المرفق الثامن

## بيان مقدم من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر المتكلمين على عروضهم والمعلومات الأساسية التي قدموها.

ترتبط الشواغل المتعلقة بتنفيذ الخطة بشأن المرأة والسلام والأمن ارتباطاً وثيقاً بوضع خطط عمل وطنية لتوجيه العمل المحلي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القوات المسلحة وإنفاذ القانون، وكذلك مشاركة المرأة في عمليات السلام والمؤسسات الأمنية والمناصب القيادية التي تؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر مساواة. وتعكف شيلي حالياً على وضع خطة عملها الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية وضع أداة تحويلية في عمل القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات المدنية المرتبطة بهذه المسألة. وقد اتبع نهج متعدد الجوانب والثقافات في وضع خطة العمل الوطنية الثالثة، بغية التصدي للتمييز الهيكلي في القوات المسلحة وإنفاذ القانون وضمان استجابة الدولة بشكل فعال لقضايا السلام والأمن.

وندعو الدول إلى وضع خطط عمل وطنية أو تحديثها. وشيلي، شأنها شأن البلدان الأخرى، حريصة على تشاطر خبرتها. وينبغي لخطط العمل الوطنية أن تستجيب لأحد الشواغل التي أثيرت في هذا النقاش بتخطيط ووضع تدابير فعالة لحماية النساء والفتيات أثناء النزاعات المسلحة. وفي الوقت الحاضر، نرى أن تدابير الحماية أصبحت أقل فعالية. وزيادة العنف الجنسي في النزاعات والتهديدات والاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان - بشكل افتراضي وشخصي - وانتشار الخطاب الكاره للنساء على وسائل التواصل الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشعور بالإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة.

ويجب على المجلس أن يلتزم التزاماً راسخاً ومتجدداً بمنع الإفلات من العقاب والسعي إلى اتخاذ تدابير مبتكرة لتقديم الجناة إلى العدالة.

ومن الضروري أيضاً أن يكفل المجلس أن يكون لدى جميع عمليات حفظ السلام موظفون مدربون على معالجة القضايا الجنسانية وعلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لهما، مما سيوفر حماية قوية للنساء والفتيات وسيكون خطوة أولى نحو تمكينهن ومشاركتهن المحدية. ولتعزيز تلك المشاركة، يمكن للمجلس والأمانة العامة تعزيز ثلاثة تدابير محددة نوقشت بالفعل في هذا الصدد - دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المتأثرة بالنزاع المسلح، وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المنظمات النسائية المحلية والدولية في العمليات السياسية المتصلة بالسلام والأمن، وتعزيز الدور القيادي للمرأة على جميع مستويات النظام المتعدد الأطراف.

وأخيرا، نود أن نسترعي الانتباه إلى التهديدات الناشئة التي تؤثر على أمن النساء والفتيات. إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسريبها قد أغرق أمريكا اللاتينية في حالة من العنف يجب أن يعالجها المجلس وأن يعطيها الأولوية. وينبغي لخطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تحدد عام ٢٠٢٥ موعدا نهائيا للاستجابة لتلك الحالة التي تؤثر، شأنها شأن التهديدات التقليدية والناشئة الأخرى، على النساء والفتيات بشكل مختلف.